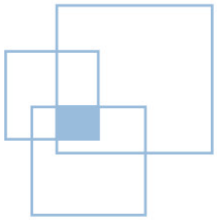

استراتيجية التنمية الاقتصادية المحلية لمحافظة اربد
للأعوام 2016-2018

2016

حقوق النشر محفوظة © لمنظمة العمل الدولية 2016
الطبعة الأولى 2016

تتمتع منشورات مكتب العمل الدولي بحماية حقوق المؤلف بموجب البروتوكول رقم 2 المرفق بالاتفاقية العالمية لحماية حقوق المؤلف، على انه يجوز نقل مقاطع قصيرة منها بدون إذن، شريطة أن يشار حسب الأصول إلى مصدرها. وأي طلب للحصول على إذن بالاستنساخ أو الترجمة يجب أن يوجه إلى مكتب المطبوعات في منظمة العمل الدولية (الحقوق والأذونات/التراخيص)، مكتب العمل الدولي، CH-1211 Geneva 22، سويسرا، عبر البريد الكتروني: rights@ilo.org والمكتب يرحب بهذه الطلبات.

ويجوز للمكتبات والمؤسسات وغيرها من الجهات المستخدمة المسجلة لدى منظمات حقوق الاستنساخ ان تستنسخ هذه الوثيقة وفقاً للتراخيص الممنوحة لها لهذا الغرض. زوروا موقع www.ifrro.org للاطلاع على اسماء منظمات حقوق الاستنساخ في بلدكم.

استراتيجية التنمية الاقتصادية المحلية لمحافظة اربد 2016-2018 / منظمة العمل الدولية– بيروت: منظمة العمل الدولية، 2016

ISBN 9789226310568; 9789226310575 (web pdf)

منظمة العمل الدولية/المكتب الإقليمي للدول العربية

لا تنطوي التسميات المستخدمة في منشورات مكتب العمل الدولي، التي تتفق مع تلك التي تستخدمها الأمم المتحدة، ولا العرض الوارد للمادة التي تتضمنها، على التعبير عن أي رأي من جانب مكتب العمل الدولي بشان المركز القانوني لأي بلد أو منطقة أو إقليم، أو لسلطات أي منها، أو بشان تعيين حدودها.

ومسؤولية الآراء المعبر عنها في المواد أو الدراسات أو المساهمات الأخرى التي تحمل توقيعا هي مسؤولية مؤلفيها وحدهم، ولا يمثل النشر مصادقة من جانب مكتب العمل الدولي على الآراء الواردة بها.

والإشارة إلى أسماء الشركات والمنتجات والعمليات التجارية لا تعني مصادقة مكتب العمل الدولي عليها، كما إن إغفال ذكر شركات ومنتجات أو عمليات تجارية ليس علامة على عدم إقرارها.

ويمكن الحصول على المطبوعات والمنتجات الرقمية الصادرة عن مكتب العمل الدولي عن طريق المكتبات الكبرى وأماكن توزيع المنتجات الرقمية أو مباشرة من خلال الاتصال بالعنوان التالي: ilo@turpin-distribution.com . لمزيد من المعلومات، يجب زيارة موقعنا على العنوان: www.ilo.org/publns او الاتصال ilopubs@ilo.org .

وللحصول على مطبوعات مكتب منظمة العمل الدولية الإقليمي للدول العربية، الاتصال على العنوان التالي:
منظمة العمل الدولية/المكتب الإقليمي للدول العربية
شارع جوستينيان – القنطاري
ص.ب. 4088-11، رياض الصلح 11072150
بيروت – لبنان

المطبوعات متوفرة على شبكة الإنترنت: www.ilo.org/arabstates

تمهيد

تقدِّم هذه الاستراتيجية باقة خططٍ تنموية اقتصادية تسعى إلى معالجة بعض تحديات سوق العمل والناجمة عن تدفق اللاجئين السوريين إلى شمالي الأردن. وهي تهدف أيضاً إلى تعزيز نمو الأعمال وفرص العمل بتنفيذ مشاريع عملية وتحديد القطاعات الرئيسية التي يرتفع فيها احتمال خلق فرص عملٍ ملائمة وتدر المال للأردنيين واللاجئين السوريين.

وقد وُضعت هذه الاستراتيجية لتلبية احتياجات محافظة إربد الواقعة شمال المملكة بغية معالجة آثر أزمة اللاجئين السوريين على سوق العمل الأردني. وهي تأتي عقب إجراء مراجعةٍ لاستراتيجيات التنمية السابقة والسياسات والخطط الوطنية، وتهدف إلى وضع منهجياتٍ تركز على التنمية في المجتمعات المضيفة الأكثر تضرراً في الأردن.

وقادت هذا المشروع لجنة التنمية الاقتصادية المحلية في إربد والمكونة من مسؤولين حكوميين وممثلين عن أصحاب العمل والعمال فضلاً عن أكاديميين وأعضاء من المجتمع المدني.

وقد وضعت شركة To Excel وهي شركة استشارية اجتماعية واقتصادية وتنموية أردنية هذه الاستراتيجية. وزينة عقيلة من شركة To Excel هي من قامت بتصميم الاستراتيجية.

نتوجه بشكرٍ خاص لمها قطاع منسقة شؤون اللاجئين السوريين في منظَّمة العمل الدوليَّة في الأردن، ولماري قعوار مديرة مكتب منظمة العمل الدولية في تنزانيا وكينيا وأوغندا ورواندا وبوروندي ومقره في دار السلام على ما قدمتاه من دعمٍ في المرحلة الأولى من إعداد الاستراتيجية، وأيضاً لديانا العقاد المسؤول الإداري والمالي في منظمة العمل الدولية في الأردن لدعمها لسير العملية.

استراتيجية التنمية الاقتصادية المحلية
لمحافظة اربد

للأعوام 2016–2018

(القسم الأول): تقرير عرض وتحليل الواقع الاقتصادي لمحافظة اربد

2016

فهرس المحتويات

1.مقدمة 9

1.1 مفهوم التنمية الاقتصادية المحلية وأهميتها 9

1.2 أهداف استراتيجية التنمية الاقتصادية المحلية لمحافظة اربد 10

1.3 منهجية اعداد استراتيجية التنمية الاقتصادية المحلية لمحافظة اربد 11

2. واقع حال سوق العمل في الأردن 14

2.1 واقع التشغيل على المستوى الوطني 14

2.2 اطار السياسات على المستوى الوطني 15

2.3 اطار التطبيق المحلي للسياسات 18

القسم الأول: عرض وتحليل الواقع الاقتصادي لمحافظة اربد 19

3. محركات النمو في محافظة اربد 20

3.1 الاقتصاد 20

3.1.1 الاحصائيات الاقتصادية 20

3.1.2 تأثير الأزمة السورية 21

3.2 الأعمال والمنشآت الاقتصادية 24

3.2.1 الطلب في سوق العمل 24

3.2.2 تأثير الأزمة السورية 27

3.3 القوى العاملة 28

3.3.1 احصائيات التشغيل 28

3.3.2 تأثير الأزمة السورية 30

3.4 التعليم والمهارات 34

3.4.1 العرض في سوق العمل 34

3.4.2 تأثير الأزمة السورية 39

4. قطاعات التنمية ذات الأولوية في محافظة اربد 40

4.1 معايير اختيار القطاعات 40

4.2 القطاعات المختارة لاستراتيجية التنمية الاقتصادية المحلية 42

5. الفرص والتحديات لقطاعات التنمية ذات الأولوية في محافظة اربد 47

5.1 القطاع الزراعي 47

5.1.1 الفرص 47

5.1.2 التحديات.....48

5.2 القطاع السياحي 49

5.2.1 الفرص 49

5.2.2 التحديات.....50

5.3 القطاع الصناعي 51

5.3.1 الفرص 51

5.3.2 التحديات.....51

6. المراجع..... 46

فهرس المحتويات

تعريفات عامة 55

1. مقدمة 57

1.1 أهداف استراتيجية التنمية الاقتصادية المحلية لمحافظة اربد 57

1.2 منهجية اعداد استراتيجية التنمية الاقتصادية المحلية لمحافظة اربد 58

2.الرؤية والمبادئ التوجيهية الأساسية للاستراتيجية 61

2.1 رؤية محافظة اربد للتنمية الاقتصادية 61

2.2 المبادئ التوجيهية الأساسية 61

3.هيكل استراتيجية التنمية الاقتصادية المحلية لمحافظة اربد 63

3.1 المحاور الاستراتيجية 63

3.2 الغايات والأهداف الاستراتيجية 64

3.3 مصفوفة الاطار المنطقي 65

4.خطة العمل التنفيذية لاستراتيجية التنمية الاقتصادية المحلية لمحافظة المفرق 67

5.الخطط الوطنية والاستراتيجية المتقاطعة مع استراتيجية التنمية الاقتصادية المحلية للمحافظة 80

5.1مصفوفة تقاطع أهداف استراتيجية التنمية الاقتصادية للمحافظة مع أهداف الخطط الوطنية والاستراتيجية الأخرى..... 82

5.2مصفوفة تقاطع مبادرات استراتيجية التنمية الاقتصادية للمحافظة مع مبادرات الخطط الوطنية والاستراتيجية الأخرى.. 84

6.مؤشرات الأداء المقترحة "للمتابعة والتقييم" لاستراتيجية التنمية الاقتصادية المحلية للمحافظة 87

6.1 مؤشرات المستوى الثالث (على مستوى الرؤية) 87

6.2 مؤشرات المستوى الثاني (على مستوى الأهداف الاستراتيجية) 87

7.المراجع 90

8.المرفقات 91

1. مقدمة

1.1 مفهوم التنمية الاقتصادية المحلية وأهميتها[1]

تعد **التنمية** بمفهومها العام عملية واعية موجهة لصياغة بناء حضاري اجتماعي متكامل يؤكد في المجتمع المحلي هويته وذاتيته وإبداعه، والتنمية بهذا المفهوم تقوم أساساً على:

- مبدأ المشاركة المجتمعية الفاعلة والإيجابية بدءاً بالتخطيط واتخاذ القرار ومروراً بالتنفيذ وتحمل المسئوليات وانتهاء بالانتفاع من مردود مشاريع التنمية المجتمعية وبرامجها،
- وبهذا تكون التنمية تخطيطاً وتوظيفاً أمثل لجهود الجميع من أجل الصالح العام مع التركيز على القطاعات والفئات الاجتماعية التي تحتاج أكثر من سواها لتطوير قدراتها وزيادة كفاءاتها وتحسين أوضاعها.

وبحسب تعريف *البنك الدولي* فان **عملية التنمية الاقتصادية** المحلية تهدف إلى:

"بناء القدرات الاقتصادية في المناطق المحلية من أجل تطوير جودة ومستقبل الاقتصاد للجميع، وهي عملية يشترك فيها القطاع العام والخاص من أصحاب المشاريع والمجتمع المدني من خلال عملهم المشترك المتكامل، لخلق ظروف أفضل لدعم النمو الاقتصادي وتوفير فرص العمل".

ومن أجل الوصول الى استراتجية خاصة بالتنمية الاقتصادية المحلية في محافظة اربد للأعوام 2016-2018 قامت لجنة التنمية المحلية في المحافظة وبدعم من منظمة العمل الدولية و شركة نحو التميز للاستشارات بدراسة حول الواقع الاقتصادي والاجتماعي للمحافظة من أجل توفير المعلومات اللازمة لوضع هذه الاستراتجية وربطها مع الاستراتجيات الوطنية الأخرى وكذلك وضع الخطة التنفيذية للسنة الاولى من هذه الاستراتجية.

[1] موقع مجموعة البنك الدولي، تعريف التنمية المستدامة

1.2 أهداف استراتيجية التنمية الاقتصادية المحلية لمحافظة اربد

مع دخول الأزمة في سوريا عامها الخامس، فقد أصبح عدد السوريين في الأردن 1.4 مليون نسمة، منهم 628,175 لاجئ مسجل في مختلف مناطق المملكة ضمن بيانات المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، هذا وتوزع 240250 لاجئ في بلديات محافظة اربد المختلفة، وبنسبة شكلت 23.3% من اجمالى اللاجئين في المملكة. [2]

الأمر الذي أدى الى مضاعفة الأعباء على المحافظة، ومن تلك الأعباء ما تعلق بالأوضاع المالية العامة في المحافظة جراء زيادة الانفاق الحكومي لتوفير احتياجات اللاجئين بالاضافة الى ازدياد الأثار الاقتصادية السلبية المترتبة من تضخم ومحدودية الموارد المجتمعية ومنافسة في سوق العمل.

وكان من الملحوظ مدى تأثر قطاع العمل في المحافظة وخاصة في المجتمعات المستضيفة حيث ارتفعت نسبة البطالة لتصبح أعلى من المتوسط العام للمملكة وأعلى من بقية المحافظات.

جاء العمل على تطوير "**استراتيجية التنمية الاقتصادية المحلية لمحافظة اربد**" استجابة لحاجة المحافظة الداعية لمعالجة تأثر قطاع العمل وخاصة في المجتمعات المستضيفة من الأزمة السورية، وكان ذلك ضمن غايات أساسية وهي:

1. مراجعة كافة استراتيجيات التنمية السابقة والخطط الوطنية والسياسات من منظور التشغيل.
2. وضع نهج موجه بشكل أكبر نحو تنمية المجتمعات المستضيفة المتضررة للسنوات الثلاث القادمة من أجل خلق فرص عمل لهم وتعزيز انتاجيتهم ونمو الأعمال في تلك المجتمعات، من خلال منظومة من التوجهات والأهداف الاستراتيجية المنبثقة من رؤية واضحة .
3. تقديم خطة تنفيذ للسنة القادمة تتضمن مجموعة من المبادرات تهدف لتوحيد كافة الجهود المحلية الممثلة بلجنة العمل الخاصة على مستوى المحافظة لتحقيق الاستراتيجية وتعزيز قدرتها للتكيف مع الأزمة وتحقيق بعد الاستدامة.
4. وضع نهج لاستدامة عمل لجنة التنمية المحلية لضمان استمراريتها وارشادها في الأمور المتعلقة بالتطوير خاصة باستغلال الموارد وبناء العلاقات والشراكات.

[2] خطة الاستجابة الأردنية للأزمة السورية، وزارة التخطيط والأمم المتحدة، 2015 وبيانات المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

.5

1.3 منهجية اعداد استراتيجية التنمية الاقتصادية المحلية لمحافظة اربد

يعتمد تطوير "**استراتيجية التنمية الاقتصادية المحلية لمحافظة اربد**" على منهج علمي يُستخدم لبلورة الرؤية والتوجهات والأهداف الاستراتيجية لعملية مكافحة المنافسة الناتجة عن اللاجئيين السوريين في سوق العمل للمجتمعات المستضيفة المتأثرة من خلال التركيز على احتياجات وتوقعات تلك المجتمعات، والتي سيتم تطبيقها من خلال منظومة عمل محددة من العمليات والمبادرات المجتمعية، والعمل على إيصالها إلى كافة المعنيين لتوحيد الجهود وخلق فرص للتنمية الاقتصادية المحلية المستدامة.

ستعتمد عملية إعداد "استراتيجية التنمية الاقتصادية المحلية " على **المنهجية** التالية:

- ✓ تجميع البيانات والتأكد من صحتها وتحليلها
- ✓ مراجعة وتحليل محتوى وثائق الخطط الاستراتيجية الوطنية والمحلية ذات العلاقة
- ✓ اللقاءات والمجموعات النقاشية مع لجنة العمل الخاصة من ممثلي المؤسسات المعنية في المحافظة

وتتضمن **مراحل اعداد** "استراتيجية التنمية الاقتصادية المحلية " مايلي:

- **القسم الأول: عرض وتحليل الواقع الاقتصادي لمحافظة اربد (تحليل الوضع الراهن)**

  - ➢ تحليل محركات النمو في المحافظة من:
    (اقتصاد، بيئة الأعمال، قوى عاملة، تعليم ومهارات)
  - ➢ تحليل تأثير الأزمة السورية على محركات النمو الاقتصادي في المحافظة
  - ➢ دراسة واختيار أبرز القطاعات التي بحاجة للتطوير للمساهمة في تحقيق أهداف الاستراتيجية
  - ➢ عرض عناصر الفرص والتحديات للقطاعات المختارة

- **القسم الثاني: صياغة الاستراتيجية**

  - ➢ وضع الرؤية والتوجهات العامة والأهداف الاستراتيجية
  - ➢ تصميم مصفوفة الاطار المنطقي
  - ➢ اعداد الخطة التنفيذية للسنة الأولى لوصف المبادارت الواجب تنفيذها خلال السنة الأولى من عمر الاستراتيجية
  - ➢ ربط محاور الخطة والأهداف الاستراتيجية بالاستراتيجيات الوطنية المتوافقة

رسم (1): اطار منهجية اعداد استراتيجية التنمية الاقتصادية المحلية لمحافظة اربد

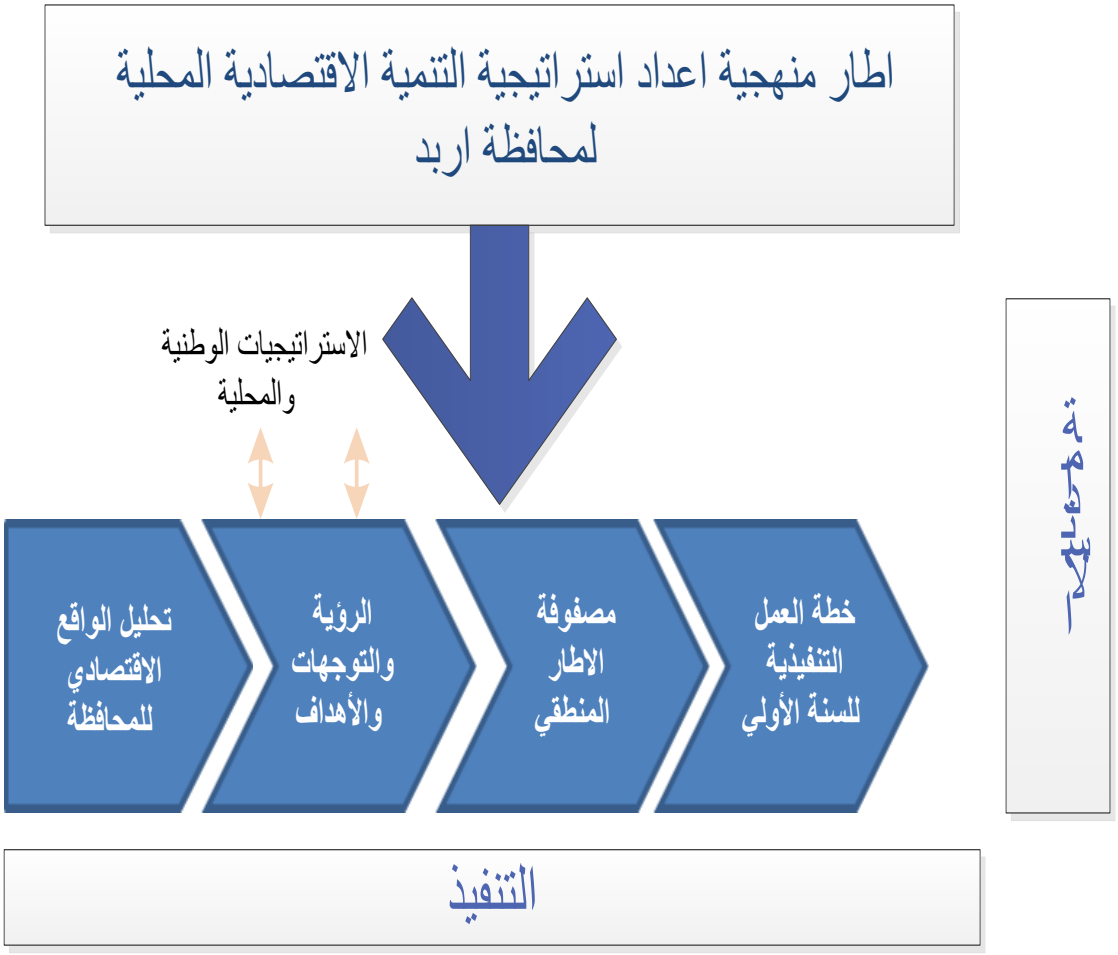

هذا وتضمنت مراحل اعداد "استراتيجية التنمية الاقتصادية المحلية " الاستعانة بعدد من **مصادر البيانات** المختلفة ومن أبرزها مايلي:

بيانات وتقارير الجهات الرسمية

- بيانات دائرة الاحصاءات العامة، ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي، ومؤسسة التدريب المهني
- البرنامج التنموي لمحافظة اربد، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، 2013-2016
- خطة الاستجابة الأردنية للأزمة السورية، وزارة التخطيط والأمم المتحدة،2015
- رؤية واستراتيجية الأردن الوطنية 2025

تقارير منظمة العمل الدولية

- تقرير تأثير أزمة اللاجئين السوريين على سوق العمل في الأردن، منظمة العمل الدولية، 2014
- تأثير اللاجئيين السوريين على سوق العمل الأردني،منظمة العمل الدولية و FAFO ، 2015

تقارير المنظمات الدولية الأخرى

- تقييم احتياجات البلديات، UNDP، 2014
- أثر أزمة اللاجئيين السوريين على الخصائص الاقتصادية والاجتماعية للأسر في المجتمعات الأردنية المستضيفة في محافظتي اربد والمفرق، UNDP، 2013
- مراجعة تقييم الاحتياجات لتأثير الأزمة السورية، وزارة التخطيط والأمم المتحدة،2013
- العرض والطلب في سوق العمل في اربد، دجاني للاستشارات والوكالة الأمريكية للتنمية المحلية، 2009

تقارير أخرى

- التأثيرات الاقتصادية والاجتماعية للاجئين السوريين في الأردن، د.خالد الوزني، 2014
- مشروع الخارطة الاستثمارية لمحافظات الشمال، المعهد العربي للتخطيط و هيئة الاستثمار، 2014
- الأزمة السورية- تتبع ومعالجة الآثار المترتبة على التنمية البشرية المستدامة في الأردن ولبنان، نتالي بوشة، 2013
- الآثار الاقتصادية والاجتماعية لأزمة اللاجئين السوريين على الاقتصاد الأردني، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، د. خالد الوزني، 2012

2. واقع حال سوق العمل في الأردن

2.1 واقع التشغيل على المستوى الوطني

تعتبر البطالة من أهم مشاكل الاقتصاد وسوق العمل الأردني حيث بقيت فوق حد 10% على مدى العقد الماضي، حتى بلغت 13.1% على المستوى العام للمملكة في عام 2013، وبالاضافة لذلك فان الأردن يواجه مجموعة من التحديات الأخرى في سياق التشغيل تتمثل ب:[3]

1. مدى قدرة الاقتصاد الأردني على استحداث فرص عمل سنوية تجابه مشكلتي الفقر والبطالة،
2. استمرار تدفق العمالة الوافدة الى سوق العمل الأردني،
3. انخفاض معدل المشاركة الاقتصادية للمرأة في سوق العمل الأردني،
4. الاختلال في توزيع القوى العاملة قطاعياً وتعليمياً ومهنياً،
5. ضعف موائمة مخرجات النظام التعليمي والتدريبي مع احتياجات سوق العمل الفعلية مما يؤدي الى تزايد معدلات البطالة.

هذا وقدرت القوى العاملة الأردنية في عام 2013 ب 1.7 مليون شخص في كلا القطاعين المنظم وغير المنظم، ويقدر أن 37.1% فقط من السكان في سن العمل في المملكة نشيطون اقتصادياً، في حين أن 62.9% في سن العمل غير نشيطين اقتصادياً. وعند التوزيع تبعاً للجنس، يتبن أن 65% من الذكور نشيطون اقتصادياً مقابل 15% فقط من الاناث. وبالمقارنة مع المعدلات في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا فهي للذكور 76% وللاناث 27%، في حين أن المتوسطات العالمية هي 77% للذكور و51% للاناث. [4] هذا وأظهرت نتائج العمالة والبطالة لعام 2013 أن حوالي 49% من اجمالي المشتغلين الأردنيين مستواهم التعليمي أقل من الثانوية العامة، وبنفس الوقت فان المتعطلين عن العمل يتركزون في تلك الفئة أيضاً (الفئة التي يقل تحصيلها العلمي عن الثانوية العامة) بنسبة بلغت 41.3% من اجمالي المتعطلين، وجاءت فئة المتعطلين ممن يحملون درجة البكالوريوس فأعلى بالمرتبة الثانية بنسبة 39.8%. [5]

[3] التقرير السنوي لوزارة العمل، 2013
[4] رؤية واستراتيجية الأردن الوطنية 2025
[5] التقرير السنوي لوزارة العمل، 2013

وقد بدأ سوق العمل الأردني باستقبال العمال الوافدين في مطلع السبعينات وذلك لحاجة سوق العمل الى العاملين في القطاعات التي لا يرغب الأردنيون العمل بها كالزراعة والانشاءات والخدمات، ومع مرور الوقت تسارع تدفق العمالة الوافدة الى الأردن حتى بلغ عددهم في نهاية عام 2013 نحو 286,197 وافد وبحيث تشكل 19.8% من قوة العمل الأردنية. [6]

2.2 اطار السياسات على المستوى الوطني

يتكون اطار السياسات على المستوى الوطني من قائمة مفيضة من الاستراتيجيات وتقارير السياسات التي تم تطويرها على مدى عقود. هذا وارتبطت نتائج ومخرجات عدد من السياسات والتقارير **بمنظور التشغيل وتأثير الأزمة السورية** وعلى رأسها:

1- خطة الاستجابة الأردنية للأزمة السورية
2- رؤية واستراتيجية الأردن الوطنية 2025

ومن أبرز النتائج والمخرجات لتلك الخطط والاستراتيجيات:

أولاً: خطة الاستجابة الأردنية للأزمة السورية :

أعدت خطة الاستجابة الأردنية من قبل الأمم المتحدة واطار الاستجابة الأردني للأزمة السورية المنبثق عن وزارة التخطيط والتعاون الدولي في بداية عام 2015، ووضعت تلك الخطة مجموعة من التداخلات للأعوام الثلاث القادمة من أجل:[7]

1. تلبية الاحتياجات العاجلة للاجئين السوريين وفئات الأردنيين الضعيفة والمتضررة من الأزمة
2. دعم الميزانية الحكومية لتلبية الالتزامات المالية الاضافية
3. تحسين القدرات الحكومية من أجل التخطيط ووضع البرامج والتنسيق للاستجابة بشكل أكبر مرونة
4. تعزيز قدرات الحكومة في قطاعات الصحة والتعليم والعدل والمياه والصرف الصحي
5. اصلاح وتعزيز الخدمات البلدية والبنية التحتية نتيجة للزيادات في الطلب على القطاعات المتضررة وبشكل خاص (ادارة النفايات الصلبة والاسكان والبيئة والطاقة والمواصلات)
6. مضاعفة فرص العمل والعيش الكريم وتعزيز قدرات فئات الأردنيين الضعيفة على التكيف مع الأزمة
7. التعامل مع اختلال التوازن الاجتماعي وتقوية النسيج الاجتماعي داخل المجتمعات المستضيفة للاجئين السوريين

هذا وتضمنت الخطة استراتجيات الاستجابة القطاعية لأحد عشر قطاعاً وهي:

[6] التقرير السنوي لوزارة العمل، 2013
[7] خطة الاستجابة الأردنية للأزمة السورية، 2015

التعليم	الطاقة	البيئة	الصحة
العدل	النقل	الحماية الاجتماعية	المأوى
الحكم المحلي والخدمات البلدية	سبل العيش والأمن الغذائي	المياه والصرف الصحي	

وحددت استراتجيات الاستجابة القطاعية لكل قطاع **هدفاً** عاماً **وميزانية** محددة لتوفير الخدمات للاجئين ولتمكين المجتمعات المستضيفة وبحيث وصل المجموع الاجمالي لمتطلبات خطة الاستجابة الأردنية للأزمة السورية ما يقارب **3 مليار دولار** أمريكي.

وبالنظر للقطاعات والأهداف التي قد تكون مرتبطة باستراتيجية التنمية الاقتصادية المحلية من قطاعات خطة الاستجابة نجد **الأهداف الفرعية** الأتية **للقطاع** الخاص بسبل العيش والأمن الغذائي:

1- خلق فرص عمل أكثر وأفضل للفئات المختلفة من النساء والذكور والاناث من الشباب لغايات تمكين المجتمعات المستضيفة للاجئين السوريين بقيمة (29,300,000 دولار أمريكي).
2- انعاش الاقتصاد المحلي في المناطق الأكثر تأثراً بالأزمة لتوفير فرص عمل مستدامة ومدرة للدخل بقيمة (17,500,000 دولار أمريكي).

ومن **المبادرات** التي تم اقتراحها لتلك الأهداف الفرعية:

- خلق فرص عمل قصيرة المدى للأسر الأردنية المتضررة في المجتمعات المستضيفة
- دورات تدريبية لمهارات الأعمال والمهارات المهنية (التلمذة الصناعية)
- تحسين إدارة سوق العمل والامتثال لمعايير العمل الوطنية، جنبا إلى جنب مع وزارة العمل
- دعم إنشاء ونمو المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة المستهدفة للأسر الأردنية الضعيفة
- تسهيل التنمية الاقتصادية المحلية القائمة على المشاركة والشراكة بين القطاعين العام والخاص
- دعم الزراعة وسبل العيش القائمة على الثروة الحيوانية من خلال الزراعة المنزلية والتصنيع الزراعي والتسويق

ثانياً: رؤية واستراتيجية الأردن الوطنية 2025 :

بنيت رؤية واستراتيجية الأردن الوطنية 2025 التي تم اطلاقها في أذار 2015 على أربعة محاور رئيسية وهي:

(المجتمع، المواطن، الحكومة، الأعمال)

ومن الغايات الاستراتيجية لرؤية واستراتيجية الأردن الوطنية 2025 والمرتبطة باستراتيجية التنمية الاقتصادية المحلية:

1. تطوير القطاعات الاقتصادية وتشجيع الابتكار فيها وتعزيز أدوات دعم القطاعات ذات الأولوية والقيمة المضافة.

2. تشجيع عمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم وايجاد الدعم المالي والمناخ الملائم لها وتعزيز دورها في ايجاد فرص العمل للشباب من خلال تشجيع روح الريادة والابتكار.
3. تعزيز السياسات الناظمة لسوق العمل والتركيز على العمالة المهنية المؤهلة بما يخدم عملية الاحلال التدريجي محل العمالة الوافدة و خصوصا الشباب وتشجيع دخول المرأة في سوق العمل وزيادة مشاركتها من خلال برامج محددة.

هذا وحددت رؤية واستراتيجية الأردن الوطنية 2025 عدداً من **العناقيد ذات الأولوية** في عملية تحفيز النمو الاقتصادي وخلق فرص عمل للأردنيين وهي:

(تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، التعليم، الخدمات المالية، علوم الحياة، الانشاء والهندسة، الطاقة والطاقة المتجددة، السياحة والمؤتمرات، النقل والخدمات اللوجستية، منتجات زراعية ذات قيمة مضافة، المساعدات الانسانية واللوجستية)

وطرحت رؤية 2025 عدداً من **المبادرات** الخاصة بالتشغيل وأخرى متعلقة بتمكين المواطنين لغايات التشغيل شملت أبرز النقاط التالية:

مبادرات التشغيل	1. بناء قوة عاملة ماهرة ومحفزة ومسلحة بالمهارات المطلوبة في سوق العمل 2. تطوير خدمات التشغيل والارشاد المهني وتغيير ثقافة العمل 3. جعل العمالة الوافدة مكملة للعمالة الأردنية وليس بديلا عنها (تحديد نسب العمالة الوافدة، فرض رسوم متغيرة وقابلة للتعديل لتصاريح العمل ووضع أسس لمنح التأشيرات وتصاريح العمل، ربط التدريب بالتشغيل وتشجيع الشراكة بين القطاعات، تعزيز الرقابة على العمالة الوافدة) 4. دعم فرص التدريب والتشغيل لأبناء المناطق الفقيرة والنائية وقليلة الاستثمار 5. تطوير معلومات سوق العمل 6. تقليص العمالة غير المنظمة من خلال رفع الوعي وتحفيز الانتقال للقطاع المنظم
مبادرات تمكين المواطنين لغايات التشغيل	1. التوسع الكبير في التدريب المهني 2. جعل سوق الوظائف الشاغرة أكثر شفافية 3. توسيع خدمات الارشاد المهني في الجامعات والمدارس ومديريات العمل 4. مواصلة اقامة المعارض وأيام التوظيف 5. مأسسة الشراكة مع المؤسسات الممثلة للقطاعات لتباشر مسؤوليتها في المساهمة في الحد من البطالة من خلال انشاء وحدات تتولى هذه المهام

2.3 اطار التطبيق المحلي للسياسات

ان نجاح أية مبادرة استراتيجية يعتمد على كونها متجذرة في هيكل مؤسسي يعطيها أسباب النجاح وبشكل يضمن تنسيقها وتطبيقها وتطبيق الخطط المنبثقة عنها.

ويتمثل التطبيق المحلي للسياسات في الأردن **(الاطار المؤسسي)** حالياً بالمنهجية وآلية العمل المتبعة لاعداد البرامج التنموية للمحافظات والتي تتم عادة باشراف فريق وطني من الأمناء العامين للوزارات وعدد من المؤسسات، بالاضافة الى فريق العمل المحلي المكون من أعضاء من المجلس الاستشاري والمجلس التنفيذي ومؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص والمجالس البلدية. كم تتضمن فريق عمل خاص بضباط ارتباط جميع الوزارات والمؤسسات الحكومية والفريق الفني لوزارة التخطيط والتعاون الدولي. [8]

وعلى الرغم من التركيز على **نهج اللامركزية** كأحد محاور رؤية واستراتيجية الأردن 2025 تحت المبادرات ذات الأولوية للحكومة الأردنية ضمن اطار تمكين المجتمعات المحلية واشراكها في اتخاذ القرارات التنموية التي تعنيها، والقيام بوضع مبادرة لصياغة استراتيجية وخطة وطنية لتنفيذ تطبيقات قانون اللامركزية والاصلاحات المترتبة عليه حال اقرار القانون،[9] الا أن قانون اللامركزية ما زال محل النقاش في مجلس النواب (كنسخة أولية) ولم يتم اقراره بعد.

وحال اقرار قانون اللامركزية من المتوقع أن يتم تفويض ونقل واعادة توزيع الصلاحيات والمسؤوليات والموارد المتعلقة بالشؤون الادارية والتنموية والخدمية ذات الطابع المحلي بين الحكومة والمحافظات والهيئات المحلية المنتخبة، وتعزيز مأسسة المشاركة الشعبية في تحديد الاحتياجات وترتيب الأولويات لتمكين المواطن من المشاركة في صنع واتخاذ القرار، ووضع الخطط اللازمة لتنفيذها ومتابعتها وتقييمها ووضع آليات لترسيخ مبادئ الشفافية والمساءلة والعدالة. [10]

[8] البرنامج التنموي لمحافظة اربد، 2013-2016
[9] رؤية واستراتيجية الأردن 2025
[10] مشروع اللامركزية في المحافظات، 2009، رئاسة الوزراء

القسم الأول: عرض وتحليل الواقع الاقتصادي لمحافظة اربد

تتميز اربد في كونها ثاني محافظة في الأردن من حيث عدد السكان بعد العاصمة عمان وأول المحافظات على مستوى محافظات الشمال، وتبعا لبيانات دائرة الاحصاءات العامة فقد بلغ عدد سكانها حوالي 1.137 مليون شخص أي حوالي 17.8% من عدد سكان البلاد. ومن جهة أخرى فان حوالي 59% من سكان المحافظة تتراوح أعمارهم بين 15 و64 سنة وحوالي 38% تقل أعمارهم عن 15 سنة. أما نسبة الاناث فهي تشكل حوالي 52% من سكان المحافظة.

ويعكس الجدول أدناه أهم المؤشرات التي تعكس الواقع السكاني في المحافظة بالمقارنة مع المستوى العام للمملكة:

جدول (1): مؤشرات السكان في محافظة اربد للعام 2013

التقسيمات الادارية	عدد السكان	معدل الاعالة	المساحة (كم)	الكثافة السكانية	أقل من 15 سنة	15-64 سنة	65+
لواء قصبة اربد	460090	66.3	235.8	1951.2	36.5	60.1	3.4
لواء الرمثا	133690	71.6	274.5	487.0	39.2	58.3	2.5
لواء الكورة	111530	79.8	178.5	624.8	41.2	55.6	3.2
لواء بني كنانة	93580	68	252.9	370.0	36.6	59.5	3.9
لواء الأغوار الشمالية	104370	76.1	246.4	423.6	39.8	56.8	3.4
لواء بني عبيد	114610	65.9	188.4	608.3	36.1	60.3	3.6
لواء المزار الشمالي	54100	72.3	86.2	627.6	38.3	58.1	3.6
لواء الطيبة	35680	77	63.5	561.9	39.9	56.5	3.6
لواء الوسطية	29450	72.5	45.8	643.0	38.3	58	3.7
المحافظة	1137100	69.9	1571.8	723.4	37.8	58.9	3.3
مستوى المملكة	6388000	68.2	88793.5	71.9	37.3	59.4	3.3

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة

هذا وسيعرض الجزء القادم التغير الحاصل على الحجم السكاني في المحافظة نتيجة للأزمة السورية وتوزع اللاجئين السوريين على بلديات المحافظة.

3. محركات النمو في محافظة اربد

3.1 الاقتصاد

3.1.1 الاحصائيات الاقتصادية [11]

يهدف هذا الجزء إلى عرض الوضع الاقتصادي لمحافظة اربد، إضافة إلى أهم الخصائص والتحديات التنموية التي تواجهها، وبالمقارنة مع المتوسط الوطني:

1. مؤشرات الفقر:
   - تفوق نسبة الفقر في المحافظة والبالغة 15% مستوى الفقر العام في المملكة والبالغ 14.4%، ويوجد في المحافظة 3 جيوب فقر وهي لواء الكورة ولواء المزار الشمالي ولواء الشونة الشمالية.
2. مؤشرات التضخم:
   - يفوق معدل التضخم في المحافظة والبالغ 5.2% معدل التضخم العام في المملكة والبالغ 4.77%
3. مؤشرات الدخل والانفاق الأسري:
   - تنخفض نسبة الأسر المدرجة في اطار الطبقة الوسطى في المحافظة والبالغة 28.3% عن المستوى الوطني البالغ 41%، ، ويبلغ متوسط حجم الأسرة 5.5، بالاضافة الى انخفاض متوسط دخل الأسرة السنوي في المحافظة (7877) دينار عن المعدل العام للمملكة (8824) دينار.
   - ينخفض متوسط الأسرة السنوي في المحافظة (8639) دينار عن المعدل العام للمملكة (9626) دينار.ويبين تحليل اتجاه الانفاق الأسري التوزيع الأتي لاتجاهات الانفاق:
     - 36% على المواد الغذائية
     - 24% على المسكن وملحقاته
     - 18% على النقل والمواصلات
     - 16% على الملابس والأحذية والتبغ والسجائر
     - 6% على التعليم والرعاية الصحية
4. مؤشرات بيئة الأعمال:
   - تعتبر اربد ثاني محافظة بعد عمان من حيث عدد المؤسسات الاقتصادية العاملة بمعدل مساهمة يصل 71% من مجموع المؤسسات الاقتصادية العاملة بالشمال وبحوالي 16.7% على مستوى المملكة.
   - تشمل محافظة اربد على ثاني أكبر المدن الصناعية في المملكة من حيث حجم الاستثمار وهي مدينة الحسن الصناعية والتي مكنت من خلق 40000 فرصة عمل من خلال 617 شركة عاملة.

[11] البرنامج التنموي لمحافظة اربد، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، 2013-2016

5. مؤشرات الموارد الطبيعية والثروات:

تتميز المحافظة بعدة مقومات وموارد وثروات طبيعية، كبعض الأودية والعيون والينابيع، والسهول الخصبة، والمناخ المتنوع . هذه المميزات الطبيعية جعلت من محافظة إربد إحدى أهم المناطق الزراعية في الأردن من حيث نسبة المساحة المزروعة التي تشكل ما نسبته 11% من مجموع المساحة المزروعة في البلاد .كما تتميز المنطقة بالأشجار المثمرة خاصة الزيتون وأشجار الفاكهة، والتي تمثل حوالي % 20 من المساحة المزروعة الإجمالية للأردن .ومن جانب آخر، تتوفر في المحافظة مجموعة من المواقع الأثرية كأم قيس، وطبقة فحل، والحمامات المعدنية[12] .

- تملك اربد ما لايقل عن 1,050 دونم مربع من المساحات القابلة للزراعة والتي يمكن استغلالها لزيادة الاستثمار الزراعي وتوفير الكثير من مدخلات الانتاج لقطاع الصناعات الغذائية.[13]
- تحتل المحافظة المرتبة الأولى في انتاج الزيتون بمعدل 52% من انتاج المحافظات الشمالية، مما يمنحها ميزة نسبية في انتاج كافة السلع التي يدخل الزيتون أو زيت الزيتون في انتاجها. كم تمتلك المحافظة ما يعادل 10% من الثروة الحيوانية في المملكة. [14]
- تعتبر المحافظة ضعيفة على الجانب السياحي حيث تستحوذ المحافظة على حوالي 02-.04%.من عدد المجموعات السياحية ومن عدد الليالي السياحية. وتمتلك المحافظة ما لا يزيد عن 5 فنادق مصنفة و140 غرفة. [15]

3.1.2 تأثير الأزمة السورية

مع دخول الأزمة في سوريا عامها الخامس، فقد أصبح عدد السوريين في الأردن 1.4 مليون نسمة، منهم 628,175 لاجئ مسجل في مختلف مناطق المملكة ضمن بيانات المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، هذا وتوزع 240250 لاجئ في اربد، بنسبة 23.3% من اجمالى اللاجئين في المملكة والتي تعتبر ثاني أعلى نسبة بعد العاصمة[16]، (ولا يشمل ذلك أعداد اللاجئين السوريين **داخل المخيمات** أو **اللاجئين غير المسجلين**)، و تصنف نسبة كبيرة من اللاجئين كفئة مستضعفة للغاية، ممثلة بالنساء والأطفال دون سن الخامسة. ويؤثر توفير احتياجات هؤلاء اللاجئين بشكل كبير على الأوضاع المالية العامة

[12] مشروع الخارطة الاستثمارية لمحافظات الشمال، المركز العربي للتخطيط، 2014
[13] مشروع الخارطة الاستثمارية لمحافظات الشمال، المركز العربي للتخطيط، 2014
[14] مشروع الخارطة الاستثمارية لمحافظات الشمال، المركز العربي للتخطيط، 2014
[15] وزارة السياحة والأثار
[16] خطة الاستجابة الأردنية للأزمة السورية، وزارة التخطيط والأمم المتحدة، 2015 وبيانات المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

في المحافظة جراء زيادة الانفاق الحكومي بالاضافة الى ازدياد الأثار الاقتصادية السلبية المترتبة من تضخم ومحدودية الموارد المجتمعية ومنافسة في سوق العمل. وبالنظر الى توزيع اللاجئين السوريين في بلديات المحافظة كما في الجدول أدناه، حيث نلاحظ تركزهم بشكل كبير في بلدية اربد الكبرى والرمثا الجديدة وسهل الحوران وغرب اربد وغيرها من البلديات.

جدول (2): احصائيات عدد السكان وعدد السوريين موزعين على بلديات محافظة اربد للعام 2013

البلديات	عدد السكان	السوريين	% من السكان
اربد الكبرى	520000	120000	23%
غرب اربد	60000	10000	17%
الرمثا الجديدة	100000	40000	40%
سهل الحوران	45000	15000	33%
المزار الجديدة	55000	6000	11%
اليرموك الجديدة	16000	4000	25%
الشعلة	18000	4000	22%
الكفارات	35000	8000	23%
السرو	15000	4000	27%
خالد بن الوليد	30000	1500	5%
برقش	45000	2700	6%
رابية الكورة	18000	2000	11%
دير أبي سعيد الجديدة	65000	6000	9%
شرحبيل بن حسنة	40000	5000	13%
معاذ بن جبل	45000	1800	4%
طبقة فحل	42000	1250	3%
الطيبة الجديدة	7000	4000	57%
الوسطية	29450	5000	16%

المصدر: وحدة التنمية المحلية

ولإلقاء الضوء على الآثار الاقتصادية لتدفق اللاجئين السوريين على المحافظة فقد تلخصت بالنقاط التالية:

- **الأثر على العجز المالي والدعم والمديونية:**
  - ارتفعت معدلات العجز المالي لموازنات البلديات نتيجة الأزمة لتصل في بلدية طبقة فحل الى 83% وفي دير أبي سعيد الى 82% وفي اربد الكبرى الى77% [17]
  - وبناء على ذلك ارتفعت مديونية البلديات لتصل في بلدية اربد الكبرى الى 19.400 مليون دينار، و2.500 مليون دينار لبلدية الرمثا الجديدة و1.800 مليون لبلدية دير أبي سعيد.[18]

- **الأثر على التضخم:**
  - تزايد معدل التضخم نتيجة الطلب المتزايد على مختلف السلع والخدمات الى حوالي 6.45%[19]
  - نتيجة لارتفاع الأسعار وتكلفة المعيشة على المواطنين أدى ذلك الى تآكل الدخول وانخفاض مستويات المعيشة بشكل واضح، حيث انخفض الدخل ل 35.5% من الأسر في اربد.[20]

[17] تقرير تقييم احتياجات البلديات، UNDP، 2014
[18] تقرير تقييم احتياجات البلديات، UNDP، 2014
[19] أثر أزمة اللاجئيين السوريين على الخصائص الاقتصادية والاجتماعية للأسر في المجتمعات الأردنية المستضيفة في محافظتي اربد والمفرق، UNDP، 2013

- أدت الأزمة الى تغير في اتجاه الانفاق الأسري حيث ارتفع الانفاق على المواد الغذائية من 36% الى 50% وعلى المسكن وملحقاته من 24 الى 30%.[21]

- **الأثر على الصادرات والواردات:**

- خسرت اربد خطوط التجارة الرئيسي بسب الأزمة السورية وقلت الصادرات الى سوريا بمقدار 43% خلال الشهور الماضية وبالمقابل ازداد حجم الواردات من سوريا مما أساء للتوازن التجاري. [22]

- **الأثر على مشكلة الفقر:**

- شكل وجود اللاجئين في المحافظة تحديا لمشكلة الفقر من حيث المزاحمة على الموارد المالية التي كانت توجه للطبقات الفقيرة عبر سبل التبرع المختلفة، ذلك أن التعاطف مع القضية السورية جعل الكثيرين يتجهون نحو تقديم المساعدات للوافدين الجدد على حساب ما كان يوزع على الطبقات الفقيرة في المحافظة. [23]

- **أخرى:**

- ظهر تأثر الحالة الاقتصادية للأسر من خلال ازدياد قيمة القروض والديون على الأسر الذين اضطروا للاقتراض لتلبية متطلبات حياتهم اليومية وخاصة من السلع الاستهلاكية، فقد ازدادت الديون التي تزيد عن 5000 دينار الى الضعف، وازدادت نسبة الأسر التي عليها ديون في الرمثا الى 35% وفي الشونة الشمالية الى 8% وفي بني عبيد الى5% .[24]

[20] أثر أزمة اللاجئيين السوريين على الخصائص الاقتصادية والاجتماعية للأسر في المجتمعات الأردنية المستضيفة في محافظتي اربد والمفرق، UNDP، 2013

[21] الأزمة السورية - تتبع ومعالجة الآثار المترتبة على التنمية البشرية المستدامة في الأردن ولبنان، نتالي بوشة، 2013

[22] مراجعة تقييم الاحتياجات لتأثير الأزمة السورية على الأردن، وزارة التخطيط والتعاون الدولي والأمم المتحدة، 2013

[23] الآثار الاقتصادية والاجتماعية لأزمة اللاجئين السوريين على الاقتصاد الأردني، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، د. خالد الوزني، 2012

[24] أثر أزمة اللاجئيين السوريين على الخصائص الاقتصادية والاجتماعية للأسر في المجتمعات الأردنية المستضيفة في محافظتي اربد والمفرق، UNDP، 2013

3.2 الأعمال والمنشآت الاقتصادية

3.2.1 الطلب في سوق العمل

وللتمكن من فهم طبيعة الطلب على الأيدي العاملة في سوق العمل في اربد، فلا بد من عرض احصائيات قطاع الأعمال في المحافظة، والذي يتسم بشكل عام بالتنوع ويغلب على مؤسساته صغر الحجم وصغر رأس المال حيث تشكل المؤسسات من فئة رأس المال الأقل من 5000 دينار أردني حوالي 50%[25] من اجمالي المؤسسات العاملة في اربد. وسيتم التطرق لأبرز هذه الاحصائيات عبر المؤشرات التالية:

- **المنشآت تبعا للنشاط الاقتصادي[26]**

- تعتبر اربد ثاني محافظة بعد عمان من حيث عدد المؤسسات الاقتصادية العاملة بمعدل مساهمة يصل 71% من مجموع المؤسسات الاقتصادية العاملة بالشمال وبحوالي 16.7% على مستوى المملكة.[27]
- بلغ عدد المؤسسات الاقتصادية العاملة في المحافظة 27,655 مؤسسة لعام 2011 موزعة قطاعيا على النحو التالي وبحيث:

رسم (9): توزيع المنشآت العاملة في محافظة اربد تبعا للأنشطة الاقتصادية لعام 2011

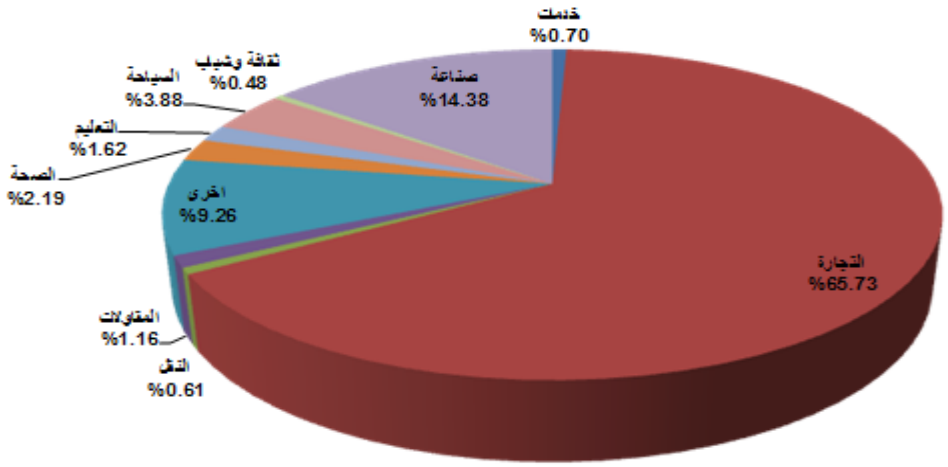

- شكلت المنشآت العاملة في الأنشطة التجارية والصناعية ما يقارب 80% من اجمالي المنشآت في المحافظة

- وشملت الأنشطة التجارية:
  - ✓ عمليات البيع بالتجزئة في متاجرالأطعمة والمشروبات والتبغ،
  - ✓ تلتها متاجر بيع الملبوسات والأحذية والأصناف الجليدية
  - ✓ ومن ثم متاجر بيع الحواسيب والأثاث

[25] مشروع الخارطة الاستثمارية لمحافظات الشمال، المعهد العربي للتخطيط و هيئة الاستثمار، 2014
[26] التعداد العام للمنشآت الاقتصادية ، دائرة الاحصاءات العامة، 2011
[27] مشروع الخارطة الاستثمارية لمحافظات الشمال، المعهد العربي للتخطيط و هيئة الاستثمار، 2014

- ✓ واحتلت تجارة الجملة والتجزئة وإصلاح المركبات والدرجات النارية نسبة جيدة أيضا.
- وفيما يتعلق بالأنشطة **الصناعية** فقد جاءت:[28]

- ✓ الصناعات الغذائية في المرتبة الأولى من الصناعات بحوالي 26.4%
- ✓ الصناعات المعدنية المشكلة في المرتبة الثانية من الصناعات بحوالي 22.1%
- ✓ الصناعات المعدنية اللافلزية (كالزجاج والأصناف المنتجة من الخرسانة والاسمنت) في المرتبة الثالثة من الصناعات بحوالي 14.6%
- ✓ صناعات الأثاث والملابس والأخشاب في المراتب اللاحقة ب13.4% و9.3% و 5% بالترتيب

- وشكلت المنشآت **السياحية** من فنادق ومطاعم ما يقارب 3.88% من اجمالي المنشآت في المحافظة، تلتها المنشآت الصحية والتعليمية ب 2.19% و 1.62% على التوالي.

- وشكلت أنشطة **النقل** من نقل بري للركاب والبضائع **أعلى النسب** مقارنة ببقية المحافظات باستثناء العاصمة، الا أنها لم تشكل سوى ما يقارب 61%. من اجمالي المنشآت العاملة في محافظة اربد. وكذلك هو الحال بالنسبة لقطاع **التشييد والمقاولات** حيث شكلت أنشطة **التشييد** من اكمال المباني وتشطيبها وتركيب السباكة وأنظمة التكييف والتبريد **أعلى النسب** مقارنة ببقية المحافظات باستثناء العاصمة والزرقاء، الا أنها لم تشكل سوى ما يقارب 1.16% من اجمالي المنشآت العاملة في محافظة اربد.

[28] التعداد العام للمنشآت الاقتصادية ، دائرة الاحصاءات العامة، 2011

▪ المشتغلين تبعا للنشاط الاقتصادي[29]

- أشارت نتائج عام 2013 الصادرة عن دائرة الاحصاءات العامة الى أن المشتغلين الأردنيين في محافظة اربد يتركزون في أنشطة معينة دون غيرها حيث أنه لا يزال القطاع العام في المحافظة يستحوذ على النسبة الأعلى من تلك القوى العاملة وبمعدل 34.3% يليه قطاع التعليم وبنسبة 14.7% وقطاع التجارة بنسبة 13.2% وقطاع النقل بنسبة 7.2% كما هو مبين:

رسم (10): توزيع % المشتغلين الأردنيين في محافظة اربد تبعا للأنشطة الاقتصادية لعام 2011 و 2013

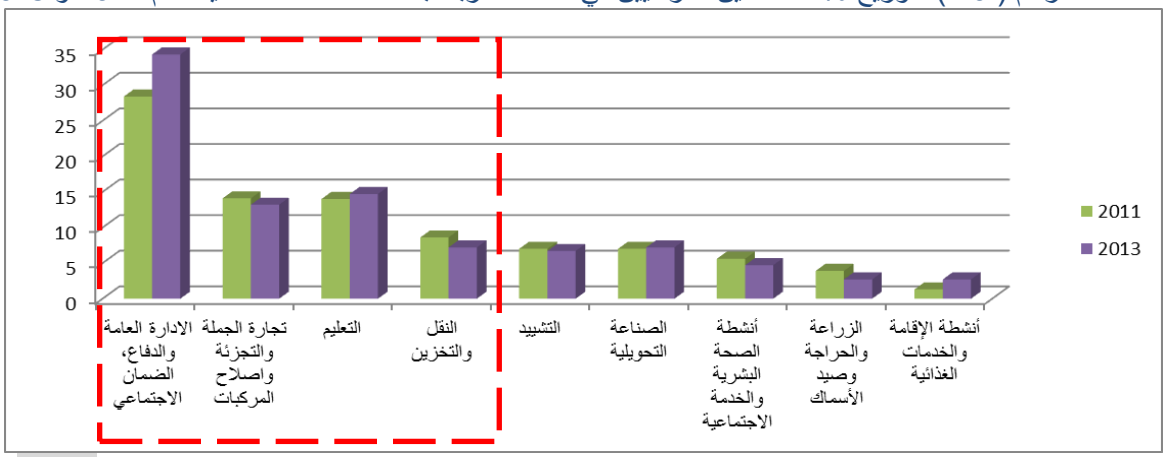

- هذا ولم تتجاوز مساهمة بعض القطاعات الإنتاجية المولدة لفرص العمل كالسياحة والزراعة سوى 4.5 % وقطاع الصحة والخدمات الاجتماعية بنسبة 4.7% من اجمالي عدد المشتغلين الأردنيين في المحافظة.
- بالاضافة لذلك، تجدر الاشارة الى أنه تبعا لصندوق النقد الدولي فان **القطاع غير الرسمي** يشكل 26 ٪ من الاقتصاد الأردني، مما يضع ترتيبه في المنتصف بين الدول العربية، والذي اعتبرت **البطالة** احدى أهم أسبابه. ومن المتوقع أن تكون أعلى معدلات لمشاركة القطاع غير الرسمي موجودة في القطاعات التي تحتوي على **أكبر عدد من الشركات الصغيرة والمتوسطة**[30]

▪ فرص العمل المستحدثة[31]

- أظهرت النتائج المتعلقة بفرص العمل المستحدثة من قبل وزراة العمل في محافظة اربد، بأن المحافظة قد جاءت في المرتبة الثانية في عدد الفرص المستحدثة والتي بلغت 6102 فرصة عمل وبنسبة 12.7% من اجمالي فرص العمل المستحدثة في المملكة.
- وشملت هذه الفرص عددا من المهن لمشرعيين ومديرين واختصاصين وموظفين وذلك في الأنشطة التالية :
  - ✓ الادارة العامة والدفاع بحوالي 31.2%

[29] البرنامج التنموي لمحافظة اربد، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، 2013-2016
[30] دراسة بانورامية للاقتصاد غير الرسمي في الأردن، برنامج الأمم المتحدة الانمائي، 2012
[31] التقرير السنوي لوزارة العمل، 2013

- ✓ التجارة بحوالي 22 %
- ✓ الصناعة بحوالي 13.1% والصحة بحوالي 9.3%

3.2.2 تأثير الأزمة السورية

لقد ظهر انتشار اللاجئين السوريين في انشاء **الأعمال الاستثمارية** الخاصة بهم سواء في قطاع الصناعة أو التجارة أو الزراعة أو العقار، حيث بلغت معدلات استثماراتهم من اجمالي الاستثمارات العربية الكلية في الأردن في نهاية عام 2013 النسب التالية:[32]

- ✓ **40%** في قطاع الصناعة
- ✓ **38%** في قطاع التجارة
- ✓ **20%** في قطاع الزراعة
- ✓ **2.5%** في قطاع العقار

[32] التأثيرات الاقتصادية والاجتماعية للاجئين السوريين في الأردن، د.خالد الوزني، 2014

3.3 القوى العاملة

3.3.1 احصائيات التشغيل

يقدر عدد المشتغلين في المحافظة بنحو (252683) فرد للعام 2013، أي ما نسبته 21.7% من السكان، في حين بلغ عدد المتعطلين (39642) فرد لنفس العام مع ارتفاع ملحوظ في هذا العدد عبر السنوات 2008-2013 مما دفع أيضا بمعدل البطالة العام للارتفاع ليصل 13.6% في العام 2013 مسجلا واحدا من أعلى المعدلات مقارنة بالمحافظات الأخرى و بالمعدل العام للمملكة كما هو موضح في الجدول والرسم أدناه. هذا وسجل معدل البطالة للاناث في المحافظة 28.1% وبما يقارب ضعفي معدل البطالة للذكور 10.6%.

جدول (3): احصائيات سوق العمل لمحافظة اربد للأعوام 2008-2013

	2008	2009	2010	2011	2012	2013
عدد النشيطين اقتصاديا	244,946	250,840	251,430	253,227	251,106	292,325
عدد المشتغلين	206,103	216,054	220,831	221,175	221,297	252,683
الذكور	178,859	187,347	189,623	188,930	190,291	
الاناث	27,244	28,707	31,208	32,245	31,006	
عدد المتعطلين	38,842	34,786	30,599	32,053	29,809	39,642
الذكور	25,740	22,537	19,585	22,518	21,639	
الاناث	13,102	12,249	11,014	9,535	8,170	
معدل البطالة	15.9%	13.9%	12.2%	12.7%	11.9%	13.6%

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة

رسم (2): معدل البطالة في محافظة اربد مقارنة بالمعدل العام للمملكة والمحافظات الأخرى للعام 2013

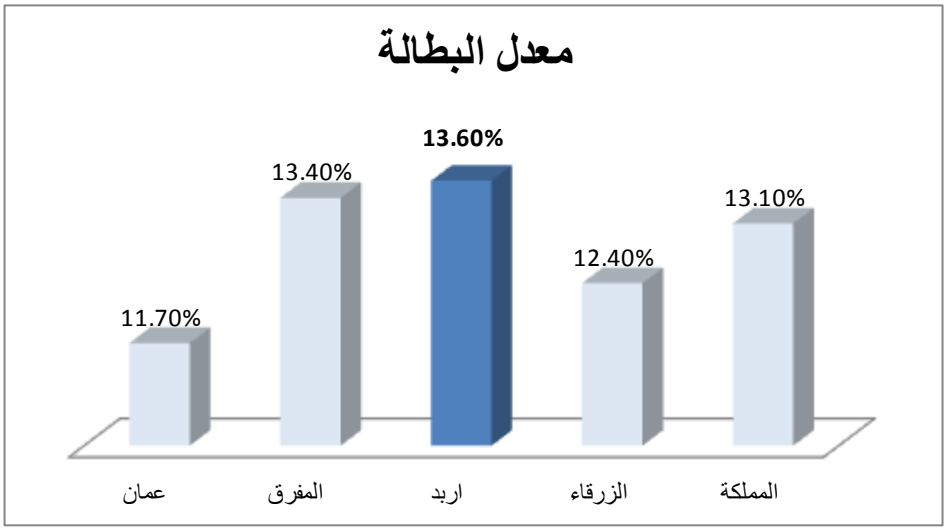

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة

وبالنظر للتوزيع النسبي للمشتغلين في المحافظة تبعا للقطاعات واستنادا لبيانات دائرة الاحصاءات العامة لعام 2013 نجد:

رسم (3): نسبة القوة العاملة تبعا للقطاع في محافظة اربد

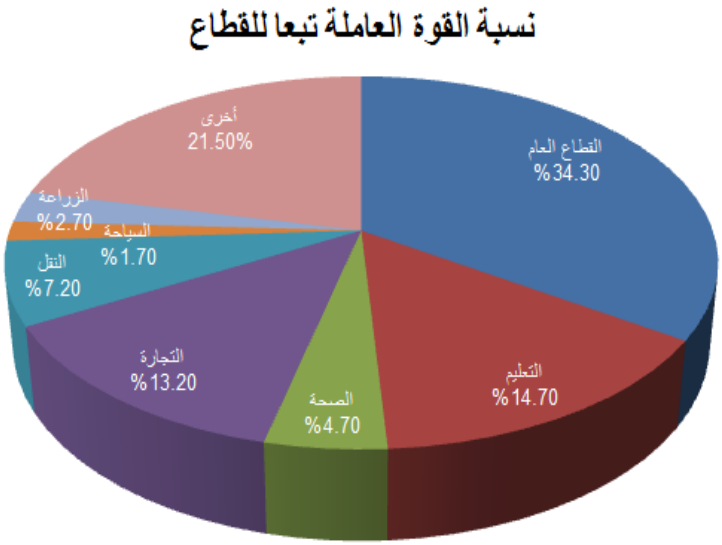

- أنه لا يزال القطاع العام في المحافظة يستحوذ على النسبة الأعلى من القوى العاملة والتي تبلغ 34.3% يليه قطاع التعليم وبنسبة 14.7% وقطاع التجارة بنسبة 13.2% وقطاع النقل بنسبة 7.2% وقطاع الصحة والخدمات الاجتماعية بنسبة 4.7%

- نظرا لاستحواذ القطاع العام على النسبة الأعلى من القوى العاملة، فان ذلك يرفع مخصصات الرواتب في المحافظة حيث يشكل معدل رواتب موظفي القطاع العام ما يقارب 65% من الميزانية العامة المخصصة للمحافظة وترتفع في بعض البلديات لتصل 88% من اجمالي الميزانية المخصصة للبلدية كما في بلدية الشعلة و 75% في بلدية المزار الجديدة. [33]

- بالرغم من الظروف الطبيعية الملائمة(أراض خصبة، توفر المياه، مناخ متنوع)، لا يشُغل قطاع الزراعة سوى 2.7% من العدد الإجمالي للمشتغلين في المحافظة .كذلك الشأن بالنسبة لأحد القطاعات المهمة وهو القطاع السياحي والذي تبلغ نسبة الأيدي العاملة فيه حوالي 1.7 % من عدد المشتغلين في المحافظة.

- لا تتجاوز مساهمة بعض القطاعات الإنتاجية المولدة لفرص العمل كالسياحة والزراعة سوى 4.5 %

- بالاضافة لذلك بلغ عدد **المتقدمين بطلبات توظيف** لديوان الخدمة المدنية من أبناء المحافظة نحو 56455 فرد أي ما نسبته 5.2% من السكان في حين بلغت نسبة **المعنيين** منهم فقط 3.2%.[34]

- كما يعمل في المحافظة 30043 **عامل وافد** يشكلون ما نسبته 10.7%من اجمالي عدد العمالة الوافدة في المملكة وهي نسبة مرتفعة جدا بالمقارنة ببقية المحافظات وبنسبة تشكل (13.6% من عدد المشتغلين في المحافظة للعام 2012) منهم ما يقارب 9966 في قطاع الصناعات التحويلية و 8750 في قطاع الزراعة.[35]

[33] تقرير تقييم احتياجات البلديات، UNDP ، 2014
[34] البرنامج التنموي لمحافظة اربد، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، 2013-2016
[35] البرنامج التنموي لمحافظة اربد، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، 2013-2016

بالاضافة لذلك فقد أظهرت احدى المسوحات الميدانية التي تم اجراؤها من قبل برنامج الأمم المتحدة الانمائي في عام 2013 للمساعدة على عكس الاحتياجات الحقيقية لمجتمع محافظة اربد أبرز النتائج التالية:

- **الاستعداد والرغبة بالعمل:** بالنظر الى استعداد المتعطلين عن العمل للعمل في حال وجود فرصة عمل مناسبة، تبين أن 15.7% على استعداد لذلك (أعلى نسبة 20.2% في بني عبيد وأدنى نسبة 9.2% في الرمثا)
- **محاولة البحث عن عمل:** وصلت نسبة الأفراد الذين بحثوا عن عمل الى 84.6% (أعلى نسبة 94.7% في المزار الشمالي وأدنى نسبة 77.1% في الرمثا)
- **الأسباب الرئيسية الداعية لعدم البحث عن عمل:** أكثر الأسباب شيوعا هو عدم ايجاد وظيفة جيدة يلي ذلك:
  - ✓ من يعتقدون أنه ليس هناك عمل
  - ✓ من تعبوا من البحث عن عمل
  - ✓ من لا يملكون مؤهلات علمية
  - ✓ من لا يعرفون كيف يبحثون عن عمل

3.3.2 تأثير الأزمة السورية

لقد تأثر سوق العمل في محافظة اربد نتيجة التدفق المستمر للاجئين السوريين وذلك منذ بدء الأزمة في أذار 2011، وتمثل ذلك بتفاقم مشكلة البطالة في المحافظة، حيث حصل العمال السوريين على عدد من فرص العمل، الأمر الذي أدى الى مزاحمة العمالة المحلية كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول (4): احصائيات سوق العمل لمحافظة اربد لعام 2013

	عدد النشيطين اقتصاديا	عدد المشتغلين	عدد المتعطلين	معدل البطالة
الأردنيين	292,325	252,683	39,642	13.60%
اللاجئين السوريين خارج المخيمات	35,690	12,578	23,112	64.8%

المصدر: تقرير تأثير أزمة اللاجئين السوريين على سوق العمل في الأردن، منظمة العمل الدولية، 2014

و أصبح سوق العمل في المحافظة يواجه مجموعة من **التحديات** من أبرزها:

✓ **تشغيل اللاجئين وقبولهم للأجور المتدنية نسبيا وارتفاع المنافسة بينهم وبين المحليين على عدد من المهن**[36]

وتتميز **العمالة السورية** بكونها:

- أقل كلفة من غيرها من العمالة الوافدة
- منافس جيد في كثير من المهن نظرا لتمتعها بمهارات عالية

[36] تقرير تقييم احتياجات البلديات، UNDP ، 2014

- منافس جيد في المهن الحرفية

وقد أصبح **انتشار العمالة السورية** في محافظة اربد ملحوظا في:

- **المهن:** الحرفية والتجارية،
- **القطاعات:** المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم SMEs تليها الخدمات والتجارة الممثلة بالمرافق الخاصة التي تقدم خدمات وسلع تجارية (كالمطاعم والمقاهي والبقالات والمخابز ومحطات غسيل السيارات ومحلات بيع الملابس) ومن ثم القطاع الانشائي والحرفي تبعا للعينة التي تم استهدافها في الدراسة [37]كما هو مبين بالرسم أدناه.

رسم (4): الأنشطة الاقتصادية/القطاعات المتأثرة في محافظة اربد

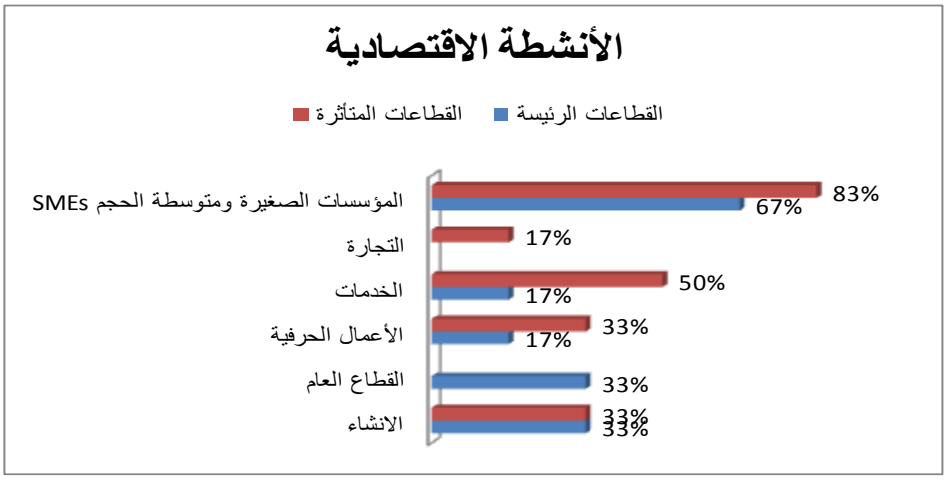

المصدر: تقرير تقييم احتياجات البلديات، UNDP

[37] تقرير تقييم احتياجات البلديات، UNDP ، 2014

وبالاستناد الى دراسة "**تأثير اللاجئين السوريين على سوق العمل الأردني**" المعدة من قبل منظمة العمل الدولية ومؤسسة فافو النرويجية المتخصصة بالأبحاث; فقد تبين أنه:[38]

- لم تتعدى نسبة اللاجئين السوريين الحاصلين على **تصاريح عمل** أكثر من 10% من اجمالي اللاجئين المشتغلين مما يعني أن أغلب اللاجئين يعملون ضمن القطاع غير المنظم وبالتالي خارج حدود قانون العمل الأردني مما يؤدي الى:
  - ✓ انخفاض في أجور العمل
  - ✓ زيادة في ساعات فترة العمل
  - ✓ تدهور في ظروف العمل (كالاستغناء عن عقود العمل)
  - ✓ الارتفاع في عمالة الأطفال
- سجلت نسبة اللاجئين السوريين الحاصلين على **أجور** أقل من 199 دينار أردني حوالي 44% من اجمالي اللاجئين المشتغلين مقابل 15% فقط من الأردنيين المشتغلين يحصلون على تلك الأجور.
- أن المشتغلين الأردنيين في **المجتمعات المستضيفة** ما زالوا يتركزون في الأنشطة الاقتصادية نفسها سواء عند بداية الأزمة السورية أو حتى وقتنا الحالي من ادارة عامة ودفاع أو تجارة أو تعليم أو صناعة أو نقل وتخزين.
- حصول ارتفاع كبير في نسبة المشتغلين من **اللاجئين السوريين** في قطاع التشييد بين العامين 2011 و2014 وانخفاضها في القطاع الزراعي عما كانت عليه في بداية الأزمة السورية الا أن اللاجئين السوريين تمكنوا من اخراج نسبة قليلة من المشتغلين الأردنيين في هذين القطاعين (التشييد والزراعة).
- ارتفعت نسبة المشتغلين من **اللاجئين السوريين** في قطاع التجارة بشكل ملحوظ حيث وصلت الى 23% من اجمالي اللاجئين مما فرض مزيدا من الصعوبات على الباحثين عن عمل في ذلك القطاع من الأردنيين.

جدول (8): توزيع نسبة المشتغلين تبعا للأنشطة الاقتصادية للمجتمعات المستضيفة وللاجئين السوريين

	المجتمعات المستضيفة	اللاجئين السوريين		المجتمعات المستضيفة	اللاجئين السوريين
2011	الادارة العامة والدفاع	التجارة		الادارة العامة والدفاع	التشييد
	التجارة	التشييد		التجارة	التجارة
	التعليم	الصناعة	**2014**	الصناعة	الصناعة
	الصناعة	الزراعة		التعليم	خدمات الطعام والايواء
	النقل والتخزين	النقل والتخزين		النقل والتخزين	الزراعة

المصدر:تقرير تأثير اللاجئين السوريين على سوق العمل الأردني

[38] *تقرير تأثير اللاجئين السوريين على سوق العمل الأردني ، منظمة العمل الدولية و مؤسسة فافو، 2015*

وبالتالي فان المشتغلين من **اللاجئين السوريين** قد حصدوا نسبة كبيرة من المهن الحرفية والأولية ومهن البيع والخدمات داخل المجتمعات المستضيفة.

ومن المتوقع أن تؤدي **عملية تدني الأجور** في سوق العمل الى: [39]

- زيادة الاستغلال الوظيفي
- تراجع معايير العمل
- الارتفاع في عمالة الأطفال
- تضخم معدل الفقر

هذا وقدمت دراسة "**تأثير اللاجئين السوريين على سوق العمل الأردني**" عدداً من **التوصيات** من أبرزها:

- ضرورة تنظيم القطاع الاقتصاد غير الرسمي/غير المنظم وتخفيض التشغيل في ذلك القطاع
- تشجيع القطاع الخاص على تشغيل اللاجئين في القطاعات التي تسمح بالعمالة الوافدة
- توضيح بدائل (سيناريوهات) واقعية لتطوير سوق العمل الأردني لتكون أساس لأي استراتيجية وطنية للتشغيل
- توفير فرص عمل قصيرة الأجل لمساندة أنشطة المساعدات وتنسيق تدابير بين المجتمع الدولي والحكومة
- الربط مع الاستراتيجية الوطنية للتشغيل
- تشجيع الالتحاق بالمدارس بين الأطفال السوريين

وبالتالي فان ملخص تأثير الأزمة السورية على سوق العمل الأردني تتلخص بالأتي: [40]

[39] مراجعة تقييم الاحتياجات لتأثير الأزمة السورية على الأردن، وزارة التخطيط والتعاون الدولي والأمم المتحدة، 2013
[40] تأثير للاجئيين السوريين على سوق العمل الأردني،منظمة العمل الدولية و FAFO ، 2015

3.4 التعليم والمهارات

3.4.1 العرض في سوق العمل

يعتبر حجم ومستوى رأس المال البشري أحد مقومات التنمية والنهضة لأية منطقة، ويشكل خريجو الجامعات جزءا اساسيا لمخرجات العملية التعليمية وحاجة ماسة لامداد سوق العمل بكوادر وكفاءات مؤهلة للعمل. و يمثل الخريجون عنصرا مهما في جانب العرض لسوق العمل. وقد تمثل في محافظة اربد بالجوانب الأتية:

- **احصائيات خريجين الجامعات:**

حصلت محافظة اربد على سمعة جيدة في مخرجات التعليم الجامعي; تمثلت بارتفاع أعداد خريجي جامعتها من حملة درجة البكالوريوس ودرجات الدراسات العليا، ويظهر الجدول أدناه الزيادة الحاصلة في أعداد خريجي **درجة البكالوريوس** من الجامعات المتواجدة في محافظة اربد للأعوام 2006-2013، حيث شكل معدل % خريجين درجة البكالوريوس من سكان اربد من اجمالي عدد خريجي درجة البكالوريوس لتلك الجامعات ما يقارب 58%[41] مما يعتبر معدلا مرتفعا نسبيا.

جدول (5): عدد خريجي درجة البكالوريوس من الجامعات المتواجدة في محافظة اربد للأعوام 2006-2013

[41] تقرير العرض والطلب لسوق العمل في اربد، USAID، 2009

الجامعات	2007-2006	2008-2007	2009-2008	2010-2009	2011-2010	2012-2011	2013-2012
جامعة اليرموك	3594	4003	4769	5534	5326	5352	5028
جامعة العلوم والتكنولوجيا	2871	2951	3145	3339	4348	3552	3612
جامعة اربد الأهلية	758	746	851	955	1191	1104	923
جامعة جدارا				38	1248	484	715
المجموع	7223	7700	8764	9866	12113	10492	10278

المصدر: احصائيات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

وفيما يتعلق **بالدراسات العليا** فقد تركزت تلك الدراسات في جامعتي اليرموك والعلوم والتكنولوجيا وتوزعت على درجات في الدبلوم العالي والمهني و الماجستير والدكتوراة كما يبين الجدول التالي بالأرقام:

جدول (6): عدد خريجي درجات الدراسات العليا من الجامعات المتواجدة في محافظة اربد للأعوام 2006-2013

الجامعات	الدرجة العلمية	2007-2006	2008-2007	2009-2008	2010-2009	2011-2010	2012-2011	2013-2012
جامعة اليرموك	دبلوم عالي ومهني	255	242	564	885	705	708	393
	ماجستير	710	748	784	820	913	1038	987
	دكتوراة	78	128	153	177	150	186	215
جامعة العلوم والتكنولوجيا	دبلوم عالي ومهني	32	43	44	44	5	47	2
	ماجستير	325	312	317	321	347	364	264
	دكتوراة	0	0	0	0	1	0	0

المصدر: احصائيات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

وقد ارتفعت % خريجي الدراسات العليا من سكان اربد من اجمالي خريجي الدراسات العليا في كافة الدرجات سواء من الدبلوم العالي والمهني أو الماجستير أوالدكتوراة وتجاوزت **50%** من اجمالي الخريجين كما يبين الرسم التالي:

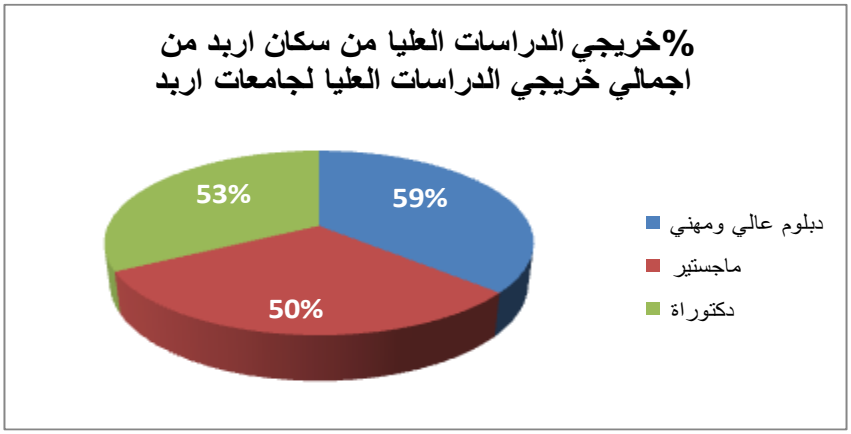

هذا وتوزعت **تخصصات** خريجي جامعات اربد لمستوى البكالوريس للعام 2012-2013 كالأتي:

- شكل خريجو كليات التجارة والأعمال في جامعات محافظة اربد النسبة الأعلى والتي وصلت 18.3% من اجمالي الخريجين، تلتها كليات العلوم الانسانية والدينية بنسبة 15.8%، ومن ثم كليات الهندسة بنسبة 12.2% و العلوم الطبية المساعدة بنسبة 9.9% من اجمالي الخريجين.
- شكل خريجو كليات الطب البيطري في جامعات محافظة اربد النسبة الأدنى والتي وصلت .3% من اجمالي الخريجين، سبقتها كليات مهن الخدمات بنسبة .7%، و كليات الهندسة المعمارية وتخطيط المدن بنسبة 1.0% و الاتصال الجماهيري والتوثيق بنسبة 1.4% من اجمالي الخريجين.

رسم (5): تخصصات الطلبة الخريجين من جامعات اربد لمستوى البكالوريوس لعام 2012-2013

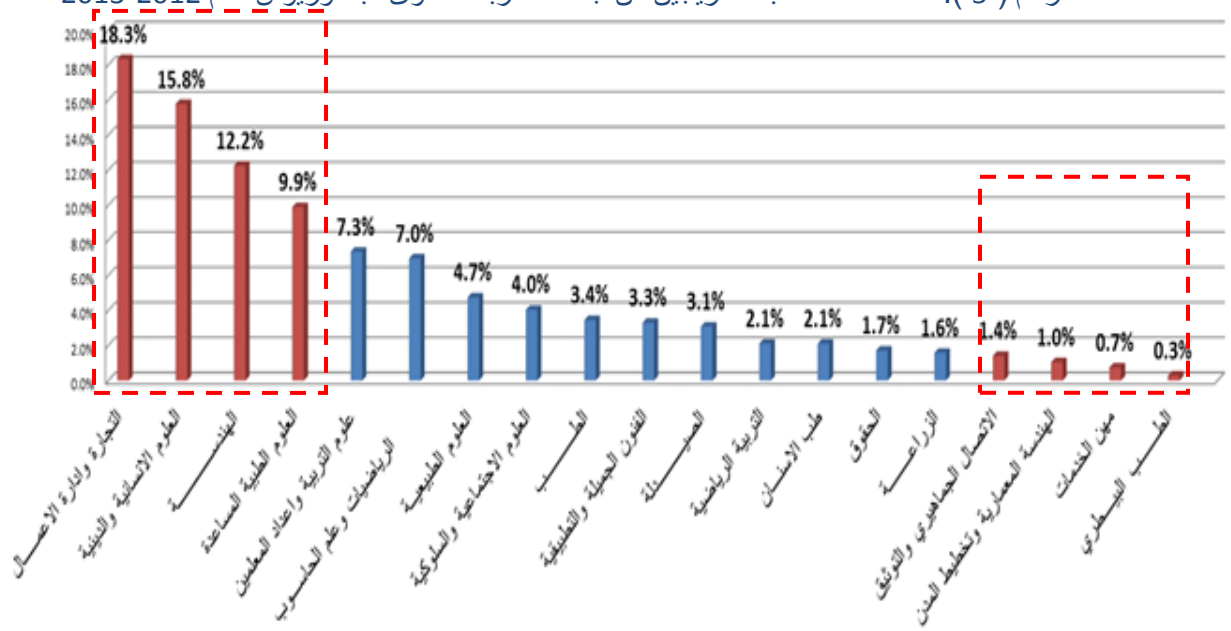

المصدر: احصائيات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

- **احصائيات خريجين الكليات الجامعية:**

تفاوتت **أعداد الملتحقين** بكليات المجتمع المتواجدة في محافظة اربد للأعوام السابقة، حيث انخفضت من 5150 طالب ملتحق لعام 2010 الى 4302 طالب للعام الدراسي 2013/2012 كما في الجدول التالي، هذا وشكلت نسبة **الخريجين** من تلك الكليات 48.89%.

جدول (7): عدد الملتحقين في كليات المجتمع المتواجدة في محافظة اربد للأعوام 2010-2012

كليات المجتمع	2010	2011	2012
كلية اربد	2038	2405	1571
كلية المهن الطبية المساعدة	298	332	
كلية الحصن الهندسية	1894	836	877
كلية ابن خلدون	38	13	
كلية غرناطة	437	675	1262
كلية نسيبة المازنية	445	351	592
المجموع	5150	4612	4302

المصدر: احصائيات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

هذا وتوزعت **تخصصات** خريجي الكليات الجامعية في اربد لمستوى البكالوريس للأعوام السابقة كالأتي:

- شكل خريجو برامج التمريض النسبة الأعلى والتي وصلت 20.76% من اجمالي الخريجين، تلتها برامج أنظمة ادارة المعلومات بنسبة 8.02%، ومن ثم برامج المحاسبة بنسبة 5.73% من اجمالي الخريجين.
- شكل خريجو برامج السكرتاريا النسبة الأدنى والتي وصلت .02% من اجمالي الخريجين، سبقتها برامج المختبرات بنسبة .14%، و برامج الصناعة البتروكيميائية بنسبة .19% من اجمالي الخريجين.

رسم (6): تخصصات خريجي كليات المجتمع في اربد للأعوام السابقة

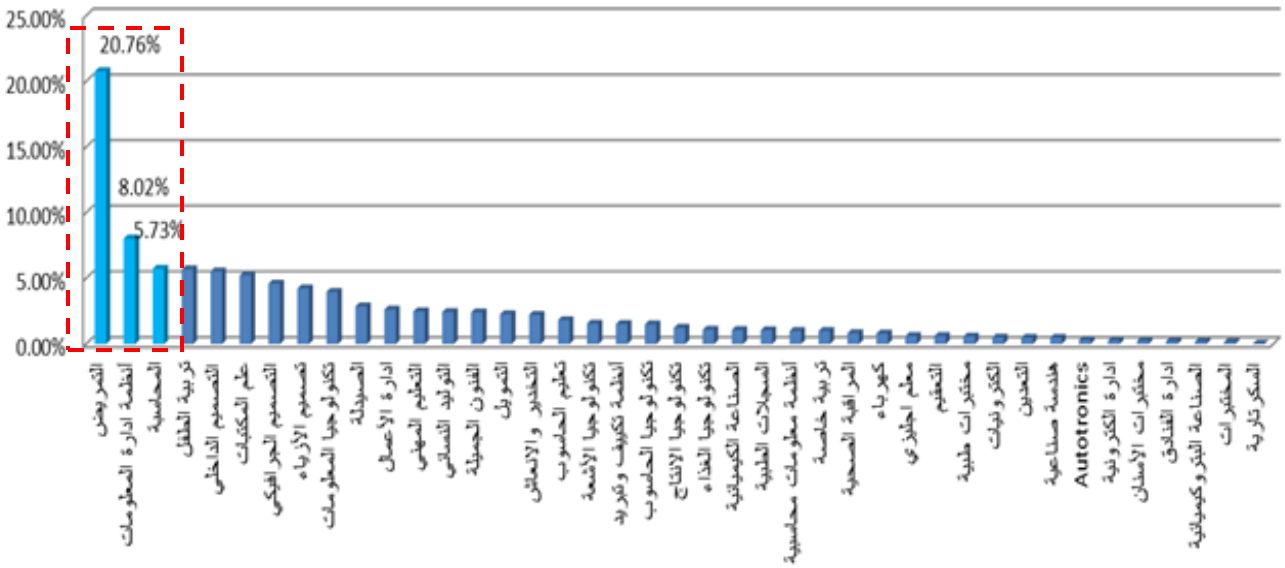

المصدر: احصائيات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

- **احصائيات خريجين مراكز التدريب المهني:**

على الرغم من ارتفاع عدد خريجي مراكز التدريب المهني المتواجدة في محافظة اربد بين الأعوام 2008-2012 حيث ارتفع العدد من 759 خريج في عام 2008 الى 866 خريج في عام 2012، الا أن **نسبة التلمذة المهنية** ما زالت منخفضة بشكل شديد في المحافظة وبنسبة .2% مقارنة مع 4%. على مستوى المملكة حيث أنه ما زال هناك ضعف في الاقبال على برامج التدريب المهني.

كما لوحظ انخفاض في عدد خريجات مركز اربد للتدريب المهني (اناث) حيث وصل عدد خريجاته الى 94 خريجة في عام 2012 مقارنة ب 189 خريجة في عام 2008.

جدول (8): عدد خريجي مراكز التدريب المهني المتواجدة في محافظة اربد للأعوام 2006-2012

مراكز التدريب المهني	2006	2007	2008	2012
مركز تدريب تكنولوجيا المعلومات	111	100	185	40
مركز تدريب المهني حكما	271	297	166	434
مركز تدريب المهني الرمثا	95	116	93	107
مركز تدريب المهني المشارع	143	266	126	191
مركز تدريب مهني اربد (اناث)	131	335	189	94
المجموع	751	1114	759	866

المصدر: احصائيات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

هذا وتوزعت **تخصصات** خريجي مراكز التدريب المهني في اربد للأعوام السابقة كالأتي:

- شكل خريجو برامج تكنولوجيا المعلومات النسبة الأعلى 23.15% من اجمالي الخريجين، تلتها برامج الخدمات الشخصية بنسبة 21.02%، ومن ثم برامج صيانة الآلات والمركبات بنسبة 17.46% من اجمالي الخريجين.
- شكل خريجو برامج السياحة والبتروكيمائيات والأشغال اليدوية النسب الأدنى والتي قاربت 0% تلتها برامج الالكترونيات والكهرباء بنسب ضئيلة جدا.

رسم (7): تخصصات مراكز التدريب المهني في اربد للأعوام السابقة

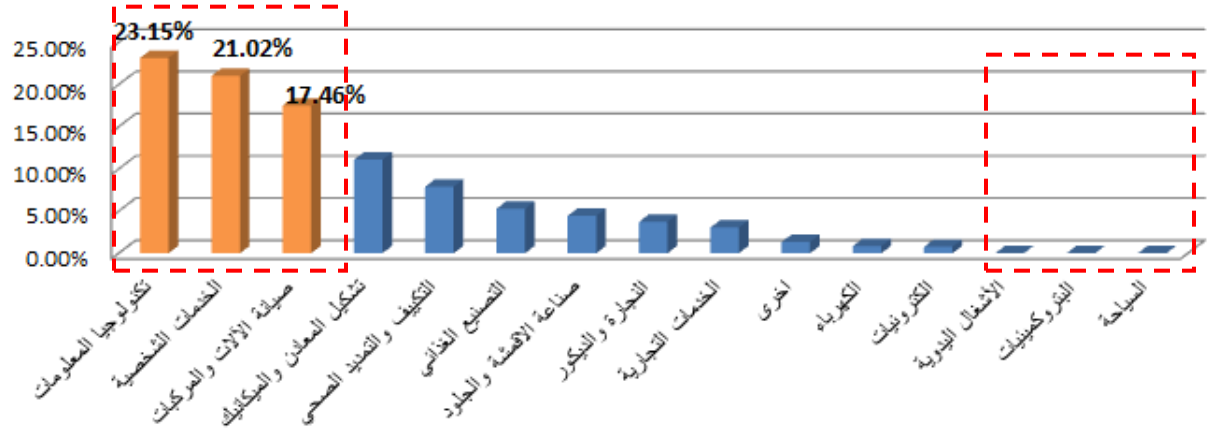

المصدر: احصائيات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

3.4.2 تأثير الأزمة السورية

لقد كشفت الدراسة الحديثة لمنظمة العمل الدولية ومؤسسة فافو النرويجية المتخصصة بالأبحاث; أنه بالنظر الى المستوى التعليمي للاجئيين السوريين خارج المخيمات، والمتضح في الرسم المرفق، نجد أن النسبة العظمى منهم والتي بلغت 49% لم تصل الا لمستوى **التعليم الابتدائي**، بينما بلغت نسبة الحاصلين منهم على التعليم **الثانوي** أو **التدريب المهني** 10% ، في حين لم تتعدى **نسبة الخريجين الجامعيين** أو خريجي **كليات المجتمع** منهم سوى 5%.[42]

مما يشير الى **ضعف كبير** في المستوى التعليمي لدى اللاجئين السوريين وخاصة اذا ما تمت مقارنته بالمستوى التعليمي لأفراد المجتمعات المستضيفة والمبينة بالرسم أدناه، ولكنه على الرغم من ذلك فقد تمكنوا من المنافسة في سوق العمل والحصول على فرص عمل في تلك المجتمعات، الأمر الذي يعكس أيضاً مدى توفر عدد من فرص العمل في المجتمعات المستضيفة المتطلبة لمهارات بسيطة بأجور منخفضة نسبياً.

رسم (8): المستوى التعليمي للاجئين السوريين مقارنة بالمستوى التعليمي لدى أفراد المجتمعات المستضيفة

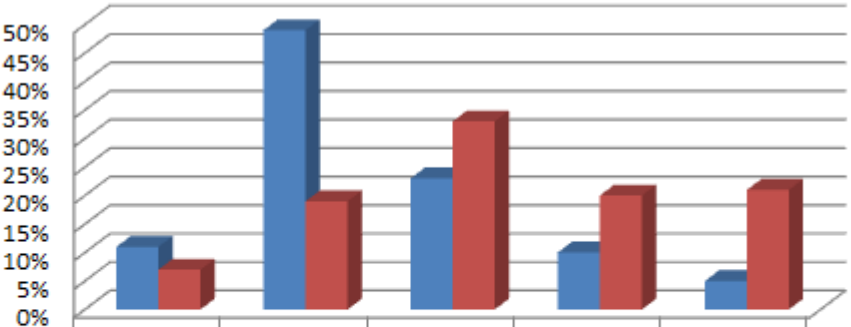

	لم يسبق لهم الالتحاق بالمدارس	تعليم لمستوى الابتدائي	تعليم لمستوى الاعدادي	تعليم لمستوى الثانوية أو التدريب المهني	تعليم جامعي أو كلية مجتمع
اللاجئين السوريين	11%	49%	23%	10%	5%
المجتمعات المستضيفة	7%	19%	33%	20%	21%

المصدر:تقرير تأثير اللاجئين السوريين على سوق العمل الأردني

[42] *تقرير تأثير اللاجئين السوريين على سوق العمل الأردني ، منظمة العمل الدولية و مؤسسة فافو، 2015*

4. قطاعات التنمية ذات الأولوية في محافظة اربد

4.1 معايير اختيار القطاعات

يهدف هذا الجزء إلى تحديد **قطاعات التنمية ذات الأولوية** في محافظة اربد والقادرة بشكل خاص على **جذب المزيد من العمالة** المحلية من المجتمعات المستضيفة للاجئين السوريين وخلق فرص عمل لهم والمساهمة في تحقيق أهداف الاستراتيجية في التنمية الاقتصادية المحلية للمحافظة بشكل عام و للمجتمعات المستضيفة المتأثرة من اللاجئين السوريين.

و قد بنيت **معايير اختيار القطاعات** ذات الأولوية على ضوء الطرق التالية:

1- احتساب مؤشر معامل توطن الاستخدام
2- دراسة معدل النمو للقطاعات الاقتصادية ومعدل مساهمتها في الناتج المحلي الاجمالي

الطريقة (1): احتساب مؤشر معامل توطن الاستخدام

تعتبر المؤشرات التالية ذات أهمية في اختيار القطاعات ذات الأولوية:

1- القطاعات/الأنشطة الاقتصادية التي تستحوذ على النسبة الأعلى من الأيدي العاملة
2- القطاعات/الأنشطة الاقتصادية المولدة لفرص العمل والقادرة على جذب الأيدي العاملة

والتي تم الاعتماد عليها لاحتساب مؤشر "**معامل توطن الاستخدام**" وهو:[43]

وهو ذلك المعامل الذي يظهر مدى تمركز النشاط الاقتصادي في المنطقة المراد تحليلها، وهل يعتبر نشاط جاذب أم طارد للأيدي العاملة، ويمكن قياسه وذلك بالاعتماد على الصيغة التالية:

معامل توطن الاستخدام في قطاع/نشاط اقتصادي ما =

$$\frac{\text{عدد العاملين في القطاع في المحافظة}}{\text{اجمالي عدد العاملين في المحافظة}} \div \frac{\text{عدد العاملين في القطاع في المملكة}}{\text{عدد العاملين في المملكة}}$$

- إذا كان معامل توطن الاستخدام > 1 يعتبر قطاع /نشاط اقتصادي جاذب للأيدي العاملة وبامكانه استيعاب المزيد
- إذا كان معامل توطن الاستخدام < 1 يعتبر قطاع /نشاط اقتصادي طارد للأيدي العاملة وليس بامكانه استيعاب المزيد

[43] مفاهيم أساسية حول طبيعة الاستثمار، د. ايهاب مقابلة

الطريقة (2): دراسة معدل النمو للقطاعات الاقتصادية ومعدل مساهمتها في الناتج المحلي الاجمالي

تعتبر معدلات النمو للقطاعات الاقتصادية والتي يتم الاعتماد في احتسابها على معدل الناتج القومي والدخل الشخصي للأفراد ومعدلات الاستثمار ليتبين هل هي في زيادة أو تراجع أو ثبات مقارنةً مع سنوات سابقة مؤشراً لاختيار القطاعات ذات الأولوية بالاضافة الى مقدار مساهمة تلك القطاعات في الناتج المحلي الاجمالي.

4.2 القطاعات المختارة لاستراتيجية التنمية الاقتصادية–الاجتماعية

تبعاً للطريقة (1): احتساب مؤشر معامل توطن الاستخدام

بالاعتماد على المعايير المختارة والمتمثلة باحتساب مؤشر "**معامل توطن الاستخدام**" فقد كانت نتائج القطاعات الجاذبة للعمل في محافظة اربد كالتالي:

جدول (10): معامل توطن الاستخدام للأنشطة الاقتصادية في محافظة اربد للعام 2013

القطاع	(1) نسبة عدد العاملين في القطاع في المحافظة الى اجمالي عدد العاملين في المحافظة	(2) نسبة عدد العاملين في القطاع في المملكة الى اجمالي عدد العاملين في المملكة	(1%2) معامل توطن الاستخدام	
الزراعة والحراج والمراعي	2.7%	2.0%	1.35	2
الادارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي	34.3%	25.5%	1.35	
التعليم	14.7%	12.6%	1.17	
الأنشطة الخدمية الأخرى	2.7%	2.6%	1.04	
التشييد والانشاءات	6.5%	6.0%	1.08	
النقل والتخزين	7.2%	7.2%	1.00	
أنشطة الصحة البشرية والخدمة الاجتماعية	4.7%	5.1%	0.92	
تجارة الجملة والتجزئة واصلاح المركبات	13.2%	15.5%	0.85	
أنشطة الأسر المعيشية لانتاج سلع وخدمات غير منافسة	0.3%	0.6%	0.50	
أنشطة الخدمة الادارية والدعم	1.2%	1.5%	0.80	
أنشطة الفنون والترويح والترفيه	0.2%	0.3%	0.67	1
أنشطة الاقامة والخدمات الغذائية	1.7%	2.4%	0.71	
الصناعات	6.4%	9.7%	0.66	3
التعدين واستغلال المحاجر	0.5%	0.8%	0.63	
امدادات الكهرباء والغاز والبخار والتكييف	0.4%	0.8%	0.50	
امدادات المياه والمجاري وادارة النفايات ومعالجتها	0.1%	0.2%	0.50	
الأنشطة المهنية والعلمية والتقنية	0.9%	2.5%	0.36	
الأنشطة المالية والتأمين	0.7%	2.0%	0.35	
المعلومات والاتصالات	0.9%	1.9%	0.47	
أنشطة المنظمات والهيئات الخارجة عن نطاق الولاية الاقليمية	0.3%	0.3%	1.00	
الأنشطة العقارية والأراضي	0.3%	0.5%	0.60	

المصدر: البرنامج التنموي لمحافظة اربد، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، 2013-2016

وبالتالي فان أعلى معاملات توطن الاستخدام (ما بين القطاعات **الإنتاجية**) باستثناء **الوظائف العامة والإدارية** كانت ل :

1- **قطاع السياحة** :الذي حاز بشقيه أنشطة(الفنون والترويح والترفيه، وأنشطة الإقامة والخدمات الغذائية) على قيمة معامل توطن استخدام وصلت الى 1.38%

2- **قطاع الزراعة**: بمعامل توطن استخدام وصل الى 1.35%

3- **قطاع الصناعة:** الذي حاز بشقيه أنشطة(الصناعات التحويلية والتعدين) على قيمة معامل توطن استخدام وصلت الى 1.28%

وبالنظر الى مؤشر آخر متمثل بالقطاعات/الأنشطة الاقتصادية التي تستحوذ على النسبة الأعلى من المنشآت العاملة في محافظة اربد نجد أيضا أن نتائجه جاءت متقاربة مع نتائج معامل توطن الاستخدام للقطاعات; حيث احتلت المنشآت الاقتصادية العاملة في قطاعي **الصناعة والسياحة** المرتبة الثانية والثالثة من اجمالي عدد المنشآت العاملة في المحافظة.

وبالتالي فان القطاعات التي من المفضل التركيز عليها في استراتيجية التنمية الاقتصادية المحلية تبعاً للطريقة رقم 1 والخاصة باحتساب مؤشر معامل توطن الاستخدام هي:

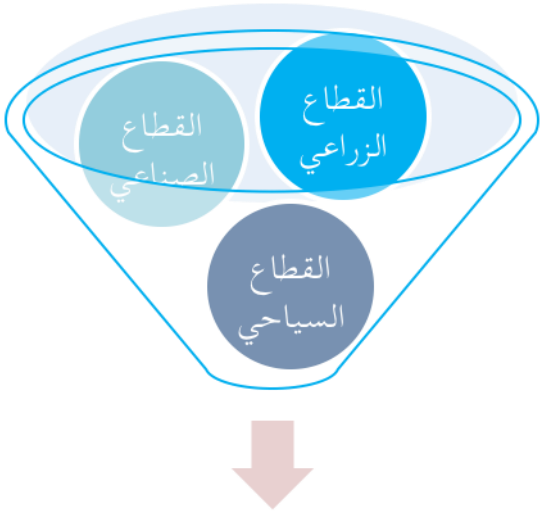

استراتيجية التنمية الاقتصادية المحلية

تبعاً للطريقة (2): دراسة معدل النمو للقطاعات الاقتصادية ومعدل مساهمتها في الناتج المحلي الاجمالي[44]

تمكن الاقتصاد الوطني خلال العام 2014 من تحقيق نمو في الناتج المحلي الإجمالي بلغ حوالي (3.3%)، مقارنه بحوالي (3.1%)خلال العام 2013 و (3.0%)خلال العام 2012، هذا وتوزعت **معدلات النمو** على القطاعات التالية:

جدول (10): معدل النمو للقطاعات الاقتصادية خلال الأعوام 2012-2014

القطاعات/الأنشطة الاقتصادية	2012	2013	2014
الزراعة والقنص والغابات وصيد السمك	-9.4%	-3.5%	7.5%
المناجم والمحاجر	-17.1%	-10.9%	27.6%
الصناعات التحويلية	2.3%	1.9%	1.5%
الكهرباء والمياه	6.6%	0.8%	3.3%
الانشاءات	-1.0%	8.7%	6.8%
تجارة الجملة والتجزئة	6.9%	3.2%	3.9%
الفنادق والمطاعم	6.2%	3.0%	2.9%
النقل والتخزين والاتصالات	4.1%	4.0%	1.6%
خدمات المال والتأمين	8.6%	5.9%	2.7%
خدمات العقار	2.2%	2.2%	2.2%
الخدمات الاجتماعية والشخصية	5.9%	5.7%	4.7%
الاجمالي	3.0%	3.1%	3.3%

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة

استناداً الى النتائج أعلاه نلاحظ أن من أبرز القطاعات التي حققت **نمواً ملحوظاً** خلال العام 2014:

1- القطاع الزراعي

- (بمعدل نمو بلغ **(7.5%)**

2- القطاع الصناعي

- (بمعدل نمو بلغ **(3.7%)** حيث يتكون هذا القطاع من ثلاث **قطاعات فرعية** وهي:
  - *الصناعات التحويلية*
  - *الكهرباء والمياه*
  - *الصناعات الاستخراجية*
- وجاء هذا النمو في انتاج القطاع الصناعي نتيجةً لارتفاع إنتاج قطاع **الصناعات الاستخراجية** بشكل خاص ومن منتجي الفوسفات والبوتاس وبحوالي (27.6%))

3- قطاع الانشاءات

- (بمعدل نمو بلغ **(6.8%)**

[44] دائرة الاحصاءات العامة

ومن أبرز القطاعات التي شهدت **تباطؤ ملحوظ** خلال العام 2014:

1- قطاع **النقل والتخزين والاتصالات**

- (بمعدل نمو بلغ **(1.6%)**

أما فيما يتعلق بمقدار **المساهمة الاقتصادية للقطاعات في الناتج المحلي الاجمالي** خلال العام 2014 نجد الأتي:

1- تساهم **الصناعات التحويلية** بالمقدار الأكبر في الناتج المحلي الاجمالي (بمعدل **(22%)**
2- يأتي قطاع **النقل والتخزين** والاتصالات بالمرتبة الثانية في المساهمة في الناتج المحلي الاجمالي (بمعدل **(19%)**
3- تأتي خدمات **العقار والمال والتأمين والتجارة** بالمراتب التالية في المساهمة في الناتج المحلي الاجمالي (بمعدل **13%، 12%، 12%** على التوالي)
4- ولا تتعدى مجموع مساهمات **القطاعات الستة الباقية** من (انشاء، خدمات اجتماعية وشخصية، زراعة، كهرباء ومياه، مناجم ومحاجر، فنادق ومطاعم) **22%** من الناتج المحلي الاجمالي.

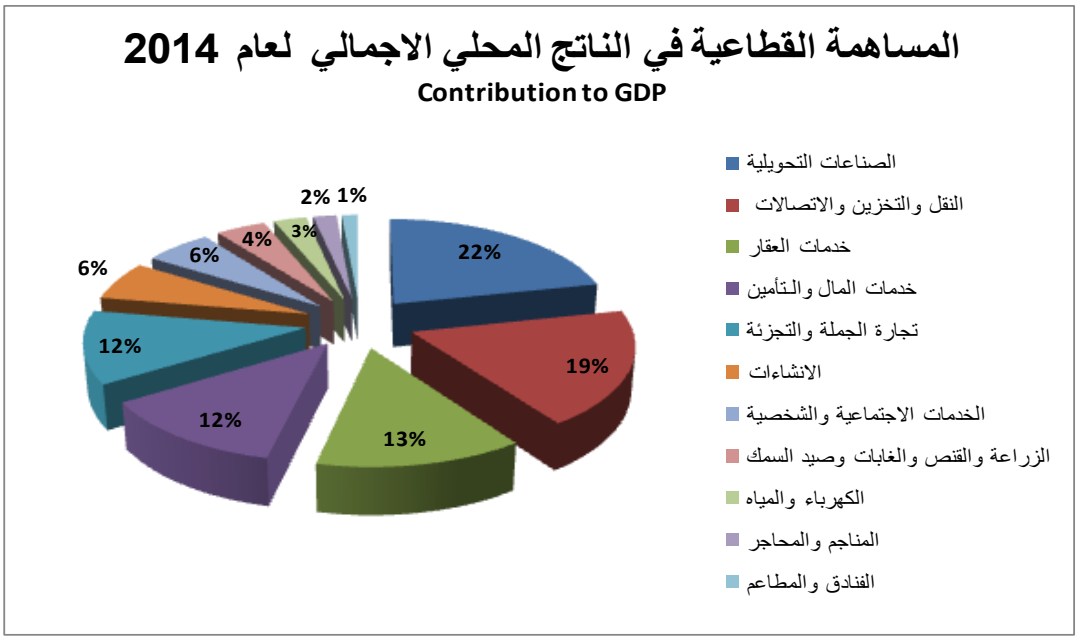

وبترتيب القطاعات الاقتصادية تبعاً للعاملين (معدل نمو القطاع و والمساهمة الاقتصادية في الناتج المحلي الاجمالي خلال العام 2014 نجد الآتي:

جدول (11): ترتيب القطاعات الاقتصادية خلال العام 2014

القطاعات/الأنشطة الاقتصادية مرتبة تبعاً	
معدل النمو الأعلى	المساهمة القطاعية الأعلى
المناجم والمحاجر	الصناعات التحويلية
الزراعة والقنص والغابات وصيد السمك	النقل والتخزين والاتصالات
الانشاءات	خدمات العقار
الخدمات الاجتماعية والشخصية	خدمات المال والتأمين
تجارة الجملة والتجزئة	تجارة الجملة والتجزئة
الكهرباء والمياه	الانشاءات
الفنادق والمطاعم	الخدمات الاجتماعية والشخصية
خدمات المال والتأمين	الزراعة والقنص والغابات وصيد السمك
خدمات العقار	الكهرباء والمياه
النقل والتخزين والاتصالات	المناجم والمحاجر
الصناعات التحويلية	الفنادق والمطاعم

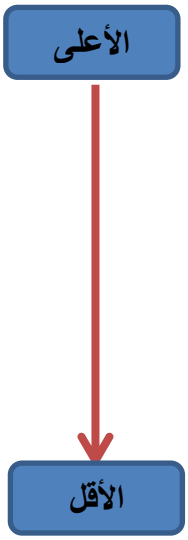

وبالتالي فان القطاعات التي من المفضل التركيز عليها في استراتيجية التنمية الاقتصادية المحلية تبعاً للطريقة رقم 2 والخاصة بمعدل النمو للقطاعات الاقتصادية ومعدل مساهمتها في الناتج المحلي الاجمالي هي:

وبناء عليه يمكن **تحديد القطاعات ذات الأولوية**:

1- **القطاع الصناعي** (معدل نمو مرتفع، مساهمة قطاعية مرتفعة)

2- **قطاع الانشاءات** (معدل نمو مرتفع)

3- **القطاع الزراعي** (معدل نمو مرتفع)

4- **قطاع النقل والتخزين** (مساهمة قطاعية مرتفعة)

وعند مقارنة نتائج **طريقة (1) مع طريقة (2)** نجد التطابق في القطاعات ذات الأولوية التالية والتي سيتم تحديد الفرص والتحديات لها في البند اللاحق:

1-**القطاع الصناعي**

2-**القطاع الزراعي**

هذا وسيتم أيضاً اختيار **القطاع السياحي** نظراً لتوفر العديد من **المقومات السياحية** (علاجية، دينية، ترفيهية وثقافية) في المحافظة والتي من الممكن أن تساعد في خلق فرص عمل للعمالة المحلية والمساهمة في تحقيق أهداف الاستراتيجية في التنمية الاقتصادية المحلية للمحافظة بشكل عام و للمجتمعات المستضيفة المتأثرة من اللاجئين السوريين.

5. الفرص والتحديات لقطاعات التنمية ذات الأولوية في محافظة اربد

5.1 القطاع الزراعي

5.1.1 الفرص

- اتساع **نسبة المساحات القابلة للزراعة** في المحافظة من إجمالي مساحة الحيازات الزراعية بالمملكة يُؤهلها أن تكون قطباً زراعياً مهماً إذا استغلت كل الفرص لاستغلال تلك الأراضي في زيادة الاستثمار الزراعي وتعزيز نسب الاكتفاء الذاتي ودعم الأمن الغذائي، وتوفير الكثير من مدخلات الإنتاج لقطاع الصناعات الزراعية.
- تتمتع المحافظة بميزة نسبية في إنتاج **المحاصيل الزراعية ذات الجودة** العالية خاصة الزيتون وأشجار الفاكهة مما يمنحها قدرة تنافسية عالية ويسهل دخول الأسواق العربية والدولية.
- وجود عدد من **الأفكار الاستثمارية** التي يمكن استغلالها لربط الإنتاج الزراعي بقطاعي الانتاج الغذائي واعادة التدوير.
- يعتبر **الزيتون** من أهم الأشجار المثمرة في المحافظة، مما قد يمنح المحافظة ميزة نسبية في إنتاج كافة السلع التي يدخل الزيتون أو زيت الزيتون في إنتاجها، وبالتالي خلق عدد من **الفرص الاستثمارية** في عدد من مجالات الإنتاج المختلفة ومنها:
  - ✓ إنتاج زيت الزيتون بعبوات مختلفة وتصديرها مباشرة الى الأسواق الواعدة
  - ✓ إنتاج المزيد من الزيتون المكبوس لغايات التصدير وبمواصفات عالية الجودة تناسب احتياجات الدول المستوردة والأسواق الواعدة في هذا المجال والتي أهمها أسواق الخليج وبعض دول أوروبا
  - ✓ تصنيع بعض الأطعمة التي تحفظ بالزيت لفترات طويلة مثل" منتجات اللبنة والمقدوس والزيتون الأسود وبعض أنواع المخللات بالزيت
  - ✓ استغلال النوعيات المتدنية الجودة من الزيت ومخلفات معاصر الزيتون في إنتاج الصابون ومستلزمات التجميل والشامبو وغيرها من المنتجات أو استغلالها كمدخلات إنتاج في صناعة بعض الأطعمة أو كمادة حافظة لكثير من المنتجات
  - ✓ تدوير مخلفات عملية عصر الزيتون واستخدامها في إنتاج الأسمدة والأعلاف

- تحوي المحافظة تربة غنية تجعلها مهيأة لإنتاج كافة أنواع **النباتات الطبية المطلوبة** من قبل قطاعات مختلفة أهمها قطاع الصناعات الغذائية وصناعة الأدوية وصناعة مستحضرات التجميل والصناعات الكيماوية.

- وجود عدد من **الأفكار الاستثمارية** التي يمكن تفعيلها لاستغلال **المنتجات ذات النوعية المتدنية** من المحصول لزيادة القيمة المضافة. ومنها على سبيل المثال تصنيع الخضروات المجففة والمعلبة والمجمدة والمطهية أو الفواكة المجففة أو المجمدة.

- حاجة المحافظة الى **توفير شركات تسويق متخصصة** بتسويق المنتجات الزراعية بشكل عام وزيت الزيتون بشكل خاص لتكون مهمتها البحث عن الأسواق الواعدة والتي يمكن للمنتج الزراعي أن ينافس فيها وبقوة.

5.1.2 التحديات

- وجود تحديات قوية ونقصاً واضحاً في مدى توفر **الخدمات الداعمة للزراعة** حيث يظهر:

  - ✓ تدني مستوى استخدام تقنيات ما بعد الحصاد مثل عمليات **التبريد** الأولي والغسيل والفرز والتدريج والحفظ **والنقل** مما يؤدي إلى ارتفاع نسبة الفاقد من المحاصيل.
  - ✓ افتقار المحافظة إلى استثمارات بتكنولوجيا متقدمة في عملية **التعبئة والتغليف** على الرغم من أهمية هذه الحلقة في الوصول إلى الأسواق المحلية والإقليمية والدولية.
  - ✓ ضعف مرافق **السوق المركزي** الرئيسي على الرغم من أهميته في تعزيز تسويق وتصدير منتجات اربد الزراعية.
  - ✓ ضعف منظومة **التسويق والعملية التسويقية** الخاصة بالإنتاج النباتي من الخضار والفواكه وغيرها من المحاصيل، وكذلك ضعف العملية التسويقية للصناعات الزراعية والغذائية ذات العلاقة بهذه المنتجات مما يحد من القدرة على الوصول الى الأسواق الداخلية والخارجية.

- ضعف في **علاقات التعاون بين المزارعين** والتي بحاجة لتوحيد الجهود وخاصة في التسويق والترويج والحصول على مدخلات الانتاج الزراعي والحيواني بأفضل الأسعار والشروط من خلال **جمعيات تعاونية** خاصة وبمشاركة الاناث في المحافظة. وبحاجة الى تشجيع علاقات الشراكة في ذلك الجانب بين القطاع الخاص والعام.

- ضعف في **توفير برامج تدريبية متخصصة** لتهيئة الشباب لممارسة المهن الزراعية باعتماد برامج التدريب المستمر والتدريب أثناء العمل لضمان الاستمرار في تطويرهم وتزويدهم بالمهارات اللازمة في هذا القطاع.

- غياب **الارشاد الزراعي** ما بين مراكز البحوث من جهة والمزارعين من جهة أخرى والذي أدى الى اعتماد أنماط زراعية تقليدية لا تتلاءم في كثير من الحالات مع مناخ المنطقة.

- غياب **المعلومات** الكافية حول فرص العمل المتوافرة في القطاع.
- **تفتت الملكيات** الزراعية والتوسع العمراني على حساب الأراضي الزراعية.
- **ارتفاع أسعار** مستلزمات الانتاج الزراعي وارتفاع تكلفة **الطاقة**.
- **تراجع حجم رؤوس أموال** الشركات الزراعية المسجلة وبشكل كبير وملفت للانتباه خلال الأعوام السابقة. **وضعف** قدرة المزارعين المالية على **استصلاح** اراضيهم. **وصعوبة** حصولهم على **القروض** الميسرة.
- ضعف المصادر المائية وعدم **القدرة على التنبؤ بمستويات هطول** الأمطار، خاصة في ظل الظروف المناخية المتغيرة وتتفاقم المشكلة بسبب نقص آليات وتقنيات حصاد مياه الأمطار.
- تزايد عدد **المهاجرين** من القرى الزراعية بحثا عن وظائف في القطاع الخاص في مدينة اربد.

وبعد **الأزمة السورية** ظهرت مجموعة جديدة من التحديات في القطاع الزراعي في المحافظة ومن أبرزها:

- ✓ ارتفاع تكاليف النقل للمنتجات الزراعية لا سيما بعد إغلاق الأراضي السورية
- ✓ ارتفاع تكاليف الانتاج بعد الأزمة السورية نظرا لتوقف الحصول على البذور والأسمدة وغيرها من المستلزمات الزراعية من المدن السورية بأسعار منخفضة
- ✓ حصول تضخم في أسعار المنتجات نتيجة ارتفاع الطلب
- ✓ انخفاض حجم التصدير من الانتاج الزراعي الى سوريا بمقدار 25%
- ✓ عدم قيام الحكومة ببذل الجهد الكافي لحماية العمالة الأردنية من العمالة الوافدة التي تستحوذ على غالبية فرص العمل في قطاع الزا رعة

5.2 القطاع السياحي

5.2.1 الفرص

- تتوفر في المحافظة العديد من **المقومات السياحية** (علاجية، دينية، ترفيهية وثقافية)، كما تضم المحافظة أكثر من1000 مواقعا أثريا من تلال وقصور ومساجد ومقامات الصحابة وحمامات معدنية ومتاحف. ويقدر عدد زوار المحافظة من السياح سنويا ما يزيد عن ربع مليون سائح.
- وجود **قاعدة صلبة** لقيام صناعة سياحية مُتطورة إذا استغلت كُل الفرص من خلال الاستثمار في البنية التحتية السياحية وتطوير الصناعات الداعمة للقطاع السياحي من نشاطات ترفيهية وحملات الترويج والإرشاد وتطوير المصايف والسكن الريفي والصناعات الحرفية.
- حاجة المحافظة **لمراكز الإيواء المصنفة** (الفنادق)من فئة 4 أو 5 نجوم التي قد تكون جاذبة لرجال الأعمال.

- حاجة المحافظة إلى **مركز مؤتمرات ومعارض** ليساهم في الرفع من قطاع السياحة بإقليم الشمال عامة ومحافظة إربد خاصة وأن يجعل من المحافظة مقصدا متميزا لرجال الأعمال والمفكرين(السياحة العلمية والأكاديمية).
- إيجاد **نقابة لأصحاب الحرف اليدوية** تنبثق عنها هيئة متخصصة في الفنون الشعبية والتراث الحضاري. بالاضافة الى إقامة سوق أو مجمع تراثي.

5.2.2 التحديات

- وجود ضعف في ما يخص **رؤوس الأموال المستثمرة** في قطاع السياحة وعدد وتوزيع المطاعم والمتاجر الحرفية والوسائل الترفيهية مقارنة مع حجم المواقع السياحية والأثرية الموجودة.
- **تردد واضح لدى قطاع البنوك** في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في القطاع السياحي لأسباب تتعلق بنقص المعلومات وضعف الملاءة المالية لها وارتفاع مخاطر إقراضها في ظل عدم قدرتها على توفير الضمانات الكافية في كثير من الأحيان .
- **غياب الوعي** حول أهمية قطاع السياحة وعدم دمج اقليم الشمال ومناطقه السياحية ضمن برامج الأردن السياحية، بالاضافة الى ضعف الثقافة السياحية لدى المواطنين والعاملين في هذا المجال.
- تشكو المحافظة من **نقص في مجال التدريب المهني** الخاص بمجالات السياحة والضيافة، مما يؤثر على نوعية رأس المال البشري وجودة المهارات المتوافرة في ذلك القطاع. كما تفتقر المحافظة الى وجود برامج تأهيلية وتدريبية لموظفي القطاع العام السياحي لتساهم في رفع كفاءتهم.
- ضعف في **المنتج السياحي** من (التحف والهدايا والتذكارات المحلية) التي يتم استيراد أغلبها من الخارج مما يستلزم تطوير المنتجات المحلية وتحسين نوعيتها وجودتها.
- غياب وجود **شركة نقل** سياحية في المحافظة وضعف في إحدى الحلقات المهمة في العنقود السياحي ألا وهو التنشيط الترفيهي.
- عدم وجود **برامج سياحية شاملة** للمواقع السياحية في المحافظة. وافتقار معظم مكاتب تنشيط السياحة في المحافظة للتقنيات الحديثة التي تساعدها في عملها.

وبعد **الأزمة السورية** ظهرت مجموعة جديدة من التحديات في قطاع السياحة في المحافظة ومن أبرزها:

- ✓ اغلاق عدد من الطرق
- ✓ انخفاض الأمان على الطرق
- ✓ قلة عدد المجموعات السياحية

5.3 القطاع الصناعي

5.3.1 الفرص

- تشتمل المحافظة على "**منطقة إربد التنموية**" وهي واحدة من بين خمس مناطق تنموية بالأردن هدفها جلب الاستثمارات في قطاعات كالصناعة أو الزراعة أو الخدمات، بالاضافة الى "**مدينة الحسن الصناعية** "والتي هي ثاني أكبر المدن الصناعية من حيث حجم الاستثمار.

- وجود عدد من **المميزات الممنوحة** من قبل المناطق التنموية للمنشآت (كالاعفاء 5% على الدخل الخاضع للضريبة والاعفاء من الضريبة على السلع والخدمات التي تقوم المؤسسة المسجلة بشرائها أو استيرادها والاعفاء من الضريبة على جميع المواد والمعدات والآلات والتجهيزات الداخلة في بناء وإنشاء وتجهيز جميع أنواع المشاريع التي يتم إقامتها في المنطقة).

- تسهيل **ودعم العمليات الإنتاجية الصناعية** داخل مدينة "الحسن الصناعية" ، من خلال توفير الخدمات الأساسية وخدمات البنية التحتية من مياه وكهرباء وطرق واتصالات سلكية ولاسلكية، وخدمات مساندة كالخدمات المالية البنكية والجمركية والصحية والأمنية بأسعار بيع وتكاليف تنافسية.

- وجود عدد من **الأفكار الاستثمارية** التي يمكن استغلالها وخاصة في صناعات اعادة التدوير لمخلفات الزيتون ومخلفات الماشية وقطاعات الطاقة المتجددة.

5.3.2 التحديات

- **الارتفاع في نسب الفائدة** البنكية على قروض الائتمان الأمر الذي يقف عائقاً في وجه تمويل الاستثمارات الجديدة وتوسع الاستثمارات القائمة في القطاع الصناعي.

- الركود العام الحاصل وخاصة فيما يتعلق بأسواق **التصدير**، وعدم قدرة الحرفيين على **تسويق** منتجاتهم محليا واقليميا.

- انشاء المصانع دون عمل **الدراسات الفنية ودراسات الجدوى** وعدم إتباع الأساليب الإدارية والفنية الحديثة مما يؤدي إلى تعثر هذه المصانع وفي بعض الحالات إفلاسها.

- انخفاض نسبة المسجلين في قطاع **التدريب المهني** مما يوقع ضغوطات على توفر المهارات الفنية **المتوسطة** التي تحتاجها المشاريع الإنتاجية.

- **ضعف الإقبال على العمل** في المدن الصناعية من قبل العمالة الاردنية نظرا **لتدني أجور العمالة** في مؤسسات تلك المدن.

- **<u>محدودية القاعدة الانتاجية</u>** الصناعية في المدن الصناعية وتركزها على انتاج منتج واحد.

6. المراجع

1. البرنامج التنموي لمحافظة اربد، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، 2013–2016
2. خطة الاستجابة الأردنية للأزمة السورية، وزارة التخطيط والأمم المتحدة،2015
3. رؤية واستراتيجية الأردن الوطنية 2025
4. تقرير تأثير أزمة اللاجئين السوريين على سوق العمل في الأردن، منظمة العمل الدولية، 2014
5. تأثير اللاجئيين السوريين على سوق العمل الأردني،منظمة العمل الدولية و FAFO ، 2015
6. تقييم احتياجات البلديات، UNDP، 2014
7. أثر أزمة اللاجئيين السوريين على الخصائص الاقتصادية والاجتماعية للأسر في المجتمعات الأردنية المستضيفة في محافظتي اربد والمفرق، UNDP، 2013
8. مراجعة تقييم الاحتياجات لتأثير الأزمة السورية، وزارة التخطيط والأمم المتحدة،2013
9. العرض والطلب في سوق العمل في اربد، دجاني للاستشارات والوكالة الأمريكية للتنمية المحلية، 2009
10. التأثيرات الاقتصادية والاجتماعية للاجئين السوريين في الأردن، د.خالد الوزني، 2014
11. مشروع الخارطة الاستثمارية لمحافظات الشمال، المعهد العربي للتخطيط و هيئة الاستثمار، 2014
12. الأزمة السورية– تتبع ومعالجة الآثار المترتبة على التنمية البشرية المستدامة في الأردن ولبنان، نتالي بوشة، 2013
13. الآثار الاقتصادية والاجتماعية لأزمة اللاجئين السوريين على الاقتصاد الأردني، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، د. خالد الوزني، 2012

استراتيجية التنمية الاقتصادية المحلية
لمحافظة اربد

للأعوام 2016–2018

(القسم الثاني): تقرير استراتيجية التنمية الاقتصادية المحلية لمحافظة اربد

2016

تعريفات عامـة [45]

يكون للكلمات التالية الواردة في هذا التقرير المعاني المخصصة لها ما لم تدل القرينة خلاف ذلك:

المقارنات المرجعية: هي آلية وأسلوب للتعلم يهدف الى التعلم من الآخرين من خلال ملاحظة نماذج وأساليب الأداء المتميزة للجهات التي لديها خبرات في مجالات محددة أو من نفس القطاع بهدف الوصول الى أفكار جديدة تساهم في التطوير.

الرؤية: هي نظرة بعيدة المدى عن الحالة المستقبلية المرجوة للمحافظة، تنطلق من القيم والمعتقدات وتكون عادة على شكل عبارة قصيرة تجيب عن أربعة أسئلة محددة: أين ترى المحافظة نفسها بعد سنوات، ماذا توفر، ومن أجل، وفي أي مجال.

المبادئ التوجيهية الأساسية: هي الثوابت الأساسية التي تحكم عمليات (وضع الخطة الاستراتيجية ومن ثم عملية تنفيذها انتهاء بعمليات المتابعة والتقييم) وتمثل الدوافع الحقيقية الأصلية التي ستعتمد على أساسها عمليات وضع السياسات وتصميم العمليات والاجراءات وصياغة المبادرات.

المحاور الاستراتيجية: هي تفاصيل عامة لمرتكزات الاستراتيجية يندرج تحتها الغايات الاستراتيجية والتي تمثل حزمة من الأهداف طويلة الأجل التي يتم السعي للوصول إليها وتحقيقها.

الغايات الاستراتيجية: هي حزمة من الأهداف طويلة الأجل والتي تعد الأهداف الرئيسية التي تندرج تحت لواء محور استراتيجي وتكون بمثابة تفاصيل عامة له ويندرج تحت الغايات الأهداف. وتمثل الغايات النهايات التي يتم السعي للوصول اليها وتحقيقها.

الأهداف الاستراتيجية: تندرج تحت الغايات الاستراتيجية وتكون قصيرة الأجل وتحقيق مجموعة من الأهداف يعني تحقيق غاية وتحقيق مجموعة من الغايات الاستراتيجية يساهم في تحقيق رؤية المحافظة.

[45] من التعاريف الواردة ضمن معايير التميز للمؤسسة الأوروبية لادارة الجودة

الأهداف الاستراتيجية الذكية SMART: هي الأهداف (المحددة، القابلة للقياس، القابلة للتحقق، المنطقية، المحددة بزمن)، (**S**pecific, **M**easurable, **A**chievable, **R**ealistic, **T**ime Framed)

- هدف محدد: يحدد الهدف ما يراد الوصول اليه وتحقيقه
- هدف قابل للقياس: هدف يمكن قياس مقدار تحقيقه أو عدم تحقيقه
- هدف قابل للتحقق: هدف يمكن انجازه
- هدف منطقي: هدف يمكن تحقيقه بالموارد المتاحة
- هدف محدد بزمن: هدف محدد بفترة زمنية متوقعة لتحقيق الهدف

المبادرات: مجموعة المشاريع / الأفكار اللازمة لتحقيق الهدف المدرج

المؤشر: وحدة معلومات قابلة للقياس على مدى فترة زمنية معينة وتساعد في إظهار التغيرات الحاصلة في تلك حالة، ويمثل دلالة على وجود عامل متغير كمي أو نوعي يوفر أساساً لتقييم الإنجاز أو التغير في الأداء.

7. مقدمة

7.1 أهداف استراتيجية التنمية الاقتصادية المحلية لمحافظة اربد

مع دخول الأزمة في سوريا عامها الخامس، فقد أصبح عدد السوريين في الأردن 1.4 مليون نسمة، منهم 628,175 لاجئ مسجل في مختلف مناطق المملكة ضمن بيانات المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، هذا وتوزع 240250 لاجئ في بلديات محافظة اربد المختلفة، وبنسبة شكلت 23.3% من اجمالى اللاجئين في المملكة. [46]

الأمر الذي أدى الى مضاعفة الأعباء على المحافظة، ومن تلك الأعباء ما تعلق بالأوضاع المالية العامة في المحافظة جراء زيادة الانفاق الحكومي لتوفير احتياجات اللاجئين بالاضافة الى ازدياد الأثار الاقتصادية السلبية المترتبة من تضخم ومحدودية الموارد المجتمعية ومنافسة في سوق العمل.

وكان من الملحوظ مدى تأثر قطاع العمل في المحافظة وخاصة في المجتمعات المستضيفة حيث ارتفعت نسبة البطالة لتصبح أعلى من المتوسط العام للمملكة وأعلى من بقية المحافظات. [47]

جاء العمل على تطوير "**استراتيجية التنمية الاقتصادية المحلية لمحافظة اربد**" استجابة لحاجة المحافظة الداعية لمعالجة تأثر قطاع العمل وخاصة في المجتمعات المستضيفة من الأزمة السورية، وكان ذلك ضمن غايات أساسية وهي:

6. مراجعة كافة استراتيجيات التنمية السابقة والخطط الوطنية والسياسات من منظور التشغيل.
7. وضع نهج موجه بشكل أكبر نحو تنمية المجتمعات المستضيفة المتضررة للسنوات الثلاث القادمة من أجل خلق فرص عمل لهم وتعزيز انتاجيتهم ونمو الأعمال في تلك المجتمعات، من خلال منظومة من التوجهات والأهداف الاستراتيجية المنبثقة من رؤية واضحة .
8. تقديم خطة تنفيذ للسنة القادمة تتضمن مجموعة من المبادرات تهدف لتوحيد كافة الجهود المحلية الممثلة بلجنة العمل الخاصة على مستوى المحافظة لتحقيق الاستراتيجية وتعزيز قدرتها للتكيف مع الأزمة وتحقيق بعد الاستدامة.
9. وضع نهج لاستدامة عمل لجنة التنمية المحلية لضمان استمراريتها وارشادها في الأمور المتعلقة بالتطوير خاصة باستغلال الموارد وبناء العلاقات والشراكات.

[46] خطة الاستجابة الأردنية للأزمة السورية، وزارة التخطيط والأمم المتحدة، 2015 وبيانات المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين
[47] أثر أزمة اللاجئين السوريين على الخصائص الاقتصادية والاجتماعية للأسر في المجتمعات الأردنية المستضيفة في محافظتي اربد والمفرق، UNDP، 2013

7.2 منهجية اعداد استراتيجية التنمية الاقتصادية المحلية لمحافظة اربد

اعتمدت عملية تطوير "**استراتيجية التنمية الاقتصادية المحلية لمحافظة اربد**" على منهج علمي يُستخدم لبلورة الرؤية والتوجهات والأهداف الاستراتيجية لعملية رفع القدرة الاقتصادية للمجتمعات المحلية المستضيفة للاجئيين السوريين لتحمل الأوضاع الناتجة عن تأثر سوق العمل في تلك المجتمعات من خلال التركيز على احتياجات وتوقعات تلك المجتمعات، والتي سيتم تطبيقها من خلال منظومة عمل محددة من العمليات والمبادرات المجتمعية، والعمل على إيصالها إلى كافة المعنيين لتوحيد الجهود وخلق فرص للتنمية الاقتصادية المحلية المستدامة. اعتمدت عملية إعداد "استراتيجية التنمية الاقتصادية " على **المنهجية** التالية:

- ✓ تجميع البيانات والتأكد من صحتها
- ✓ مراجعة وتحليل محتوى وثائق الخطط الاستراتيجية الوطنية والمحلية ذات العلاقة
- ✓ اللقاءات والمجموعات النقاشية وورش العمل مع لجنة العمل الخاصة من ممثلي المؤسسات المعنية في المحافظة والتي ركزت على استخدام كافة الأفكار المتاحة والاستفادة من خبرات المشاركين
- ✓ البناء على التجارب السابقة و الاسترشاد بالممارسات الفضلى في التخطيط الاستراتيجي

لقد حرص الفريق الاستشاري خلال منهجية العمل المتبعة على أن تكون الخطة الاستراتيجية المستهدفة هي طليعة لجهود مشتركة بين الجهة الاستشارية وفريق لجنة التنمية المحلية. حيث تطلب العمل اجراء **ورش عمل (خلوة استراتيجية)** من قبل الجهة الاستشارية مع فريق لجنة التنمية المحلية في الفترة الواقعة بين 14– 15 آب، 2015 في البحر الميت، حضرها ما يقارب 21 عضو، حيث هدفت هذه الورش الى:

1. بناء قدرات لجنة التنمية المحلية في عملية التخطيط الاستراتيجي لتمكينهم من بناء خططهم واستراتيجياتهم المستقبلية.
2. عرض لأبرز المشاريع والخطط الوطنية المتقاطعة مع استراتيجية التنمية للمحافظة.
3. وضع الرؤية المستقبلية للمحافظة للخمس سنوات القادمة وصياغة منظومة المبادئ التوجيهية الأساسية ووضع المحاور والغايات والأهداف الاستراتيجية للثلاث سنوات القادمة (2016–2018).
4. تقديم التدريب على نموذج خطة العمل التنفيذية لفرق عمل لجنة التنمية المحلية ليتمكنوا من تعبأتها من تلقاء أنفسهم بعد ورشة العمل.

هذا وتضمن فريق لجنة التنمية المحلية[48] المشارك في اعداد الاستراتيجية أعضاء ممثلين لعدة جهات رسمية محلية كالبلديات ووزارة الزراعة والبلديات والأشغال ومديريات التدريب المهني والعمل وغرفة الصناعة وشركة المدن الصناعية وهيئة الاستثمار وجامعة اليرموك وتجمع لجان المرأة وبرنامج إرادة وجريدة الدستور. كما تم الحرص أيضاً على تشكيل فرق عمل خاصة من أعضاء اللجنة لاعداد خطة العمل التنفيذية بعد انتهاء ورش العمل المقررة وتبعاً لجداول اجتماعات محددة تم الخروج منها

[48] مرفق أ (كشوفات حضور المشاركين في ورش عمل اعداد الاستراتيجية)

بأجزاء خطة العمل التنفيذية، والتي تم اعتمادها فيما بعد من قبل كافة أعضاء لجنة التنمية المحلية بشكلها النهائي المعروض ضمن هذه الوثيقة.

وتضمنت **مراحل اعداد** "استراتيجية التنمية الاقتصادية المحلية " مايلي:

- **القسم الأول: عرض وتحليل الواقع الاقتصادي لمحافظة اربد**

  - تحليل محركات النمو في المحافظة من:
    (اقتصاد، بيئة الأعمال، قوى عاملة، تعليم ومهارات)
  - تحليل تأثير الأزمة السورية على محركات النمو في المحافظة
  - دراسة واختيار أبرز القطاعات التي بحاجة للتطوير للمساهمة في تحقيق أهداف الاستراتيجية
  - عرض عناصر الفرص والتحديات للقطاعات المختارة

- **القسم الثاني: صياغة الاستراتيجية**

  - وضع الرؤية والمبادئ التوجيهية الأساسية والمحاور الاستراتيجية
  - صياغة التوجهات والأهداف الاستراتيجية
  - اعداد الخطة التنفيذية للسنة الأولى لوصف المبادارت الواجب تنفيذها خلال السنة الأولى من عمر الاستراتيجية
  - ربط محاور الخطة والأهداف الاستراتيجية بالاستراتيجيات الوطنية المتوافقة

تضمنت **عملية إعداد الخطة الاستراتيجية** على خطوات العمل التالية:

1- صياغة **الرؤية المستقبلية للمحافظة** للخمس سنوات القادمة.
2- صياغة **منظومة المبادئ التوجيهية الأساسية** استنادا الى الثوابت الأساسية التي من المتوقع أن تحكم عمليات وضع الاستراتيجية ومن ثم تنفيذها، انتهاء بعمليات المتابعة والتقييم.
3- وضع **المحاور والغايات والأهداف الاستراتيجية** للثلاث سنوات القادمة (2016-2018) بالاعتماد على ما تم صياغته من رؤية ومنظومة مبادئ توجيهية أساسية، وما تم اجراؤه من اجتماعات ولقاءات مع أعضاء لجنة التنمية المحلية، و تحليل شمولي للواقع الاقتصادي-الاجتماعي للمحافظة.
4- اعداد **خطة العمل التنفيذية** للسنة الأولى من الاستراتيجية متضمنة نوعية الأنشطة /المبادرات المطلوبة.
5- وضع **مجموعة من المؤشرات** على المستوى الاستراتيجي لمنظومة الأهداف الاستراتيجية التي تم وضعها ولغايات متابعة تحقيق تلك الأهداف.

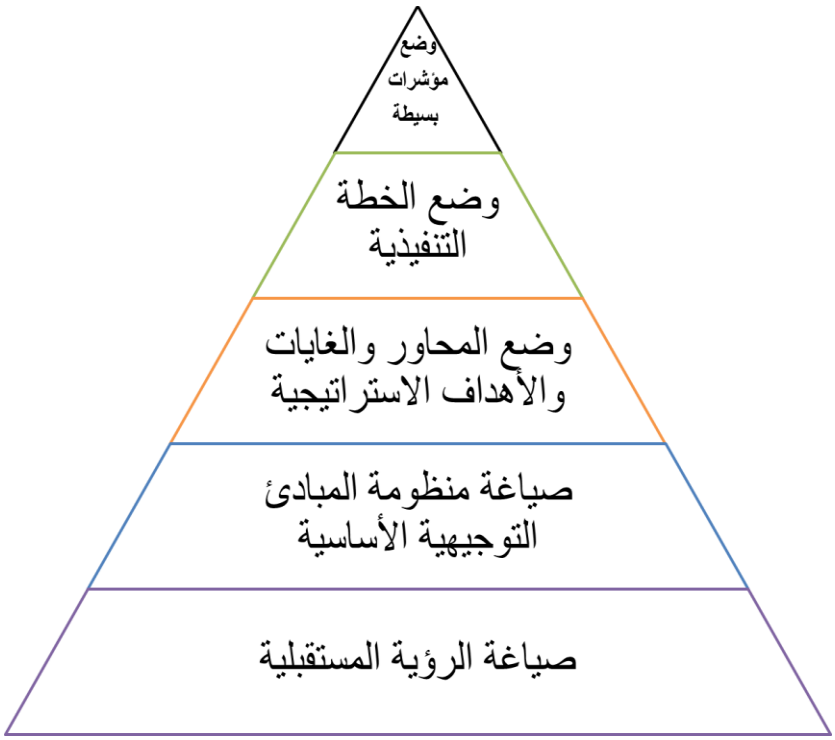

رسم (1): خطوات عمل عملية اعداد استراتيجية التنمية الاقتصادية المحلية لمحافظة اربد

8. الرؤية والمبادئ التوجيهية الأساسية للاستراتيجية

8.1 رؤية محافظة اربد للتنمية الاقتصادية

انبثقت الرؤية المصاغة لمحافظة اربد من قبل أعضاء لجنة التنمية المحلية انطلاقاً من نظرتهم بعيدة المدى عن الحالة المستقبلية المرجوة للمحافظة وخاصة من المنظور التشغيلي. وبناء على منطقية هذا التفكير، تم الخروج **بالرؤية التالية**:

"محافظة جاذبة للاستثمار في قطاعات الزراعة، الصناعة، السياحة ومشجعة على الريادة في الأعمال، والتمكين لغايات التشغيل والحد من البطالة، بالتعاون بين شركاء التنمية"

8.2 المبادئ التوجيهية الأساسية

اعتمدت عملية صياغة المبادئ التوجيهية الأساسية على تلك الثوابت الأساسية والدوافع الحقيقية الأصلية اللازمة لتحقيق نجاح الخطة الاستراتيجية والتي ستحكم عمليات (وضع الخطة الاستراتيجية ومن ثم عملية تنفيذها انتهاء بعمليات المتابعة والتقييم)، و ستعتمد على أساسها عمليات وضع السياسات أوتصميم العمليات والاجراءات أو صياغة المبادرات، وشملت تلك المبادئ الثوابت التالية:

1. **التشاركية** (المشاركة بين كافة القطاعات): وذلك بتفعيل مبدأ العمل بالنهج التشاركي الذي يعزز مبدأ العمل الجماعي والمشاركة الفاعلة في تحمل المسؤولية والإستخدام الأمثل للموارد.

2. **الابتكار والابداع:** وذلك بالتركيز على دعم التفكير الابداعي وإبتكار الحلول في تقديم الخدمات لزيادة القدرة على مواجهة التحديات وضمان البقاء والاستمرارية وتطوير جودة ونوعية الخدمات المقدمة وتنمية المجتمع بشكل فعال.

3. **التمكين:** وذلك بالحرص على التمكين كعملية تفاعلية تنموية تهدف الى رفع قدرات الأفراد وتطويرها لتأهيلهم لتحقيق جوانب التنمية.

4. **التنافسية:** وذلك بالتأكيد على الارتباط القوي بين التنويع الاقتصادي في كافة القطاعات وتحسين قدرة الاقتصاد على توليد الثروة (الإنتاجية) وتعزيز مستويات المعيشة للمجتمع وتنميته.

5. **الاستدامة:** وذلك بالتأكيد على ضرورة الاستمرار في كافة الجوانب من موارد (اقتصادية، مجتمعية، بيئية) ونظم شاملة بهدف الارتقاء بنوعية حياة كافة فئات المجتمع في الحاضر والمستقبل.

6. **المؤسسية:** وذلك بالسعي الى تحقيق مبادئ الحاكمية المؤسسية المتمثلة بعدالة معاملة كافة الجهات ذات العلاقة والشفافية والمسائلة في العلاقات ، للوصول إلى الأهداف التي تصب في مصلحة المحافظة وتسهل إيجاد عملية مراقبة فعالة وبالتالي تساعد المحافظة على استغلال مواردها بكفاءة.

7. **التشريعات:** وذلك بالاهتمام بمجموعة القواعد العامة الناظمة للحقوق والهادفة الى تنظيم الحياة الاجتماعية .

8. **الرفاه الاقتصادي والاجتماعي:** وذلك بتعزيز قدرات المواطنين على الإنتاج من خلال نقلة تعليمية واجتماعية لغايات اشباع الحاجات الإقتصادية لديهم وتحقيق الإكتفاء الذاتي ورفع المستوى المعيشي.

9. **تكافؤ الفرص:** وذلك بالحرص على تحقيق العدالة الاجتماعية عن طريق توفير فرص متكافئة بين الأفراد.

9. هيكل استراتيجية التنمية الاقتصادية المحلية لمحافظة اربد

9.1 المحاور الاستراتيجية

قامت لجنة التنمية المحلية بتبني عدة محاور استراتيجية **كمرتكزات** للعمل وللاستراتيجية، وبحيث تمّ أخذ هذه المحاور بعين الإعتبار عند تصميم وادراج كافة الغايات والأهداف الاستراتيجية، لتكون بمثابة مظلة شمولية تمكن من التطبيق الناجح للاستراتيجية بكافة تفاصيلها وجزئياتها والفرص والتحديات القطاعية ذات الأولوية في المحافظة،

وهي على النحو التالي:

رسم (2): المحاور الاستراتيجية لاستراتيجية التنمية الاقتصادية المحلية لمحافظة اربد

9.2 الغايات والأهداف الاستراتيجية

اعتمدت لجنة التنمية المحلية على ما تم صياغته من رؤية ومبادئ توجيهية أساسية للاستراتيجية ومحاور استراتيجية، وتحليل للفرص والتحديات القطاعية ذات الأولوية، كمدخلات أساسية لعملية وضع الغايات والأهداف الاسترتيجية، وجاءت على النحو التالي:

الغايات الاستراتيجية	الأهداف الاستراتيجية	
الغاية الأولى: تعزيز فرص الاستثمار الأمثل في قطاعات الزراعة والصناعة والسياحة	**هدف 1**	التوسع في التكنولوجيا الزراعية والانتاج الزراعي
	هدف 2	تطوير وتنويع الصناعات المحلية
	هدف 3	دعم تفعيل قطاع السياحة لايجاد منتج سياحي واعد وخلق فرص عمل
الغاية الثانية: تنمية القدرات البشرية في المجتمع المحلي لدعم العملية الانتاجية و الحد من البطالة	**هدف 1**	توعية و توجيه الموارد البشرية للالتحاق بالتدريب المهني وتغيير نظرة المجتمع
	هدف 2	تعزيز فرص تمكين المرأة ومشاركتها في سوق العمل
	هدف 3	تنظيم سوق العمل والعمالة الوافدة
الغاية الثالثة: دعم ورعاية الابداع في المؤسسات التربوية والتعليمية والثقافية	**هدف 1**	توفير البيئة الملائمة لدعم الابداع بمراحل التعليم المختلفة
	هدف 2	تفعيل دور الأندية والمراكز الشبابية ولجان المرأة
الغاية الرابعة:	**هدف 1**	تشجيع اقامة المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتحسين أداء القائم منها لتعزيز التنافسية

خلق بيئة متكاملة جاذبة لتحسين ظروف الأعمال	**هدف 2**	تسهيل الوصول الى مصادر التمويل
	هدف 3	خلق الأسواق أمام المشاريع الصغيرة والمتوسطة وزيادة قدرتها على التسويق
الغاية الخامسة: تفعيل دور التشاركية بطريقة مؤسسية بين ذوي العلاقة في التمية المحلية لغايات تحقيق التنمية المستدامة	**هدف 1**	مأسسة لجنة التنمية المحلية لضمان استدامتها

9.3مصفوفة الاطار المنطقي

فيما يلي عرض لمصفوفة الإطار المنطقي للمشروع وهيكلة أهداف الاستراتيجية:

رسم (3): مصفوفة الإطار المنطقي لاستراتيجية التنمية الاقتصادية المحلية لمحافظة اربد

الرؤية الرئيسة

"محافظة جاذبة للاستثمار في قطاعات الزراعة، الصناعة، السياحة ومشجعة على الريادة في الأعمال، والتمكين لغايات التشغيل والحد من البطالة، بالتعاون بين شركاء التنمية"

10. خطة العمل التنفيذية لاستراتيجية التنمية الاقتصادية المحلية لمحافظة اربد

قامت لجنة التنمية المحلية بوضع خطة العمل التنفيذية **للسنة الأولى** من استراتيجية التنمية الاقتصادية المحلية للمحافظة بكل ما تتضمنه من:

- **مبادرات** (مجموعة مشاريع أو أفكار لازمة لتحقيق الأهداف المدرجة)
- و**موارد مالية** متوقعة تلزم لتنفيذ المبادرة

وفيما يلي عرض لتلك الخطة:

الغاية (1): تعزيز فرص الاستثمار الأمثل في قطاعات الزراعة والصناعة والسياحة

الهدف (1): التوسع في التكنولوجيا الزراعية والانتاج الزراعي

المبادرات والمشاريع المقترحة	شرح المبادرة	فترة التنفيذ	الموارد المطلوبة (المالية وغير المالية)
مشروع الحصاد المائي واستصلاح الأراضي	استصلاح الأراضي التي يزيد معدل الميل فيها عن 8 ولغاية 20% ومعدلات أمطارها أكثر من 300 ملم سنويًا لزراعتها بالأشجار المثمرة وعمل آبار وخزانات لتجميع مياه الأمطار فيها	البدء بالتنفيذ في 2016 والاستمرار لمدة ثلاث سنوات	**900 ألف دينار**
مبادرة الدورات التدريبية المتخصصة في ادارة المشاريع الزراعية الانتاجية	اطلاق برنامج تدريبي متخصص لتحسين ادارة المشاريع الزراعية الانتاجية وليشمل دورات متنوعة بأساليب التكنولوجيا الزراعية والأساليب الحديثة في الزراعة، ومهارات التسويق، ومهارات تخفيض التكاليف والادارة المالية، ومهارات التعبئة والتغليف الخ.. لرفع قدرات العاملين في هذا القطاع و تأهيل عدد من الشباب الراغبين بالعمل في الزراعة أيضاً.	البدء بالتنفيذ في 2016 والاستمرار لمدة ثلاث سنوات	**200الف دينار**
مشروع استخدام المياه غير التقليدية في الزراعة	زراعة نباتات ومحاصيل علفية وأشجار حرجية وريها باستخدام المياه المعالجة في محطات التنقية	البدء بالتنفيذ في 2016 والاستمرار لمدة ثلاث سنوات	**300 ألف دينار**

مبادرة مصنع تعبئة زيت الزيتون	من اجل تسويق هذا المنتج لا بد من اطلاق مبادرة مصانع خاصة بالتعبئة لتعزيز الفرص التسويقية لهذا المنتج ذا الجودة العالية محلياً ودولياً، مما سيؤدي الى خلق فرص عمل في مجالات التعبئة والتغليف والتسويق والنقل وغيرها	البدء بالتنفيذ في 2016 والاستمرار لمدة ثلاث سنوات	**500 ألف دينار**
مشروع معرض دائم لتسويق المنتجات الزراعية	عمل اسواق داخلية منظمة وتقلل المسافة بين المنتج والمشتري بحيث يشتري الزبون من المنتج مباشرة ، فهذا يقلل من التكلفة على المنتج ويقلل من الثمن المدفوع على المشتري، ويدعم المنتجات المحلية ويشجع على تسويقها	البدء بالتنفيذ في 2016 والاستمرار لمدة ثلاث سنوات	**300 ألف دينار**
حزمة مشاريع استثمارية زراعية مولدة لفرص العمل	اطلاق عدد من المشاريع الزراعية بعد دراستها (اعداد دراسات جدوى اقتصادية) وتوفير التمويل الكافي لانشائها والتي ستساعد على التوسع في الانتاج الزراعي وتوليد عدد من فرص العمل في القطاع ومنها: – مصنع سماد بلدي مختمر – مختبر فحص كيميائي لزيت الزيتون – وحدات تصنيع المنتجات الزراعية – وحدات توليد طاقة في المزارع (غاز الميثان) – تحريج أراضي وزراعة جوانب طرق – مهرجانات زراعية (زيتون، رمان، جوافه) – إقامة مشاريع لتربية الأسماك على مياه الينابيع	البدء بالتنفيذ في 2016 والاستمرار لمدة ثلاث سنوات	300 **الف دينار** 100 **الف دينار** 200 **الف دينار** 60 **الف دينار** 450 **الف دينار** 90 **الف دينار** 200 **الف دينار**

الهدف (2): تطوير وتنويع الصناعات المحلية

المبادرات والمشاريع المقترحة	شرح المبادرة	فترة التنفيذ	الموارد المطلوبة (المالية وغير المالية)
مبادرة دعم الصناعات اليدوية والحرفية	انشاء اسواق خاصة للصناعات اليدوية والحرفية، واطلاق برنامج تدريبي خاص لتطوير الحرفيين ورفع قدراتهم، والمساعدة في تسويق هذه المنتجات من خلال خطة تسويقية تشمل الامور الخاصة بالدعاية والاعلان، التعبئة والتغليف، المعارض والأسواق الداخلية والخارجية الخ...	البدء بالتنفيذ في 2016 والاستمرار لمدة ثلاث سنوات	**100الف دينار**

الهدف (3): دعم تفعيل قطاع السياحة لايجاد منتج سياحي واعد وخلق فرص عمل

المبادرات والمشاريع المقترحة	شرح المبادرة	فترة التنفيذ	الموارد المطلوبة (المالية وغير المالية)
دعم السياحة البيئة في منطقة لواء الأغوار	حيث يتم تخصيص مواقع وساحات طبيعية لاستقبال السياحة الداخلية في موسم الربيع وتزويد هذه الساحات والاماكن بالبنى التحتية الرئيسية من مرافق صحية ومقاعد خشبية ومواقد وحاويات وتوفير العاب ترفيهية للاطفال ومطاعم متنقلة خلال الموسم خدمه للحركة السياحية التي تشهدها المنطقه في هذا الموسم.	البدء بالتنفيذ في 2016 والاستمرار لمدة ثلاث سنوات	**500الف دينار**
اقامة منتزه بيئي في موقع برقش	انشاء متنزه سياحي يحتوي على وسائل للترفيه ومرافق صحية واكشاك لبيع العصائر والمواد الغذائية ومطاعم، وليتميز باستخدام وسائل الطاقة المتجددة	البدء بالتنفيذ في 2016 والاستمرار لمدة ثلاث سنوات	**2 مليون دينار**

مشروع مركز تدريب حرفي وتسويقي للمنتجات الحرفية والصناعات التقليدية	مركز للتدريب على الإنتاج الحرفي والصناعات التقليدية ويشمل معرضاً دائم لتسويق هذه المنتجات وتزويده بكافة الاحتياجات اللازمة مما يساعد على خلق فرص عمل جديده للمدربين والمتدربين وتحقيق التنمية السياحية المستدامة في المجتمعات المحلية .	البدء بالتنفيذ في 2016 والاستمرار لمدة ثلاث سنوات	**1 مليون دينار**
تطوير موقع الشعلة سياحيا	اعادة احياء موقع معركة اليرموك بحيث يتم اعادة احياء المتحف التاريخي لموقع معركة اليرموك وتزويده بالمعدات والمقتنيات لتأكيد الاهميه التاريخيه للموقع ، توفير خدمات سياحيه للزوار من خلال اقامة غرف واكشاك لبيع منتجات الحرف التقليديه والشعبيه التي ينتجها المجتمع المحلي بالاضافه الى توفير كافة احتياجات الزائر الضروريه مع مراعات الجانب البيئي فيما يتعلق بالعمل في الموقع	البدء بالتنفيذ في 2016 والاستمرار لمدة ثلاث سنوات	250 **الف دينار**
مشروع تأهيل بركة العرائس في منطقة ملكا /لواء بني كنانه	هي بركه مائية قديمة تعود للفترة الرومانية، مختلفة الكثافة واللون للمياه وتحتوي على نبع مائي متجدد ، محاولة استغلالها في نوع سياحي جديد وهي سياحة هجرة الطيور وتهيئة الموقع لاستقبال الزوار من خلال إقامة مرافق سياحية شامله) منامات ، وحدات صحية ، تسيج الموقع	البدء بالتنفيذ في 2016 والاستمرار لمدة ثلاث سنوات	**1 مليون دينار**
مشروع بانوراما تاريخية ضمن منطقة أم قيس وملكا	في الجهه الغربية من موقع أم قيس الأثري الذي يتميز بإطلالة على بحيرة طبريا والجولان حيث يحتوي المشروع على نصب تذكاري للرموز التاريخية في الموقع الأثري وشرح عن تاريخ الموقع على لوحة رخامية . وعمل مجسم للموقع يشرح كافة ملامحة ومراحلة	البدء بالتنفيذ في 2016 والاستمرار لمدة ثلاث سنوات	**2مليون دينار**

	التاريخية		
مشروع سياحي للجمعيات الزراعية لاقامة استراحات ومنتجعات سياحية عدد 3	تمتلك عدد من الجمعيات الزراعية مثل جمعية الرمان/ بني كنانة وجمعية البستان/اربد وجمعية جديتا/ الكورة قطع من الاراضي التي تقع على ينابيع عذبة يمكن الاستفادة منها لعمل مشروع سياحي زراعي بيئي لتشجيع السياحة وتوفير دخل لاعضاء هذه الجمعيات.	2016-2018	**240 ألف دينار**
"**حضورك بفرحنا** " **تنمية سياحة المهرجانات وتسويقها**	تعزيز الشراكة بين مختلف القطاعات الزراعية والصناعية والسياحية لإقامة مهرجانات متنوعة في مختلف ألوية المحافظة وترويجها في المحافظات المختلفة وتشجيع أصحاب المشروعات الصغيرة على المشاركة في مثل هذه المعارض لتسويق منتجاتهم .	البدء بالتنفيذ في 2016 والاستمرار لمدة ثلاث سنوات	**90 ألف دينار**

الغاية (2): **تنمية القدرات البشرية في المجتمع المحلي لدعم العملية الانتاجية و الحد من البطالة**

الهدف (1): توعية و توجيه الموارد البشرية للالتحاق بالتدريب المهني وتغيير نظرة المجتمع

المبادرات والمشاريع المقترحة	شرح المبادرة	فترة التنفيذ	الموارد المطلوبة (المالية وغير المالية)
تعزيز دور مؤسسات التدريب الرسمية المهني و اعداد دراسة مسحية لمعرفة التخصصات المهنية المطلوبة في المحافظة وطرح التخصصات المطلوبة ضمن برامج التدريب المهني	بناء شراكات ما بين القطاع العام والقطاع الخاص لوضع خطة عمل وطنية للتدريب والتشغيل، تتضمن برامج دبلوم تدريبية مجتمعية ذات جودة عالية معتمدة لدى جامعات محددة ومؤسسة التدريب المهني وتلبي الاحتياجات المجتمعية للقطاع الصناعي والسياحي والزراعي و اجراء دراسة مسحية شاملة لمعرفة التخصصات المهنية المطلوبة (مهن جديدة ومهن سابقة) في المحافظة وطرح التخصصات المطلوبة (للمهن الجديدة) ضمن برامج التدريب المهني، وتقوية التخصصات المطلوبة من (المهن السابقة	البدء بالتنفيذ في 2016 والاستمرار لمدة ثلاث سنوات	300 ألف دينار

الهدف (2): تعزيز فرص تمكين المرأة ومشاركتها في سوق العمل

المبادرات والمشاريع المقترحة	شرح المبادرة	فترة التنفيذ	الموارد المطلوبة (المالية وغير المالية)
مبادرة "نساء مؤهلات ذاتيا ومهنيا"	برامج تمكين وبناء قدرات المراة الذاتية والقانونية والمهنية من خلال: – إعادة تأهيل الفتيات الباحثات عن عمل من حملة الدبلوم المتوسط والبكالوريوس بما يتناسب واحتياجات فرص العمل المتاحة.	البدء بالتنفيذ في 2016 والاستمرار لمدة ثلاث سنوات	**2 مليون دينار**

	– استحداث برامج تدريب نوعية ريادية في مراكز التدريب المهني الخاصة بالفتيات والخروج من البرامج التقليدية الطاردة. – تفعيل برامج التدريب المهني والتوعية القانونية والعمالية أثناء العمل. – انشاء برنامج خط الإنتاج المنزلي لبعض مصانع مدينة الحسن الصناعية ذات النوعية الآمنة في المناطق ذات الكثافة السكانية من الأيدي العاملة (لواء الأغوار، لواء الكورة، لواء المزار.		

الهدف (3): تنظيم سوق العمل والعمالة الوافدة

المبادرات والمشاريع المقترحة	شرح المبادرة	فترة التنفيذ	الموارد المطلوبة (المالية وغير المالية)
سوق عمل أردني محفز وجاذب لقوى عمل أردنية كفؤة عن طريق التوعية	برامج توعية للعاملين بالقوانين الناظمة للعمل وللنظم الداخلية للمؤسسات العاملة في المنطقة.	البدء بالتنفيذ في 2016 والاستمرار لمدة ثلاث سنوات	**150 ألف دينار**
الاستفادة من المهارات المتوافرة لدى العمالة الوافدة وبشكل تكميلي	اعداد دراسة لحصر المهارات المتوافرة لدى العمالة الوافدة (وبشكل خاص لدى اللاجئين السوريين) ومن ثم العمل على بلورتها الى افكار مشاريع انتاجية ليتم الاستفادة منها من قبل الطرفين (الأردنيين والسوريين)	البدء بالتنفيذ في 2016 والاستمرار لمدة ثلاث سنوات	**اعداد دراسة للتكاليف المتوقعة**

الغاية (3): **دعم ورعاية الابداع في المؤسسات التربوية والتعليمية والثقافية**

الهدف (1): توفير البيئة الملائمة لدعم الابداع بمراحل التعليم المختلفة

المبادرات والمشاريع المقترحة	شرح المبادرة	فترة التنفيذ	الموارد المطلوبة (المالية وغير المالية)
إنتـاج فيـلم وثـائقـي للمبدعيـن (قصص نجاح)	إنتاج فيلم لعرض قصص النجاح في جميع الأنشطة وخصوصا في مجالات الصناعة والسياحة والزراعة وعرض هذه القصص والترويج لها لتشجيع الأفراد على الاقتداء بهم والسير على خطاهم	البدء بالتنفيذ في 2016	100 ألف دينار
مبادرة (مبدع المستقبل)	تتمثل المبادرة بالبحث عن المبدعين بالمدارس بمحافظة اربد–يمكن اختيار 100 مدرسة كمرحلة اولية –وتستهدف طلاب من الصف الخامس لغاية المرحلة الثانوية،حيث تتكون عناصر المبادرة بالبحث عن المبدعين قي المجالات العلمية بشكل رئيسي مع تخصيص جائزة لافضل 10 مبدعين على مستوى المحافظة	البدء بالتنفيذ في 2016	500 ألف دينار
انشاء حاضنة اعمال للمبدعين	تتمثل المبادرة في العمل على احتضان المبدعين الذين فازوا بمبادرة مبدع المستقبل و المبدعين بشكل عام (من طلاب المدارس) فقط.	البدء بالتنفيذ في 2016 والاستمرار حتى نهاية 2017	300 ألف دينار
مبادرة الإبداع طريقنا	مبادرة توعوية موجهة الى افراد المجتمع المحلي توضح مفهوم الإبداع والتفكير الابداعي	البدء بالتنفيذ في 2016	150 ألف دينار

مبادرة " تقنية النانو"	دعم الجامعات الرسمية)جامعة اليرموك وجامعة العلوم والتكنولوجيا الاردنية (على تحفيز وتشجيع الابحاث العلمية الابداعية الخاصة بمجال تقنية النانو وخاصة في تخصصات الفيزياء والكيمياء	البدء بالتنفيذ في 2016 والاستمرار حتى نهاية الثلاث سنوات	500 ألف دينار لكل سنة
التركيز على مهارات الأعمال داخل الجامعات وتفعيل الارشاد الوظيفي الفعال	عقد برنامج تدريبي متخصص داخل الجامعات لمهارات الأعمال والمهارات المهنية بالتعاون مع المختصين وبعرض قصص نجاح من الواقع المحلي، وتفعيل مكتب خاص لتقديم خدمات فعالة في مجال الارشاد الوظيفي	البدء بالتنفيذ في 2016	500 ألف دينار

الهدف (2): تفعيل دور الأندية والمراكز الشبابية ولجان المرأة

المبادرات والمشاريع المقترحة	شرح المبادرة	فترة التنفيذ	الموارد المطلوبة (المالية وغير المالية)
تصميم برامج لرفع قدرة العاملين في لجان المرأة والأندية والمراكز الشبابية	تتمثل المبادرة بتدريب العاملين في مؤسسات المجتمع المدني على رعاية الابداع واكتشاف المبدعين	البدء بالتنفيذ في 2016	100 ألف دينار

الغاية (4) : خلق بيئة متكاملة جاذبة لتحسين ظروف الأعمال

الهدف (1): تشجيع اقامة المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتحسين أداء القائم منها لتعزيز التنافسية

المبادرات والمشاريع المقترحة	شرح المبادرة	فترة التنفيذ	الموارد المطلوبة (المالية وغير المالية)
"مشروعك مستقبلك" حاضنة الاعمال	التاسيس لحاضنة اعمال بالتعاون بين جامعة اليرموك و مركز " اراده "و مؤسسة التدريب المهني و القطاع الخاص بهدف استقطاب الشباب من الجنسين لتدريبهم على تاسيس و	البدء بالتنفيذ في 2016	500 ألف دينار تشمل القاعات التدريبية و التدريسية و المدربين و المواد التدريبية و غيرها

	ادارة و تسويق المشاريع الصغيرة في مختلف المجالات للمساهمة في دفع عجلة التنمية الاقتصادية و الحد من الفقر و البطالة في محافظة اربد.		
البيت الريفي	توعية و تثقيف المجتمعات المحلية خاصة في المناطق الريفية بالتعاون مع البلديات و الجمعيات بهدف تشجيعها على الاستثمار في المشروعات الصغيره للمساعدة على التوعية واستخدام وسائل الإعلان المختلفة وذلك لبيان أهمية هذه المشاريع بالنسبة لتوفير فرص العمل وتحسين مستوى دخل الأسرة، وتحفيز العاطلين عن العمل أيضاً للاقبال على تأسيس المشاريع الصغيرة الخاصة بهم و انشاء تعاونيات نوعية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة المنزلية وغير المنزلية	البدء بالتنفيذ في 2016	500 ألف دينار

الهدف (2): تسهيل الوصول الى مصادر التمويل

المبادرات والمشاريع المقترحة	شرح المبادرة	فترة التنفيذ	الموارد المطلوبة (المالية وغير المالية)
الطريق الى المستقبل	التشبيك بين الجهات الداعمة و المؤسسات أو المشاريع الصغيرة والمتوسطة في المحافظة من خلال عقد ورش تعريفية عن انواع الدعم المقدمة من قبل تلك الجهات وشروطها والالتقاء مع عدد من تلك الجهات المانحة لغايات توفير عدد من المنح لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة في المحافظة.	البدء بالتنفيذ في 2016	150 ألف دينار

	من الممكن تنظيم المعرض/الورشة لمدة ثلاثة ايام مرتين على الاقل سنويا		
مشروعي	موقع الكتروني للتعريف بالمشروعات الصغيرة القائمة و تسويقها و تعزيز تنافسيتها ، اضافة لعرضها أمام المؤسسات المعنية بالتمويل و اية مشروعات مقترح الاستثمار فيها و الجوافز المقدمة من مختلف المؤسسات المعنية .		100 ألف دينار

الهدف (3): خلق الأسواق أمام المشاريع الصغيرة والمتوسطة وزيادة قدرتها على التسويق

المبادرات والمشاريع المقترحة	شرح المبادرة	فترة التنفيذ	الموارد المطلوبة (المالية وغير المالية)
"معا نكبر " مركز الجودة الوطني	مركز متخصص يعنى بتقديم الاستشارات لاصحاب المشروعات الصغيرة في مجال دراسة الاسواق و تطوير منتجاتها و تسويقها داخليا و خارجيا و تشجيعها على الحصول على شهادة الجودة التي تساهم في تعزيز تنافسيتها .	البدء بالتنفيذ في 2016	150 ألف دينار
"ايد بايد نبني بلدنا" مركز تنمية و تاهيل الموارد البشرية في اقليم الشمال	مركز متخصص في تنمية الموارد البشرية الراغبة بالاستثمار في المشروعات الصغيرة في مجالات الادارة و التمويل و التسويق	البدء بالتنفيذ في 2016	150 ألف دينار

الغاية (5): تفعيل دور التشاركية بطريقة مؤسسية بين ذوي العلاقة في التمية المحلية لغايات تحقيق التنمية المستدامة

الهدف (1): مأسسة لجنة التنمية المحلية لضمان استدامتها

المبادرات والمشاريع المقترحة	شرح المبادرة	فترة التنفيذ	الموارد المطلوبة (المالية وغير المالية)
اجراء تقييم تشخيصي لعمل لجنة التنمية المحلية	اجراء تقييم تشخيصي لعمل اللجنة خلال المراحل السابقة ولأداء أعضاءها، (وضع آلية خاصة بالتقييم واعتمادها لاجراء التقييم و الخروج بتقرير خاص بنتائج التقييم والتوصيات المقترحة ليتم تبنيها وتنفيذها لضمان وجود الأعضاء المناسبين في اللجنة ولتحسين أداء اللجنة الحالية). القيام لاحقاً باعداد وثيقة أساسية لأعمال ونشاطات اللجنة السابقة ووضع خطة عمل تفصيلية للجنة للمراحل القادمة بناء على الاستراتيجية	البدء بالتنفيذ في 2016	اعداد دراسة للكلفة المتوقعة للمشروع
اعداد وثيقة مأسسة لجنة التنمية المحلية	وضع وثيقة خاصة بمأسسة اللجنة تشمل (نطاق العمل، المهام والمسؤوليات، آلية اختيار أعضاء اللجنة، آلية تقييم أداء أعضاء اللجنة، الهيكل التنظيمي، دورية الاجتماعات، الخ.....)		
تطوير قدرات أعضاء لجنة التنمية المحلية	تحديد الاحتياجات التدريبية للجنة ووضع برنامج تدريبي يشمل حزمة تدريبية لتطوير قدراتهم		

اعداد أوراق عمل لكافة المبادرات المطروحة Concept Papers	اعداد ورقة عمل خاصة بكل مبادرة لتشمل شرح وافي عن المبادرة المطروحة و احتياجاتها من (فكرة المبادرة، أهداف المبادرة، الفئات المستهدفة، الموارد المطلوبة، الجدول الزمني للتنفيذ، الجهات المقترحة للتمويل) ليتم العمل على تقديمها للجهات المهتمة والتي من الممكن أن تقوم بتمويلها		
حفل اطلاق لجنة التنمية المحلية	اطلاق اللجنة من خلال حفل رسمي يتم التعريف بأعضاء اللجنة من خلاله، و أبرز مهامهم و مسؤولياتهم، وما تم انجازه خلال الفترة السابقة وخطة عملهم المستقبلية		
عقد مؤتمر بناء الشراكات	عقد مؤتمر خاص ببناء الشراكات وتعريف الجهات المانحة بمبادرات استراتيجية التنمية الاقتصادية–الاجتماعية للمحافظة لغايات التمويل والدعم		
صياغة منظومة "متابعة وتقييم" لاستراتيجية التنمية الاقتصادية–الاجتماعية ومهام عمل لجنة التنمية المحلية	وضع نظام متكامل "لمتابعة وتقييم" استراتيجية التنمية الاقتصادية–الاجتماعية وأداء عمل اللجنة للتحقق من احراز النتائج والسير في الطريق الصحيح لتشمل (منظومة مؤشرات الأداء – الاستراتيجية والتشغيلية ومؤشرات قياس الأثر–، آليات جمع البيانات، آليات تحليل البيانات، نوعية التقارير المطلوبة، الخ.)		

11. الخطط الوطنية والاستراتيجية المتقاطعة مع استراتيجية التنمية الاقتصادية المحلية للمحافظة

تضمنت منهجية اعداد استراتيجية التنمية الاقتصادية المحلية للمحافظة (عملية حصر) لكافة استراتيجيات التنمية السابقة والخطط الوطنية والسياسات الوطنية المطروحة والمتوافقة معاً في غايات التشغيل وخلق فرص العمل والاستجابة للأزمة السورية، ومن ثم عرض لنتائجها على أعضاء لجنة التنمية المحلية للمحافظة خلال ورش عمل خاصة، وذلك من أجل:

1. معرفة أبرز الأهداف والمبادرات الوطنية المتوافقة مع المحاور الاستراتيجية لاستراتيجية التنمية الاقتصادية المحلية للمحافظة والتي قد تسهم هذه الاستراتيجية في تحقيق جوانب منها.
2. الاطلاع على أفكار لمبادرات مشابهة يمكن ادراجها في خطة عمل "استراتيجية التنمية الاقتصادية المحلية للمحافظة" تحت الأهداف المتشابهة.
3. اعطاء أفكار عن مشاريع حالية مطروحة في المملكة ومستهدفة لمحافظة اربد بالتحديد، والتي قد يكون من الممكن الاستفادة منها لاحقاً بدعم تنفيذ المبادرات المطروحة ضمن الخطة والمتقاطعة مع مجال عملها.

رسم (4): آلية الربط بين استراتيجية التنمية الاقتصادية لمحافظة اربد مع الاستراتيجيات والخطط الوطنية الاخرى

يتكون اطار السياسات على المستوى الوطني من قائمة مفيضة من الاستراتيجيات وتقارير السياسات التي تم تطويرها على مدى عقود. ويظهر المخطط أدناه، آلية الربط لاستراتيجية التنمية الاقتصادية المحلية للمحافظة مع الاستراتيجيات والخطط الوطنية الأخرى، حيث اعتبرت **(رؤية واستراتيجية الأردن الوطنية 2025)** بمثابة المظلة لكافة الخطط الوطنية الأخرى، حيث ربطت بها مسبقاً في مراحل الاعداد **(خطة الاستجابة الأردنية للأزمة السورية** التي بنيت بدورها اعتماداً على **خطة الأمم المتحدة لدعم التنمية والاستجابة للاجئين)**. كما ربطت برؤية 2025 **(الخطة الوطنية للتشغيل)** و**(الخطة الوطنية للتدريب المهني)** و**(الخطة الوطنية للريادة)** و **(الخطط الوطنية الأخرى للقطاعات المختلفة)** ومن المتوقع أن تستمر عملية الربط بها لكافة الخطط الوطنية خلال السنوات المقبلة.هذا وتبنى الخطط الوطنية عادة بالاعتماد على **البرامج التنموية التنفيذية** للمحافظات. وبالتالي

فان استراتيجية التنمية الاقتصادية المحلية للمحافظة ستأتي في حالة من التناغم والانسجام مع كافة هذه الخطط كما هو موضح **بالمخطط** أعلاه و **مصفوفة تقاطع** أهداف الاستراتيجية مع أهداف الخطط الوطنية والاستراتيجية الأخرى و **مصفوفة تقاطع** مبادرات خطة العمل التنفيذية للاستراتيجية مع مبادرات الخطط الوطنية والاستراتيجية الأخرى.

11.1 مصفوفة تقاطع أهداف استراتيجية التنمية الاقتصادية المحلية للمحافظة مع أهداف الخطط الوطنية والاستراتيجية الأخرى

الخطط الوطنية والاستراتيجية	استراتيجية التنمية الاقتصادية-الاجتماعية لمحافظة اربد					
	الغاية (1)			الغاية (2)		
	هدف (1)	هدف (2)	هدف (3)	هدف (1)	هدف (2)	هدف (3)
	التوسع في التكنولوجيا الزراعية والانتاج الزراعي	تطوير وتنويع الصناعات المحلية	دعم تفعيل قطاع السياحة لايجاد منتج سياحي واعد وخلق فرص عمل	توعية و توجيه الموارد البشرية للالتحاق بالتدريب المهني وتغيير نظرة المجتمع	تعزيز فرص تمكين المرأة ومشاركتها في سوق العمل	تنظيم العمالة الوافدة
مشروع برنامج الأمم المتحدة الانمائي لتخفيف أثر أزمة اللاجئين السوريين في المجتمعات المضيفة الأردنية						
هدف (1) خلق فرص عمل ومبادرات اقتصادية للأردنيين في المجتمعات المستضيفة	xx		xx			
هدف (2) تحسين التنمية الاقتصادية المحلية من خلال نمو وتطوير قدرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم						
خطة الاستجابة الأردنية للأزمة السورية						
هدف (1) خلق فرص عمل أفضل وأكثر للفئات المحتاجة من النساء والذكور والاناث من الشباب	xx					
هدف (2) انعاش الاقتصاد المحلي في المناطق الأكثر تأثراً بالأزمة لتوفير فرص عمل مستدامة ومدرة للدخل	xx		xx		xx	
اطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة في المملكة الأردنية الهاشمية 2015-2017						
هدف 4.2 تطوير قدرات الشباب وتدريبهم لغايات التوظيف			xx	xx	xx	
هدف 6.2 مساعدة المجتمعات المضيفة بغية التخفيف من تأثير أزمة اللاجئين السوريين على الأردن	xx		xx	xx		xx
رؤية واستراتيجية الأردن الوطنية 2025						
هدف (1) بناء قوة عاملة ماهرة ومحفزة ومسلحة بالمهارات المطلوبة في سوق العمل				xx	xx	
هدف (2) تطوير خدمات التشغيل والارشاد المهني وتغيير ثقافة العمل				xx		
هدف (3) جعل العمالة الوافدة مكملة للعمالة الأردنية و ليس بديلاً عنها						xx
هدف (4) تعزيز تنافسية المشاريع الصغيرة والمتوسطة وزيادة مساهمة المرأة فيها وحفز الشركات الناشئة		xx			xx	
هدف (5) توفير الدعم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتعزيز فرص حصولها على التمويل والخدمات المالية						
هدف (6) خلق أسواق للمشاريع الصغيرة والمتوسطة		xx				
هدف (7) تضييق الفجوة بين مخرجات التعليم والتدريب المهني واحتياجات سوق العمل				xx		
هدف (8) تعزيز القدرات المحلية في مجال البحث العلمي والابتكار		xx				
الخطة الوطنية للتشغيل 2011-2020						
هدف (1) تطوير نوعية مخرجات منظومة التعليم والتعليم العالي والتعليم المهني والتقني				xx		
هدف (2) تنظيم العمالة الوافدة والاستفادة من العقول المهاجرة						xx
هدف (3) توجيه سياسات الاستثمار وبرامج التشغيل نحو زيادة فرص العمل المتاحة للأردنيين			xx			
الخطة الوطنية للريادة 2014-2018						
هدف (1) زيادة نسبة الشركات الصغيرة والمتوسطة المبتكرة وذات النمو المرتفع						
هدف (2) تسهيل الوصول للتمويل وللخدمات الشاملة لتطوير الأعمال في كل المحافظات						
الخطة الوطنية للتدريب المهني						
هدف (1) اعادة هيكلة الاطار المؤسسي والمؤسسات المعنية بدعم التشغيل والتدريب المهني				xx		
هدف (2) تشجيع الاحلال التدريجي للعمالة الأجنبية						xx
الخطة الاستراتيجية لمؤسسة التدريب المهني						
هدف (1) تطوير نظام تدريب مهني يتصف بالاستجابة والكفاءة والفعالية والمسائلة والاستدامة				xx		
هدف (2) زيادة مشاركة القطاعين العام والخاص ومؤسسات المجتمع المدني في منظومة عمل المؤسسة						
هدف (3) ضمان فرص التدريب لتحقيق مشاركة أكبر للمرأة في سوق العمل					xx	

استراتيجية التنمية الاقتصادية لمحافظة اربد

الخطط الوطنية والاستراتيجية	الغاية (3)		الغاية (4)			الغاية (5)
	هدف (1)	هدف (2)	هدف (1)	هدف (2)	هدف (3)	هدف (1)
	توفير البيئة الملائمة لدعم الابداع بمراحل التعليم المختلفة	تفعيل دور الأندية والمراكز الشبابية ولجان المرأة	تشجيع اقامة المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتحسين أداء القائم منها لتعزيز التنافسية	تسهيل الوصول الى مصادر التمويل	خلق الأسواق أمام المشاريع الصغيرة والمتوسطة وزيادة قدرتها على التسويق	مأسسة لجنة التنمية المحلية لضمان استدامتها
مشروع برنامج الأمم المتحدة الانمائي لتخفيف أثر أزمة اللاجئين السوريين في المجتمعات المضيفة الأردنية						
هدف (1) خلق فرص عمل ومبادرات اقتصادية للأردنيين في المجتمعات المستضيفة						
هدف (2) تحسين التنمية الاقتصادية المحلية من خلال نمو وتطوير قدرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم			xx	xx	xx	
خطة الاستجابة الأردنية للأزمة السورية						
هدف (1) خلق فرص عمل أفضل وأكثر للفئات المحتاجة من النساء والذكور والاناث من الشباب		xx				
هدف (2) انعاش الاقتصاد المحلي في المناطق الأكثر تأثراً بالأزمة لتوفير فرص عمل مستدامة ومدرة للدخل			xx	xx	xx	
اطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة في المملكة الأردنية الهاشمية 2015-2017						
هدف 4.2 تطوير قدرات الشباب وتدريبهم لغايات التوظيف		xx				
هدف 6.2 مساعدة المجتمعات المضيفة بغية التخفيف من تأثير أزمة اللاجئين السوريين على الأردن			xx	xx	xx	xx
رؤية واستراتيجية الأردن الوطنية 2025						
هدف (1) بناء قوة عاملة ماهرة ومحفزة ومسلحة بالمهارات المطلوبة في سوق العمل	xx	xx			xx	
هدف (2) تطوير خدمات التشغيل والارشاد المهني وتغيير ثقافة العمل						
هدف (3) جعل العمالة الوافدة مكملة للعمالة الأردنية و ليس بديلاً عنها						
هدف (4) تعزيز تنافسية المشاريع الصغيرة والمتوسطة وزيادة مساهمة المرأة فيها وحفز الشركات الناشئة			xx	xx		
هدف (5) توفير الدعم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتعزيز فرص حصولها على التمويل والخدمات المالية				xx		
هدف (6) خلق أسواق للمشاريع الصغيرة والمتوسطة					xx	
هدف (7) تضييق الفجوة بين مخرجات التعليم والتدريب المهني واحتياجات سوق العمل	xx					
هدف (8) تعزيز القدرات المحلية في مجال البحث العلمي والابتكار	xx		xx			
الخطة الوطنية للتشغيل 2011-2020						
هدف (1) تطوير نوعية مخرجات منظومة التعليم والتعليم العالي والتعليم المهني والتقني	xx					
هدف (2) تنظيم العمالة الوافدة والاستفادة من العقول المهاجرة						
هدف (3) توجيه سياسات الاستثمار وبرامج التشغيل نحو زيادة فرص العمل المتاحة للأردنيين						xx
الخطة الوطنية للريادة 2014-2018						
هدف (1) زيادة نسبة الشركات الصغيرة والمتوسطة المبتكرة وذات النمو المرتفع			xx	xx	xx	
هدف (2) تسهيل الوصول للتمويل وللخدمات الشاملة لتطوير الأعمال في كل المحافظات			xx	xx	xx	
الخطة الوطنية للتدريب المهني						
هدف (1) اعادة هيكلة الاطار المؤسسي والمؤسسات المعنية بدعم التشغيل والتدريب المهني						
هدف (2) تشجيع الاحلال التدريجي للعمالة الأجنبية						
الخطة الاستراتيجية لمؤسسة التدريب المهني						
هدف (1) تطوير نظام تدريب مهني يتصف بالاستجابة والكفاءة والفعالية والمسائلة والاستدامة						
هدف (2) زيادة مشاركة القطاعين العام والخاص ومؤسسات المجتمع المدني في منظومة عمل المؤسسة		xx				xx
هدف (3) ضمان فرص التدريب لتحقيق مشاركة أكبر للمرأة في سوق العمل		xx				

11.2 مصفوفة تقاطع مبادرات استراتيجية التنمية الاقتصادية المحلية للمحافظة مع مبادرات الخطط الوطنية والاستراتيجية الأخرى

الخطط الوطنية والاستراتيجية المتقاطعة / مبادرات خطة العمل التنفيذية للاستراتيجية	خطة الاستجابة الأردنية للأزمة السورية	رؤية واستراتيجية الأردن الوطنية 2025	منظمة العمل الدولية ILO	الخطة الوطنية للريادة	الخطة الوطنية للتدريب المهني
مشروع الحصاد المائي وتكثيف عمل السدود الترابية					
مبادرة الدورات التدريبية المتخصصة في ادارة المشاريع الزراعية الانتاجية	xx		xx		xx
مشروع استغلال المياه غير التقليدية في الانتاج الزراعي	xx				
مبادرة مصنع تعبئة زيت الزيتون	xx				
مشروع معرض دائم لتسويق المنتجات الزراعية	xx				
حزمة مشاريع استثمارية زراعية مولدة لفرص العمل	xx		xx		
مبادرة دعم الصناعات اليدوية والحرفية					xx
دعم السياحة البيئة في منطقة لواء الأغوار		xx			
اقامة منتزه بيئي في موقع برقش		xx			
مشروع مركز تدريب حرفي وتسويقي للمنتجات الحرفية والصناعات التقليدية		xx			
تطوير موقع الشعلة سياحيا		xx			
مشروع تأهيل بركة العرائس في منطقة ملكا /لواء بني كنانه		xx			
مشروع بانوراما تاريخية ضمن منطقة أم قيس وملكا		xx			
تنمية سياحة المهرجانات وتسويقها		xx			

الخطط الوطنية والاستراتيجية المتقاطعة مبادرات خطة العمل التنفيذية للاستراتيجية	خطة الاستجابة الأردنية للأزمة السورية	رؤية واستراتيجية الأردن الوطنية 2025	منظمة العمل الدولية ILO	الخطة الوطنية للريادة	الخطة الوطنية للتدريب المهني
تعزيز دور مؤسسات التدريب الرسمية المهني و اعداد دراسة مسحية لمعرفة التخصصات المهنية المطلوبة في المحافظة وطرح التخصصات المطلوبة ضمن برامج التدريب المهني	xx	xx	xx		xx
مبادرة "نساء مؤهلات ذاتيا ومهنيا"		xx	xx		xx
إنتــاج فيـلم وثـائقي للمبدعيـن (قصص نجاح)	xx			xx	
مبادرة (مبدع المستقبل)	xx	xx		xx	
انشاء حاضنة اعمال للمبدعين	xx	xx		xx	
مبادة تدريبية نوعية خاصة بمعلمي المدارس		xx		xx	
مبادرة الإبداع طريقنا	xx	xx		xx	
مبادرة " تقنية النانو"				xx	
التركيز على مهارات الأعمال داخل الجامعات وتفعيل الارشاد الوظيفي الفعال	xx	xx	xx	xx	xx
تصميم برامج لرفع قدرة العاملين في لجان المرأة والأندية والمراكز الشبابية	xx	xx	xx	xx	
" مشروعك مستقبلك "-حاضنة الاعمال	xx	xx	xx	xx	

الخطط الوطنية والاستراتيجية المتقاطعة مبادرات خطة العمل التنفيذية للاستراتيجية	خطة الاستجابة الأردنية للأزمة السورية	رؤية واستراتيجية الأردن الوطنية 2025	منظمة العمل الدولية ILO	الخطة الوطنية للريادة	الخطة الوطنية للتدريب المهني
البيت الريفي	xx	xx	xx	xx	
الطريق الى المستقبل	xx	xx	xx	xx	
مشروعي	xx	xx	xx	xx	
"معا نكبر" مركز الجودة الوطني	xx	xx		xx	
"ايد بايد نبني بلدنا" مركز تنمية و تاهيل الموارد البشرية في اقليم الشمال	xx	xx	xx	xx	
اجراء تقييم تشخيصي لعمل لجنة التنمية المحلية			xx		
تطوير قدرات أعضاء لجنة التنمية المحلية			xx		
اعداد وثيقة مأسسة لجنة التنمية المحلية		xx	xx		
عقد مؤتمر بناء الشراكات	xx	xx	xx		

12. مؤشرات الأداء المقترحة "للمتابعة والتقييم" لاستراتيجية التنمية الاقتصادية المحلية للمحافظة

12.1 مؤشرات المستوى الثالث (على مستوى الرؤية)

رؤية المحافظة	مؤشرات الأثر
"محافظة جاذبة للاستثمار في قطاعات الزراعة، الصناعة، السياحة ومشجعة على الريادة في الأعمال، والتمكين لغايات التشغيل والحد من البطالة، بالتعاون بين شركاء التنمية"	1. *حجم الاستثمار المتحقق* 2. *نسبة البطالة* 3. *عدد فرص العمل التي تم خلقها خلال فترة تنفيذ الاستراتيجية*

12.2 مؤشرات المستوى الثاني (على مستوى الأهداف الاستراتيجية)

الأهداف الاستراتيجية		مؤشرات الأداء الاستراتيجية
هدف 1	التوسع في التكنولوجيا الزراعية والانتاج الزراعي	- % النمو في العمالة المحلية في القطاع الزراعي - عدد المشاريع الزراعية الجديدة التي تم تنفيذها في المحافظة - عدد الدورات التدريبية المتخصصة التي تم اطلاقها في ادارة المشاريع الزراعية الانتاجية - عدد المؤهلين للعمل في القطاع الزراعي نتيجة للدورات
هدف 2	تطوير وتنويع الصناعات المحلية	- حجم الزيادة في مبيعات الصناعات الحرفية - مقدار التحسن في قدرات الحرفيين
هدف 3	دعم تفعيل قطاع السياحة لايجاد منتج سياحي واعد وخلق فرص عمل	- % النمو في العمالة المحلية في القطاع السياحي - عدد السياح السنوي للمحافظة

		- اجمالي الدخل السياحي للمحافظة
هدف 1	توعية و توجيه الموارد البشرية للالتحاق بالتدريب المهني وتغيير نظرة المجتمع	- عدد الدورات التدريبية المطروحة لتزويد الشباب بمهارات مطلوبة في سوق العمل - عدد المدربون على تلك المهارات - عدد المشتغلين من الشباب الذي تم تدريبهم - الزيادة في % الملتحقين في برامج التدريب المهني - الانخفاض في % المتسربين من برامج التدريب المهني - درجة رضا أصحاب العمل عن خريجي برامج التدريب المهني
هدف 2	تعزيز فرص تمكين المرأة ومشاركتها في سوق العمل	- عدد المشتغلات من الفتيات اللاتي تم تأهيلهن - عدد البرامج التدريبية النوعية الريادية التي تم اطلاقها - عدد خطوط الإنتاج المنزلي التي تم تفعيلها
هدف 3	تنظيم سوق العمل والعمالة الوافدة	- مقدار الوعي بالقوانين الناظمة للعمل وللنظم الداخلية للمؤسسات العاملة في المنطقة - عدد أفكار المشاريع الانتاجية التي تم اطلاقها للاستفادة ما بين (الأردنيين والسوريين)
هدف 1	توفير البيئة الملائمة لدعم الابداع بمراحل التعليم المختلفة	- عدد المبدعين الذين تم اكتشافهم من طلاب المدارس - عدد المبدعين المحتضنين - مقدار الوعي المجتمعي بمفهوم الابداع والتفكير الابداعي - عدد الأبحاث العلمية الابداعية الخاصة بمجال تقنية النانو - مقدار التحسن في مهارات الأعمال لدى طلاب الجامعات - % الارتفاع في وعي طلا ب المدارس بمفاهيم الابداع وتأسيس الأعمال
هدف 2	تفعيل دور الأندية والمراكز الشبابية ولجان المرأة	- مقدار التحسن في قدرات العاملين في مؤسسات المجتمع المدني على رعاية الابداع واكتشاف المبدعين
هدف 1	تشجيع اقامة المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتحسين أداء القائم منها لتعزيز التنافسية	- عدد الشباب المدربين على تاسيس و ادارة و تسويق المشاريع الصغيرة - عدد المشروعات الصغيره الجديدة في المناطق الريفية - عدد مساهمات الشركات الصغيرة والمتوسطة في توفير فرص عمل في المحافظة
هدف 2	تسهيل الوصول الى مصادر التمويل	- عدد المنح المقدمة لمشاريع صغيرة ومتوسطة بناء على ورش التشبيك - اطلاق الموقع الاكتروني الخاص بالتعريف بالمشروعات الصغيرة القائمة و تسويقها
هدف 3	خلق الأسواق أمام المشاريع الصغيرة والمتوسطة وزيادة قدرتها على التسويق	- عدد المشروعات الصغيرة الحاصلة على شهادة الجودة نتيجة التعاون مع مركز الجودة - عدد المؤهلين في التسويق من خلال مركز تنمية وتأهيل الموارد البشرية
هدف 1	وضع اطار مؤسسي للجنة التنمية المحلية لضمان استدامتها	- مدى جاهزية وثيقة المأسسة - عدد البرامج التدريبية المنفذة للجنة

		- عدد شراكات التنمية مع الجهات المانحة التي تم ابرامها لتحقيق مبادرات الاستراتيجية - مقدار الانجاز في خطة عمل اللجنة - عدد المبادرات التي تم تنفيذها بنجاح - عدد المؤشرات التي أظهرت تحسناً بناء على مبادرات الاستراتيجية التي تم تنفيذها

13. المراجع

1. معايير التميز للمؤسسة الأوروبية لادارة الجودة
2. البرنامج التنموي لمحافظة اربد، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، 2013-2016
3. خطة الاستجابة الأردنية للأزمة السورية، وزارة التخطيط والأمم المتحدة،2015
4. رؤية واستراتيجية الأردن الوطنية 2025
5. الأجندة الوطنية 2006-2015
6. خطة الأمم المتحدة لدعم التنمية والاستجابة للاجئيين 2015-2017
7. استراتيجية التنمية الاقتصادية لمحافظة اربد 2007-2012، برنامج سابق الممول من قبل الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية
8. الخطة الاستراتيجية للتنمية المجتمعية لمحافظة العقبة 2013-2020، سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة
9. الخطة الوطنية للتشغيل 2011-2020
10. الخطة الوطنية للتدريب المهني 2014-2020
11. الخطة الوطنية للريادة 2014-2018
12. الدليل العملي للتطوير الاقتصادي المحلي بعد الأزمات، منظمة العمل الدولية

14. المرفقات

أ. أسماء أعضاء اللجنة المحلية لمشروع منظمة العمل الدولية في محافظة اربد

الأسم	الجهة التي يمثلها
بسام فريحات	مساعد المحافظ
أحمد نصير	رئيس قسم التنمية محافظة اربد
محمود السعد	مساعد المحافظ
علي أبو نقطة	مدير مديرية زراعة اربد
خالد ارشيدات	مدير التدريب المهني إقليم الشمال
نبيه المومني	مدير تشغيل اربد
حسين القرعان	مدير عمل اربد
عصام الشلول	رئيس بلدية غرب اربد
إبراهيم السقار	رئيس بلدية الرمثا الجديدة
عصام مبيضين	مدير مدينة الحسن الصناعية
سلوى ناجي	رئيس قسم التخطيط في هندسة اربد/ وزارة البلديات
إبراهيم بني ملحم	مستشار برنامج إرادة
آمنة الخصاونة	مديرة مركز دراسات المرأة/ جامعة اليرموك
فريد الروسان	رئيس غرفة تجارة اربد
عدنان عبداللطيف	نائب رئيس غرفة صناعة اربد
فهمية العزام	مديرة مركز الأميرة بسمة
فراس الهياجنة	ضابط متابعة استثمار
موفق الزعبي	مدير الأشغال
خالد مقابلة	عميد كلية السياحة والفنادق/ جامعة اليرموك
صهيب التل	مدير تحرير جريدة الدستور في الشمال
سهيلة البشابشة	مقررة تجمع لجان المرأة

مشاعل الخصاونة	مديرة السياحة/ اربد
أحمد شطناوي	مدير مركز التدريب المهني/ اربد
عصام فريتخ	موظف في وحدة التنمية المحلية
عبدالله يعقوب	مدير التعاون
إبراهيم عودة	مدير صندوق الإقراض الزراعي

ب. جوانب من تمارين ومشاركات ورش عمل اعداد استراتيجية التنمية الاقتصادية المحلية

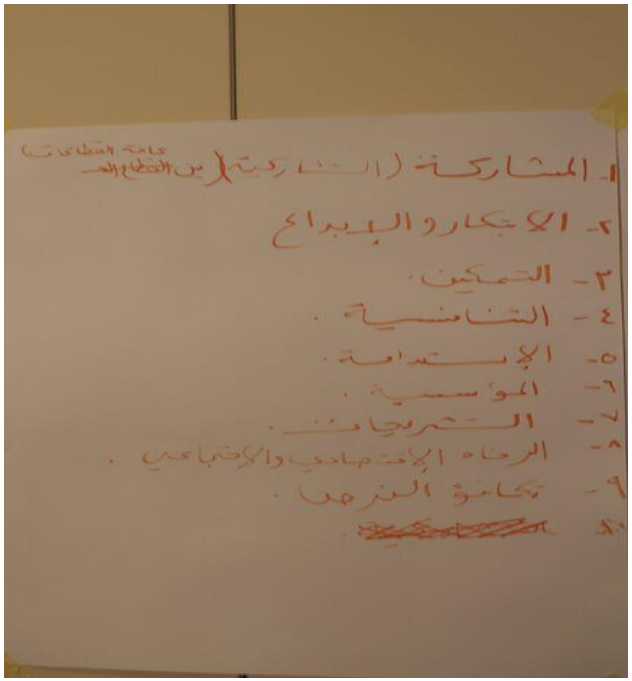
المشاركة (المشاركة)
الابتكار والإبداع
التمكين
التنافسية
الإستدامة
المؤسسية
التعريف
الرضاء الأخلاقي والاجتماعي
بكامنة التنمية

MÖVENPICK

ج. المقارنات المرجعية التي تم الاطلاع عليها والاسترشاد بها خلال ورش اعداد استراتيجية التنمية الاقتصادية المحلية

1- المقارنات المرجعية لرؤى استراتيجيات مشابهة

	الرؤية
رؤية محافظة اربد 2012-2007	«اربد مركز التنمية الاقتصادية في اقليم الشمال ذو البيئة الاستثمارية الخالقة للفرص والمعززة للانتاجية المرتكزة على بنية تحتية ومعرفية متطورة وبيئة نظيفة وقوى بشرية مؤهلة“
رؤية محافظة الكرك 2012-2007	«اقتصاد بقطاعات سياحية وصناعية وزراعية مزدهرة وبيئة استثمارية خالقة للفرص ومعززة للانتاجية مدعومة ببنية تحتية متطورة وقوى بشرية مؤهلة“
رؤية محافظة العقبة	«محافظة العقبة أنموذجاً في العمل المجتمعي والرفاه الإقتصادي“
الأجندة الوطنية 2015-2006	«تحسين نوعية حياة المواطن الأردني من خلال تحسين مستويات المعيشة، وتوفير الرفاه والأمان الاجتماعيين واستحداث فرص عمل جديدة “
الاستراتيجية الوطنية للتشغيل 2020-2011	«تحسين مستوى المعيشة للأردنيين من خلال زيادة التشغيل والأجور والمنافع والانتاجية “

الاستراتيجية الوطنية للريادة **2018-2014**	«خلق بيئة ملائمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم لتنمو، وللريادة لتزدهر في كل من المناطق الحضرية والريفية لتسهم في خلق فرص عمل وانعاش الثروة الاقتصادية وتحقيق الرفاه الاجتماعي الاقتصادي "
خطة عجمان **2021**	«مجتمع سعيد يساهم في بناء اقتصاد أخضر، تحفزه حكومة متميزة منسجمة مع روح الاتحاد"
خطة التنمية الاقتصادية المحلية لمقاطعة براكنل الانجليزية **2014-2011**	«أن تصبح المقاطعة مكاناً ممتازاً للعيش والعمل حيث يتم تحقيق الرخاء الاقتصادي المستدام من خلال شراكات مبتكرة وديناميكية بين الشركات والمجتمعات المحلية "

2- المقارنات المرجعية لمبادئ توجيهية أساسية لاستراتيجيات مشابهة

	المبادئ التوجيهية الأساسية
استراتيجية التنمية الاقتصادية لمحافظة اربد **2012-2007**	❑ **مركز اقتصادي متميز مبني على المعرفة اللازمة** ❑ **قرارات لا مركزية محفزة وداعمة لتعزيز الانتاجية** ❑ **تطوير قطاع الزراعة والسياحة والخدمات المساندة بقيم مضافة عالية** ❑ **بنية تحتية متطورة وقوى بشرية مؤهلة** ❑ **بيئة استثمارية خالقة للفرص** ❑ **بيئة نظيفة وطاقة متجددة**

الخطة الاستراتيجية للتنمية المجتمعية لمحافظة العقبة **2020-2013**	❑ **التشاركية والتمكين:** تفعيل مبدأ العمل بالنهج التشاركي الذي يعزز مبدأ العمل الجماعي والمشاركة الفاعلة الحرص تحمل المسؤولية والإستخدام الأمثل للموارد. ❑ **بيئة ايجابية للعمل:** العمل على خلق بيئة عمل إيجابية في العقبة من خلال توفير فرص عمل ملائمة لاحتياجات السوق وبما لا يتعارض مع منظومة القيم الأخلاقية والعادات والتقاليد السائدة في المنطقة. ❑ **الالتزام والمسؤولية:** حمل زمام المبادرة وأهمية الشعور بالمسؤولية عند تنفيذ المهام والأعمال. ❑ **الإنتماء والنزاهة:** الشعور المخلص والإيمان بالانتماء والعمل صوب تطوير المجتمع المحلي والقناعة الأكيدة بذلك. ❑ **الشفافية(المصداقية):** تفعيل أسس العمل الجاد ومصداقية العمل وعدم التحيز والإنقياد لأي جانب أوإتجاه من شأنه أن يقوض دعائم التنمية والتطوير المجتمعي.
مشروع برنامج الأمم المتحدة الانمائى لتخفيف أثر أزمة اللاجئين السوريين في المجتمعات المضيفة الأردنية	❑ **المشاركة** ❑ **الملكية، المساءلة، الشفافية** ❑ **تطوير القدرات، المساواة بين الجنسين، الاستدامة** ❑ **الروابط المشتركة بين القطاعات** ❑ **دعم صياغة السياسات** ❑ **تمكين المرأة والشباب**

الأجندة الوطنية **2015-2006**	

رؤية 2025	
استراتيجية حكومة عجمان **2021**	❑ التوافق والتكامل مع الاستراتيجيات الوطنية الأخرى ❑ الشراكة مع القطاع الخاص ❑ تحقيق الرفاه الاجتماعي ❑ فعالية وكفاءة وموضوعية التشريعات ❑ التميز المؤسسي ❑ الشفافية والنزاهة والحوكمة الرشيدة ❑ تطوير قدرات الكوادر البشرية
الدليل العملي للتطوير الاقتصادي المحلي بعد الأزمات **منظمة العمل الدولية**	❑ المشاركة والحوار الاجتماعي ❑ الشراكة بين القطاع الخاص والعام ❑ النمو المستدام ❑ التماسك الاجتماعي ❑ تحفيز المشاركة في صناعة القرار ❑ تعزيز عمليات المأسسة

	❑ الابتكار والابداع ❑ التخفيف من حدة الفقر

3- المقارنات المرجعية لمحاور استراتيجية لاستراتيجيات مشابهة

	المحاور الاستراتيجية
الأجندة الوطنية	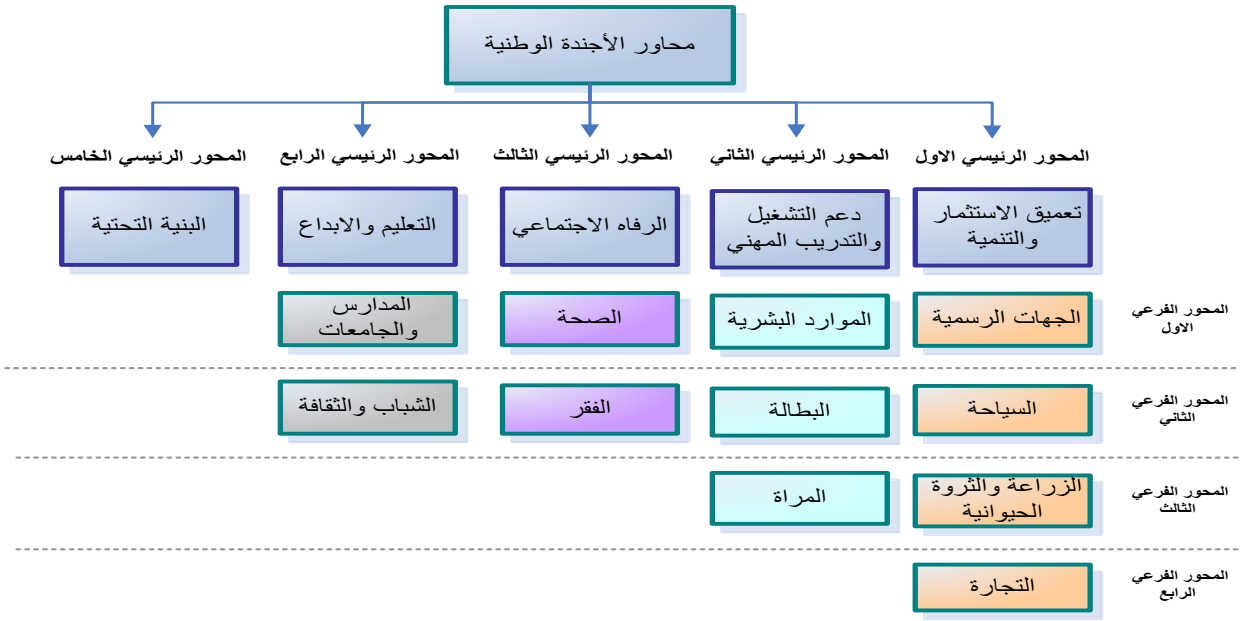

	الأهداف الانمائية الألفية

رؤية 2025	
استراتيجية محافظة العقبة (2020-2013)	

اطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة في المملكة الأردنية الهاشمية 2017-2015	المحور الأول: تعزيز إصلاحات الأنظمة المحور الثاني: تحقيق المساواة الاجتماعية المحور الثالث: الخدمات الاجتماعية ذات الجودة المنصفة المحور الرابع: الاستثمار بفئة الشباب المحور الخامس: حماية البيئة المحور السادس: الاستجابة للاجئين

4- المقارنات المرجعية لغايات استراتيجية لاستراتيجيات مشابهة

	المقارنات المرجعية
استراتيجية محافظة العقبة (2020-2013)	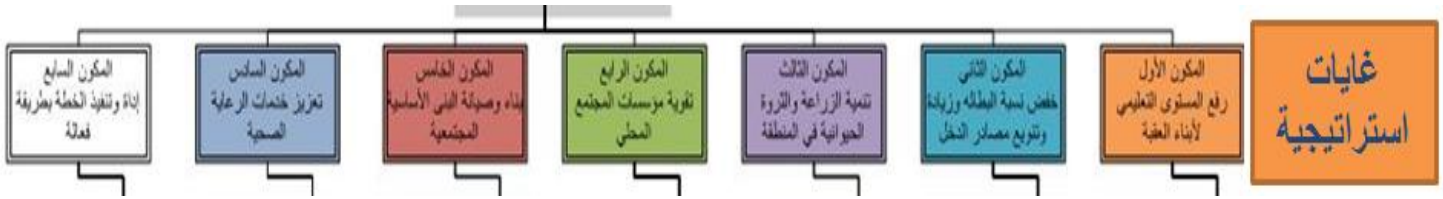
خطة الاستجابة الأردنية للأزمة السورية	1- المحافظة على تحسين مستويات الأمن الغذائي من أجل انقاذ أرواح الكثيرين وتوفير سبل العيش والتمكين من التكيف مع أثر الأزمة السورية والتعافي منه

مشروع برنامج الأمم المتحدة الانمائى لتخفيف أثر أزمة اللاجئين السوريين فى المجتمعات المضيفة الأردنية	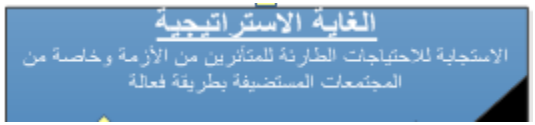
اطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة فى المملكة الأردنية الهاشمية 2017-2015	2- وضع السياسات والآليات اللازمة للمشاركة الفعالة لفئة الشباب من الذكور والاناث في الحياة الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية 3- حماية اللاجئين وتقديم المساعدات الانسانية والعمل مع المجتمعات المستضيفة للاجئين من أجل التخفيف من أثر الأزمة السورية
(الخطة الوطنية للتشغيل (2020-2011	1- اعداد قوى عاملة أردنية مؤهلة متحفزة للانخراط في سوق العمل وتلبية متطلباته 2- تمكين القطاع الخاص من زيادة النمو في الانتاجية واستحداث فرص عمل أفضل للأردنيين
الخطة الوطنية للريادة 2018-2014	1- تعزيز خلق فرص العمل وتوليد الدخل عن طريق تشجيع دخول شركات مبتدئة وتحسين أداء ونمو الشركات الصغيرة والمتوسطة القائمة لرفع مساهمة قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة في اقتصاد الأردن

5- المقارنات المرجعية لأهداف استراتيجية لاستراتيجيات مشابهة

	المقارنات المرجعية
استراتيجية محافظة اربد	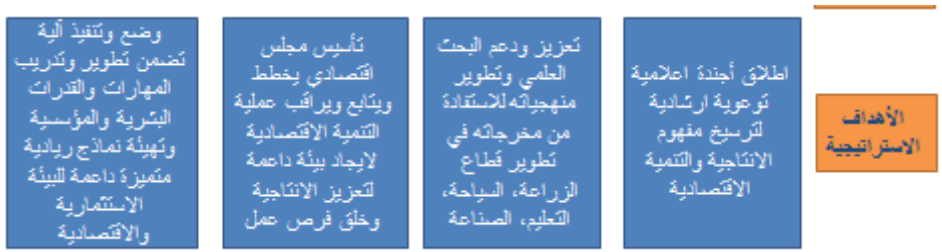
استراتيجية محافظة العقبة (2020-2013)	

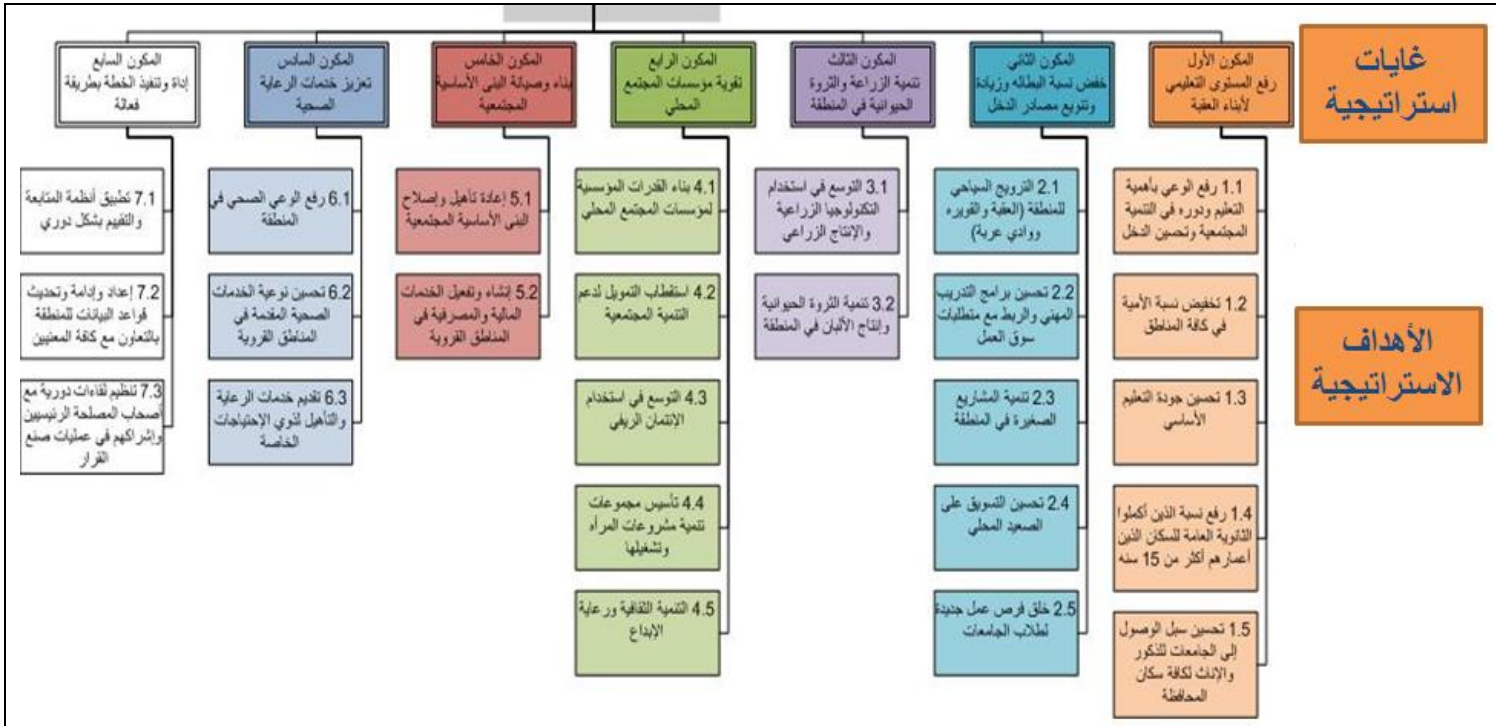

مشروع برنامج الأمم المتحدة الانمائي لتخفيف أثر أزمة اللاجئين السوريين في المجتمعات المضيفة الأردنية

رؤية واستراتيجية الأردن الوطنية 2025

المحاور الاستراتيجية المتقاطعة	الأهداف الاستراتيجية المتقاطعة	
التشغيل	هدف (1)	بناء قوة عاملة ماهرة ومحفزة ومسلحة بالمهارات المطلوبة في سوق العمل
	هدف (2)	تطوير خدمات التشغيل والارشاد المهني وتغيير ثقافة العمل
	هدف (3)	جعل العمالة الوافدة مكملة للعمالة الأردنية وليس بديلا عنها
	هدف (4)	دعم فرص التدريب والتشغيل لأبناء المناطق الفقيرة والنائية وقليلة الاستثمار
	هدف (5)	تطوير معلومات سوق العمل
	هدف (6)	دعم التكافؤ في حقوق العمل بين القطاعين العام والخاص
	هدف (7)	التخفيف من الآثار السلبية لهجرة الكفاءات
	هدف (8)	تقليص العمالة غير المنظمة

الأعمال المتوسطة والصغيرة والريادة	هدف (1)	تعزيز تنافسية المشاريع الصغيرة والمتوسطة وزيادة مساهمة المرأة فيها وحفز الشركات الناشئة	
	هدف (2)	توفير الدعم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتعزيز فرص حصولها على التمويل والخدمات المالية والمصرفية المختلفة	
	هدف (3)	خلق أسواق للمشاريع الصغيرة والمتوسطة محلياً وزيادة قدرة هذه المشاريع للتصدير	
	هدف (4)	وضع اطار عام لسياسات الصناعات الثقافية والابداعية تعمل على تعزيز وتوسيع نطاق الأنشطة المتعلقة بها	
	هدف (5)	تضييق الفجوة بين مخرجات التعليم والتدريب المهني واحتياجات سوق العمل والتكامل مع استراتيجية التعليم واستراتيجية التشغيل	
	هدف (6)	تعزيز القدرات المحلية في مجال البحث العلمي والابتكار	
	هدف (7)	وضع اطار عام لسياسات الصناعات الابداعية	
اللامركزية	هدف (1)	اصدار قانون اللامركزية وصياغة استراتيجية وطنية وخطة وطنية لتنفيذ تطبيقات قانون اللامركزية والاصلاحات المترتبة	
التعليم	هدف (1)	توسيع شبكة التدريب المهني وتشجيع الالتحاق بها	
	هدف (2)	تعزيز المطابقة بين الأنشطة التعليمية واحتياجات سوق العمل	
خطة الاستجابة الأردنية للأزمة السورية		4- خلق فرص عمل أفضل وأكثر للفئات المحتاجة من النساء والذكور والاناث من الشباب 5- انعاش الاقتصاد المحلي في المناطق الأكثر تأثراً بالأزمة لتوفير فرص عمل مستدامة ومدرة للدخل	

اطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة في المملكة الأردنية الهاشمية 2017-2015	1- الهدف 4.2: تطوير قدرات الشباب وتدريبهم لغايات التوظيف 2- الهدف 6.2: مساعدة المجتمعات المضيفة بغية التخفيف من تأثير أزمة اللاجئين السوريين على الأردن
(الخطة الوطنية للتشغيل (2020-2011	3- تطوير نوعية مخرجات منظومة التعليم والتعليم العالي والتعليم المهني والتقني 4- رفع نسبة المشاركة في سوق العمل 5- تنظيم العمالة الوافدة والاستفادة من العقول المهاجرة 6- توجيه سياسات الاستثمار وبرامج التشغيل نحو زيادة فرص العمل المتاحة للأردنيين
الخطة الوطنية للريادة 2018-2014	2- زيادة معدل انشاء شركات جديدة ولتشمل الشباب والمرأة 3- زيادة نسبة الشركات الصغيرة والمتوسطة المبتكرة وذات النمو المرتفع 4- زيادة عدد الشركات الصغيرة والمتوسطة المنتجة والمستفيدة من برامج التطوير وتحسين الجودة للتمكن من المنافسة في الأسواق المحلية والعالمية 5- تسهيل الوصول للتمويل وللخدمات الشاملة لتطوير الأعمال في كل المحافظات
الخطة الوطنية للتدريب المهني	– إعادة هيكلة الإطار المؤسسي والمؤسسات المعنية بدعم التشغيل والتدريب المهني. – تشجيع الإحلال التدريجي للعمالة الأجنبية.
الخطة الاستراتيجية لمؤسسة التدريب المهني	1. الاستجابة لمتطلبات سوق العمل والمجتمع بجودة مضمونة ومستدامة. 2. تطوير نظام تدريب مهني يتصف بالاستجابة والارتباطية والكفاءة والفعالية والمساءلة والاستدامة وضبط الجودة. 3. زيادة مشاركة القطاعين العام والخاص ومؤسسات المجتمع المدني في منظومة عمل المؤسسة. 4. ضمان فرص التدريب لتحقيق مشاركة اكبر للمرأة في سوق العمل.

د. المبادرات المطروحة في الخطط الوطنية المتقاطعة والمشاريع القائمة التي تم الاطلاع عليها لغايات وضع مبادرات خطة العمل التنفيذية

الخطط الوطنية	المبادرات المطروحة
1- خطة الاستجابة الأردنية للأزمة السورية	- خلق فرص عمل قصيرة المدى للأسر الأردنية المتضررة في المجتمعات المستضيفة - دورات تدريبية لمهارات الأعمال والمهارات المهنية (التلمذة الصناعية) - تقييم لتطوير مديريات التوظيف ومراكز التدريب المهني ورفع قدرات موظفيها لتطوير مناهج تدريبية أفضل و توفير خدمات فعالة في عمليات الارشاد الوظيفي - تحسين إدارة سوق العمل والامتثال لمعايير العمل الوطنية، جنبا إلى جنب مع وزارة العمل - دعم إنشاء ونمو المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة (المشاريع الصغيرة والمتوسطة) المستهدفة للأسر الأردنية الضعيفة من خلال تقديم المنح، توفير الدورات التدريبية، عقد المؤتمرات واللقاءات التعارفية - وضع سياسات لتنظيم قطاع العمل غير المنظم (غير الرسمي) - تسهيل التنمية الاقتصادية المحلية القائمة على المشاركة والشراكة بين القطاعين العام والخاص - دعم انشاء تعاونيات وجمعيات لتعزيز الانشطة الاقتصادية المحلية والتماسك الاجتماعي في المجتمعات المضيفة - تأهيل البنى التحتية الاقتصادية والاجتماعية - دعم الزراعة وسبل العيش القائمة على الثروة الحيوانية من خلال الزراعة المنزلية والتصنيع الزراعي والتسويق
البرنامج التنموي لمحافظة اربد	- برنامج تدريب وتشغيل خريجي الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات - برامج التدريب في قطاع المحروقات، المطاعم، المحيكات وتحسين بيئة العمل في هذه القطاعات - تطوير برامج ومناهج التدريب المهني - مشروع المنح الصغيرة ومشروع التمويل الميكروي - دعم البناء المؤسسي الجمعيات التعاونية الزراعية
منظمة العمل الدولية	- تصميم وتوفير برامج الأعمال والتدريب المهني المطلوبة من سوق العمل - تسهيل توفير فرص العمل الدائمة من خلال التنسيب الوظيفي والتدريب الميداني

ILO	- رفع قدرات موظفي مديريات التوظيف ومراكز التدريب المهني لتطوير مناهج تدريبية أفضل و توفير خدمات فعالة في عمليات الارشاد الوظيفي - تقديم مجموعة من خدمات دعم الشركات الناشئة (وسائل ومنح) - دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة بدورات للمهارات المتقدمة و الحصول على التمويل لضمان استدامها وتوسيع نطاق أعمالها - تعزيز التنسيق بين الجهات الفاعلة في تطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة بما في ذلك مقدمي الخدمات المالية، ومقدمي خدمات تنمية الأعمال والمؤسسات الحكومية و البرامج لتسهيل تبادل المعلومات وحصول المشاريع الصغيرة والمتوسطة على الخدمات - تنمية قدرات اللجنة المحلية لتحديث الخطط الاقتصادية الاجتماعية وتشجيع الابتكارات وصياغة الاتفاقيات بين القطاع العام والخاص لتعزيز تقديم الخدمات الأساسية وخلق فرص العمل
الخطة الوطنية للتدريب المهني 2020-2014	- مراجعة جميع برامج التدريب المهني والتقني القائمة بحلول عام 2020 وتعديلها - دعم كل برنامج أو مجموعة من البرامج من قبل فريق استشاري من ممثلي الصناعة ليشاركون في مجموعة واسعة من التدخلات المتعلقة بتصميم وتطوير، وتقييم ومراجعة البرامج - تطوير 100٪ من البرامج الجديدة نتيجة للطلب الصريح من الصناعة وبناء على المعايير المهنية و غيرها من معيار الصناعة الدولية المعتمدة - تصميم دورات لتمكين الشباب العاطلين عن العمل للبدء بالأعمال التجارية الصغيرة من المنزل. - تعزيز جاذبية التدريب المهني والتقني - زيادة الشمولية لنظام التدريب المهني والتقني للنساء والشباب ، والمعوقين - برامج التلمذة الصناعية المصممة لتعزيز فرص العمل للنساء. - خدمات الإرشاد الوظيفي الفعالة للطلاب. - تزويد الطلاب مهارات البحث عن وظيفة. - السماح للأجانب بدء مشاريعهم الخاصة بشرط أن يتم تعيين الأردنيين في تلك المشاريع - توظيف المؤهلين وذوي الخبرة من اللاجئين للاستفادة من خبراتهم
الخطة الوطنية للريادة	- تصميم برنامج للتوعية بريادة الأعمال في المحافظات بالتعاون مع الجامعات والمنظمات - ادراج "ريادة الأعمال" في المناهج الدراسية الأساسية في النظام التعليمي الابتدائي والثانوي والمهني والجامعي - تشجيع إنشاء مراكز ريادة الأعمال في الجامعات لتعزيز روح المبادرة كخيار للطلاب وتوفير المعلومات والخدمات الاستشارية للخريجين الجدد

	- تطوير وتقديم برامج تحديث وتطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة لتعزيز الإنتاجية والنمو - توفير التمويل اللازم لتمكين المزيد من الشركات الصغيرة والمتوسطة للمشاركة في برامج التدريب الإداري - إنشاء وحدات تنمية الأعمال (BDUs) في المحافظات لتوفير منصة موحدة للمعلومات والخدمات الاستشارية، - زيادة عدد الحاضنات - تقديم منح البذور لرواد الأعمال من الشباب والنساء الذين لديهم صعوبة في الحصول على التمويل من البنوك بسبب عدم وجود تاريخ ائتماني وضمانات - تقديم الدعم لتمكين الشركات الصغيرة والمتوسطة ذات النمو المرتفع لتحديد الفرص المتاحة في الأسواق التصديرية والسعي لتحقيق تلك الفرص

مشاريع تنموية أخرى	الجهات الداعمة
- مشروع تلبية احتياجات التنمية الفورية في المجتمعات المضيفة للاجئين	الحكومة الكندية
- مشروع الخدمات الطارئة وبرنامج الاستجابة الاجتماعي	البنك الدولي
- مشروع التنمية السياسية والاقتصادية للمرأة	الاتحاد الأوروبي+ UN Women
- تمكين المرأة الريفية في محافظة المفرق من خلال ادارة موقع أم الجمال والحفاظ عليه كنشاط مدر للدخل	UNESCO UN Women
- مشروع الصندوق الائتماني للبنك الدولي لتوفير منح للبلديات الأردنية المستضيفة للعدد الأكبر من اللاجئين السوريين	United Kingdom+ DFID
- مشروع خلق الوظائف في قطاع المياه والطاقة	GIZ
- مشروع تفعيل وتوسعة خدمات وأنظمة التوظيف والارشاد المهني	JICA
- مشروع دعم مؤسسات التدريب المهني	

- مشروع عمل أفضل	**USAID+ ILO**
- مشروع الشراكة الأردنية الكندية لتمكين الشباب والتوظيف	**الحكومة الكندية +** **وزارة التربية والتعليم+ وزارة التعليم العالي**
- مشروع مساعدة المشاريع الصغيرة	**USAID**
- مشروع التنافسية الأردني	**USAID**
- مشروع التسهيلات الائتمانية المستدامة	**الاتحاد الأوروبي**
- مشروع مساندة الأعمال المحلية LENS	**USAID**

منظمة العمل الدولية
المكتب الاقليمي للدول العربية
أريسكو سنتر – شارع جوستنيان – القنطاري
ص.ب. 4088 – 11 رياض الصلح 2150-1107 بيروت – لبنان
هاتف: 752400 (1) 961 +
فاكس: 752405 (1) 961 +
بريد الكتروني: beirut@ilo.org
شبكة انترنت: www.ilo.org/arabstates
تابع منظمة العمل الدولية في الدول العربية على تويتر: @iloarabstates